أحمد محمد غنيم

تطور الملكية الفردية

دار النديم

للأستاذ عبد الغني أبو العزم
مع خالص التقدير
أحمد غنيم

أحمد محمد غنيم

تطور الملكية الفردية



دار النديم

توزيع
الدار المصرية للكتب
٢٤ شارع عبد الخالق ثروت
القـــاهرة

تـم طبع هـذا الكتاب في يـوم
الأربعاء ٢٤ أبريل سـنة ١٩٥٧
بمطبعـة الدار المصـرية ت : ٣٢٥٧٨
القـاهرة

مقدمة

بدأت كتابة التاريخ فى مختلف البلدان ، بعد ظهور الحضارات بفترة طويلة ، وبعد نمو الدولة ، أى بعد الانتقال من المجتمع الشيوعى البدائى إلى مجتمع يقوم على تعارض الطبقات وتناقضها .

ومنذ ظهر المؤرخون ، وهم يجدون أنفسهم دائماً ، فى مجتمعات لا تتسم بالبساطة والسهولة ، بل طابعها التعقيد والتركيب . وكانت أسباب هذا التعقيد مجهولة بالنسبة لهم ، كما كانت أصوله غير معروفة . ومع ما كان يتضمنه التعقيد ، وما يحتويه التركيب من متناقضات أدت دواماً إلى انفجارات أعقبتها تحولات وتبدلات واضحة ، إلاأن هذا التعقيد ظل يبدو للمؤرخين خلال حقبة طويلة من الزمن شيئاً غامضاً ، قد يحتاج إلى شرح وإيضاح ، وقد لا يحتاج .

فقد انقسم المؤرخون القدامى إلى فريقين : فريق يتمثل التاريخ باعتباره مجموعة من القصص والحكايات ، لا تجمعها علاقة ولا صلة ، ونسيجاً من الوقائع لا تربطها رابطة ولا يجمعها قانون ، تقوم على تصوير أعمال فردية توصف تارة بالشجاعة والاقدام ، وتارة أخرى بالقسوة والوحشية .

وفريق كان يجهد نفسه لإيجاد رابطة للأحداث ، ووحدة بين مظاهر التاريخ المتناقضة ، وذلك بمحاولة إضفاء نظرات عامة عليها ، اختلفت باختلاف درجة تركيب وتعقيد المجتمعات التى عاشوا فيها ، وبمدى تأثرهم باتجاهات الطبقات الاجتماعية ، والأفكار الدينية ، والأوهام الشائعة ، والفلسفات القائمة ، وفيض الخيالات . وظهر ، نتيجة لمحاولة خلق هذه

الرابطة ، عدد لاحصر له من المفاهيم التى استخدمت فى رواية التاريخ وتفسيره والتعقيب عليه ، وبدت الصدفة ، وبدا القدر ، والحظ ، ومنطق الأشياء ، والتوجيه الإلهى للعلاقات الانسانية ، باعتبارها مفاهيم لشرح التاريخ . وتركزت هذه المفاهيم جميعها ، وتبلورت فى نقطة واحدة هدفت إلى تصوير العالم وكأن أفكاراً مجردة هى التى تقوده ، فتحدثت عن روح الشعوب ، أى أفكارها الغريزية باعتبارها مصادر كل مؤسساتها وثقافاتها ، وتكلمت عن إنسان يحمل داخل نفسه مدارك الأخلاق ، والعدل والخير ، قبل أن يمارس أى نشاط أو تجربة .

وبهذه المفاهيم ، لم يكن التاريخ علماً ، ولم يعد كونه مجرد دخان من الوقائع والأحداث ، ومجرد محاولات للربط لا ترتكن إلى أساس ، مصدرها فكر سطحى ساذج ، لم ينبعث من واقع علاقات الأفراد ، ولم ينطلق نحو هذا الواقع مكتشفاً باطنه ، ومفسراً ظواهره ، بل قصر عنايته على الدوافع الفردية الذاتية للأعمال التاريخية والوقائع ، دون البحث عن عناصر تكوين هذه الدوافع . .

والواقع أن القوة الرئيسية فى تعقيد الظروف العادية لحياة المجتمع ، والتى تحدد صفة النظام الاجتماعى ، وتطور المجتمع من نظام إلى نظام ، هى طريقة إنتاج وسائل الحياة اللازمة للوجود الإنسانى ، أى طريقة إنتاج القيم المادية اللازمة لحياة وتطور المجتمع . فلكى يعيش الناس ، يجب أن يحصلوا على الطعام والملبس والسكن ، ولكى يحصل الناس على هذه القيم المادية يجب أن يقوموا بإنتاجها ، ولكى يتحقق لهم إنتاجها ، يجب أن تكون لديهم أدوات هذا الانتاج ، أى يجب أن يكونوا قادرين على إنتاج هذه الأدوات ، وعلى استعمالها .

وأدوات الانتاج التى ينتج بها الأفراد القيم المادية ، والأفراد الذين يستعملون

أدوات الانتاج هذه هما العنصران اللذان يكونان ، متضافرين ، القوى الانتاجية للمجتمع .

ولـكن القوى الانتاجية ليست إلا مظهراً واحداً للانتاج ، مجرد مظهر يعبر عن علاقة الأفراد بالأشياء ، وبقوى الطبيعة التي يستفيدون منها في إنتاج القيم المادية . ويوجد إلى جانبه مظهر ثان ، هو العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض في عملية الانتاج . فالأفراد،وهم يشنون نضالا ضد الطبيعة مستخدمين إياها في إنتاج القيم المادية ، لا يشنون هذا النضال ولا يقومون به منفصلين عن بعضهم البعض ، وإنما يمارسون ذلك جماعة ، أي في مجتمعات . فهم يدخلون في إنتاجهم للقيم المادية في علاقات ، قد تـكون علاقات تعاون أومعونة متبادلة بين أفراد متحررين من الاستغلال، وقد تـكون علاقات سيطرة وتبعية ، أو قد تـكون علاقات انتقالية من نوع معين من علاقات الانتاج إلى نوع آخر . ولـكن مهما كانت صفة علاقات الانتاج هذه ، فأنها تعد دائما عنصرا أساسيا في الانتاج ، كالعنصر الذي تـكونه القوى الانتاجية للمجتمع . وعلى ذلك فإن الانتاج ، أي طريقة الانتاج ،تتضمن وتحتوي، جنباً إلى جنب، القوى الانتاجية للمجتمع، وعلاقات الأفراد في الانتاج .

ويتميز الانتاج بأنه لايقف عند نقطة واحدة مدةطويلة ، بل هو دائماً في حال من التغير والتحول ، كما يتميز بأن نموه وتطوره يبدأ دائماً بتغير وتطور القوى الانتاجية ، فتتغير أولا وتتطور قوى الانتاج في المجتمع ، وبعد ذلك تتغير علاقات الأفراد في الانتاج ، أي علاقاتهم الاقتصادية ، إذ يعتمد ويرتبط هذا التغير والتطور الذي يحدث في قوى الانتاج في المجتمع . ولا يعني هذا أن علاقات الانتاج لا تؤثر في تطور القوى الانتاجية ، وأن هذه الأخيرة ليست مرتبطة بها ،ولـكن الواقع أن علاقات الانتاج بدورها تؤثر على تطور القوى الانتاجية بتأخير هذا التطور أو التعجيل به . وفي

هذا الارتباط، يجب أن يلاحظ أن علاقات الانتاج لا يمكن أن تبقى بصفة دائمة متخلفة ، أو في حال من التناقض مع نمو القوى الانتاجية . فازدياد نمو هذه الأخيرة زيادة كبيرة لا يتحقق إلا إذا كانت علاقات الانتاج متقابلة مع حالة القوى الانتاجية وتسمح لها تماما بالتطور . وعلى ذلك فمهما بقيت علاقات الانتاج متأخرة بالنسبة لتطور القوى الانتاجية ، فإنها تصل عاجلا أو آجلا ، إلى حد التقابل ..

والتغيرات التى تحدث فى طرق الانتاج ، تؤدى حتماً إلى تغيرات فى نظام المجتمع كله: فى الأفكار الاجتماعية ، والمؤسسات ، ووجهات النظر السياسية ، أى تؤدى إلى إعادة بناء المجتمع ككل . ولذلك فإن النظم الاجتماعية ، وحياة الأفراد الروحية والفكرية ، ونظراتهم ومؤسساتهم السياسية ، كانت تختلف تبعاً لتطور قوى الانتاج عبر التاريخ . ذلك أنه مهما كانت وسيلة الانتاج فى المجتمع ،فهى التى تحدد المجتمع نفسه ، وأفكاره ونظرياته ، وآراءه ومؤسساته السياسية . وبمعنى آخر ، فإن طريقة الانسان فى الحياة مهما كانت هى نفسها طريقة تفكيره . وهذا يعنى أن تطور المجتمع هو أساساً تاريخ تطور القوى الانتاجية ، وتطور علاقات الأفراد الانتاجية . وعلى ذلك فإن تاريخ التطور الاجتماعى هو فى نفس الوقت تاريخ منتجى القيم المادية أنفسهم ، تاريخ الكتل العاملة ، التى هى القوى الرئيسية فى عملية الانتاج ، والتى تحمل عبء إنتاج القيم المادية اللازمة لوجود المجتمع .

وإذ كان التاريخ قد أصبح علماً ، فإن ذلك يعنى أنه لم يعد يقصر تاريخ تطور المجتمع على أفعال الملوك والقواد ، أفعال الغزاة الفاتحين ، وإنما هو يهب نطاقه لتاريخ منتجى القيم المادية ، تاريخ الكتل العاملة ، تاريخ الشعوب ..

ومن ثم فإن مفتاح دراسة قوانين التاريخ لا يجب أن يبحث عنها فى أذهان الناس وأفكار وآراء المجتمع ، بل يجب أن يبحث عنها فى طرق

الانتاج التي يزاولها المجتمع في وقت تاريخي معين، أي في حياة المجتمع الاقتصادية .

ومهمة علم التاريخ الأولى ، هي دراسة وترتيب قوانين الانتاج ، قوانين تطور القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج ، أي قوانين التطور الاقتصادي للمجتمع . .

ولا يغيب عن الذهن ، أنه وإن كان الانتاج هو العامل المحدد للتاريخ إلا أنه من السذاجة القول بأنه دون غيره هو العامل الوحيد ، إذ أن هذا القول يقلب التاريخ إلى معادلة حسابية بسيطة . فالعامل الاقتصادي هو الأساس ، ولكن العناصر المتنوعة التي يتكون منها البناء العلوي للمجتمع ، كالأشكال السياسية التي يتخذها نضال الطبقات ، وما يترتب عليه من نتائج والتكوينات التي تقيمها الطبقة الظافرة بعد خروجها من المعركة التي انتصرت فيها ، وأشكال القانون ، بل وحتى الصور الذهنية التي تعكسها هذه العوامل في أذهان المحاربين ، كالنظريات السياسية والفلسفية والأفكار الدينية التي لا تلبث أن تتطور حتى تصبح نظماً عقائدية ، كل هذه تؤثر في مجرى الصراع التاريخي . وفي كثير من الحالات تكون ذات تأثير في شكله ؛ فالحركة الاقتصادية هي العنصر الجوهري الضروري في وسط جمع لا نهاية له من العوامل العرضية التي تلعب دورا ليس حاسماً .

وتاريخ الملكية — موضوع هذا الكتاب — هو جزء لا ينفصم من تاريخ التطور الإنساني ، فالملكية في صورها المختلفة تعبير عن علاقات الانتاج ، وتاريخها هو تاريخ من يديرون أدوات الإنتاج وهي تستعمل في إنتاج القيم المادية .

ولما كانت كتابة التاريخ لم تبدأ إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ الانسان ، وكان من المستحيل تتبع الخطوات التي سار عليها شعب من الشعوب تتبعاً مستمراً ، فقد أصبح من غير الممكن تتبع تاريخ الملكية لأي شعب ما منذ حالته البدائية إلى حال تحضره وتمدينه . إلا أنه أصبح من

الممكن تفصيل هذا التاريخ بربط كل الحقائق المعروفة عن شعوب كانت موجودة فى الدنيا القديمة ، وفى الدنيا الجديدة ، وبجمع الظواهر المماثلة التى وجدت لدى مختلف الشعوب . فقد سمحت دراسة المؤسسات الأجتماعية والدينية والسياسية لأسلاف الشعوب المتحضرة ، والتى ما زالت تحيا لدى الشعوب البدائية التى لم تحطمها المدنية بعد ، أو التى قضت عليها الحضارة منذ وقت قريب ، سمحت دراسة هذه النظم والأفكار والعادات للمؤرخين الذين يبحثونها أن يكشفوا اليوم عن ماض يعتقد الناس تماماً أنه أصبح فى طى النسيان ، وأدت دراسات هؤلاء إلى الوصول إلى أصل الملكية ، كما أدى التقاط الحقائق من مختلف بقاع الأرض وربطها ، إلى إمكان تتبع مراحل تطورها . .

الفصل الأول

الملكية البدائية

بداية المجتمع الانسانى :

منذ ظهر الانسان فى مرحلة متأخرة من مراحل تطور الطبيعة ، كنتاج لسلسلة من التطورات الطويلة فى المملكة الحيوانية (١) ، وهو يعيش فى جماعة. وبدأ يتميز عن الحيوانات عندما أخذ يصنع أدوات عمله ، فعندما أوحت له التجربة أن الحجر المسنون يمكن استخدامه كسلاح للدفاع ضد الحيوانات الضارية ، وللهجوم عليها لقنصها وصيدها ، بدأ يصنع الأدوات الحجرية ، ودخل من ثم فى ميدان العمل . وبفضل العمل ولد المجتمع الانسانى ، وأخذ فى التطور والنمو .

ونتيجة للتجارب التى كانت تتراكم فى بطء شديد عبر آلاف السنين ، صنع الإنسان من الأحجار أدوات بسيطة استعملها فى القطع والطرق والطحن .

وبعد عشرات الآلاف من السنين . اكتشف كيف ينتج النار . واستخدمها فى السيطرة على بعض قوى الطبيعة ، متحللا بذلك نهائياً من المملكة الحيوانية ، ومعدلا ظروف حياته المادية، فاستعمل النار فى إعداد

---

(١) راجع فى دراسة أصل الحياة وتطورها ، كتاب

A. J. Oparin, The Origin of Life (1955)

أطعمته وزيادة عددها وأصنافها ، واستخدمها فى صنع أدوات الانتاج ، وفى الدفاع ضد الحيوانات المفترسة ، كما استعان بها فى توسيع دائرة انتشاره على الكرة الأرضية ، فاقتحم المناطق الباردة وعاش فيها .

ونتيجة لتطور الإنسان من الناحيتين العضوية والذهنية ، أصبح قادراً على أن ينتج أدوات أكثر اتقاناً ، فصنع العصى المسنونة وثبت فيها أسنة من الحجر ، كما صنع الفؤوس والمجارف والحراب والسكاكين الحجرية ، وتعلم بعد ذلك، خلال آلاف السنين، أن يصنع الأدوات المعدنية من النحاس ثم البرونز ، ثم الحديد .

وقد عاش الانسان البدائى خلال حقبة طويلة من الزمن على قطف الثمار والصيد . وأدى تقدم الصيد نتيجة لاختراع القوس والسهام إلى استئناس بعض الحيوانات التى بدأت بالكلب ثم الماعز ، كما أدت ملاحظته آلاف المرات اثناء قطفه الفاكهة والثمار ، لنمو البذور التى كانت تسقط على الأرض إلى توصله لفهم كيفية نمو النباتات ، وبدأت من ثم الزراعة البدائية التى استمرت تعتمد خلال فترة طويلة على وسائل وأدوات بدائية إلى أن استخدمت الماشية كقوة للجر ، وإلى أن توصل الإنسان إلى صهر المعادن ، واستخدام الأدوات المعدنية فى الزراعة ، فأصبح العمل الزراعى عندئذ أكثر إنتاجية، وخرج الإنسان البدائى، من ثم، من مرحلة البدائية .

أصل الملكية الفردية :

يخطىء أولئك الذين يقولون بأن الملكية الفردية كانت موجودة منذ وجد الإنسان ، وأنها صاحبته فى مختلف مراحل نموه وتطوره ، ذلك أن الملكية الشائعة لوسائل الانتاج كانت هى الأساس الذى قامت عليه علاقات الانتاج فى كل المجتمعات البدائية ، إذ كانت هذه الملكية تتطابق مع طابع القوى الانتاجية، ففضلا عن أن أدوات العمل كانت على درجة من البدائية

والتأخر بحيث لم تكن تسمح للأفراد بأن يكافحوا منعزلين ضد قوى الطبيعة وضد الحيوانات المفترسة الضارية، فإن العمل اليومى مع ما كان يتطلبه من جهد ومشقة لم يكن يكفى إلا لمجرد إنتاج الحاجات الاستهلاكية العاجلة ، أى لم يكن ينتج ما يزيد عن الحد الأدنى الذى يلزم لاستمرار وصيانة حياة الفرد . ومن ثم لم يكن لدى الأفراد البدائيين مفهوم للملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وتحتمت لذلك ضرورة العمل الجماعى ، وضرورة الملكية الشائعة لوسائل الانتاج ولمنتجات العمل .

وقد كشفت الدراسات الحديثة للمجتمعات البدائية التى كانت موجودة إلى وقت قريب فى بقاع مختلفة من العالم عن بدائيين لا يعرفون أى نوع من أنواع الملكية العقارية ، فردية كانت هذه الملكية أو جماعية ، بل ولا تكاد تكون لديهم ملكية فردية للأشياء الشخصية . فقد لاحظ الباحثان فيسون وهوايت اللذان قاما بدراسة وبحث الحياة الداخلية للقبائل الاسترالية فى القرن الماضى ، أن الأشياء الشخصية كالأسلحة وأدوات الزينة كانت تمر لدى بعض هذه الجماعات من يد إلى يد بين أفراد الجماعة الواحدة بسرعة كبيرة ، إلى حد أنه لا يمكن اعتبار هذه الأشياء مملوكة ملكية فردية ، بل إلى اعتبارها مملوكة ملكية شائعة لكل أعضاء الجماعة .

ومع أن بعض علماء الاجتماع يرون أن أول شىء تملكه الانسان البدائى ملكية فردية كان اسمه الذى كان يعطى له فى احتفال دينى ، فقد ذكر الباحث مورجان ، أنه قد لاحظ فى القبائل التى قام بدراستها أن هذا النوع من الملكية ، ان صح أن نطلق عليه هذا التعبير ، لم تكن له صفة الاطلاق ، إذا كان مملوكا للعشيرة ، يعود إليها بعد وفاة صاحبه . كما ذكر بول رادين أنه قد لوحظ فى القبائل البدائية التى كانت على جانب من التقدم والتطور مثل قبيلة « وينباجو » أنها ظلت رغم التطورات التى مرت بها مالكة لأسماء تطلقها على أفرادها ، وكان اطلاق أحد هذه الأسماء على فرد ما

يخلق له حالة قانونية معينة فى نطاق جماعته[1]. ومن هـذا يتضح أن الأساس الذى قامت عليه حياة تلك المجتمعات كان هو الملـكية الشائعة لوسائل الانتاج . ولـكل شيء آخر .

وبدأت الملـكية الفردية تظهر فى صورتها المادية ، أول ما ظهرت ، بالنسبة للأشياء الملحقة بالانسان البدائى ، والتى تعتبر غير مبغضة فى شخصه مثل الحلى التى تمر فى أذنه أو أنفه أو شفتيه ، او جلود الحيوانات الموثقة فى رقبته ، وغيرها من الأشياءالتى تتعلق بشخص مالـكها . وهذهالأشياء المملوكة للشخص ، لم تـكن لتفصل عنه حتى بعد وفاته ، بل كانت تحرق أو تدفن مع جثته . وقد ظل أثر هذا الاتصال بين الفرد وبين ما يمتلـكه واضحاً فى المجتمعات الأكثر تطورا فأصبح يبدو صورياً أو حكميا ، ولذلك لوحظ أن الأسكيمو كان يضع بين شفتيه كل ما يشتريهمن حاجيات مشيرا بذلك إلى احتفاظه به ، وإلى انه أصبح مملوكا له دون غيره من افراد جماعته [2] .

شيوعية العشيرة :

كان أسلاف الانسان فى الوقت الذى لم تـكن قد تحللت فيه الانسانية تماما من المملـكة الحيوانيــة يعيشون فى قطعان وزمرات . ولـكن عندما تكون الاقتصاد البدائى، وعندما زاد عدد السكان شيئا فشيئاً، انتظم المجتمع نتيجة لذلك فى عشائر . وفى ذلك العصر كان الأفراد المتحدين بواسطة صلات الدم ، هم وحدهم الذين يستطيعون التجمع للعمل مع بعضهم البعض، فقد كان الطابع البدائى لأدوات الانتاج لا يسمح للعمل الجماعى بأن يزاول إلا فى النطاق الضيق لجماعة من الأفراد يرتبطون فما بينهم برابطة العصب الواحد وبالحياة جماعة . ولذلك كان الانسان البدائى يعتبر عادة كعدو له

---

(١) Paul Radin, The World of Primitive Man, p. 264

(٢) Summner and Keller, Science of Society (1927). 1. § 108

أى شخص لا تربطه به صلة العصب ولا الحياة المشتركة فى نطاق العشيرة ، فكان يعتدى على كل غريب إذا رآه بين أفراد عشيرته ، ولذلك قيل إن الهنود الحمر كانوا يقطعون أنف وأذنى كل من يضبط فى أراضيهم ويعيدونه من حيث أتى ليقول لزملائه ان جلده سيسلخ فى المرة التالية (١) . وكانت العشيرة من ثم مكونة من بضع عشرات من الأفراد الذين توحد بينهم روابط الدم . كما كانت كل عشيرة من العشائر تعيش منطوية على نفسها . وبمرور الزمن زاد كيان الجماعة ووصل إلى عدة مئات من الأفراد ، ونمت عادة المعيشة الجماعية ، ودفعت مزايا العمل الجماعى الأفراد إلى البقاء سويا .

وفى نطاق العشيرة ، كان البدائى الذى لم تكن لديه غير أدوات بدائية تافهة للعمل ، والذى كانت تهاجمه خطورات حقيقية وتؤثر فيه معتقدات خيالية ، لا يستطيع المعيشة منفصلا عن غيره ، ولذلك كانت مجرد فكرة إبعاده عن عشيرته وفصله عن ذويه ترهبه وتبث الذعر فى نفسه ، كما كان إقصاؤه عن جماعته يبدو فى نظره بمثابة الحكم عليه بالاعدام(٢) . وقد بقيت فكرة ارتباط الفرد بعشيرته واعتقاده بفنائه لو أبعد عنها موجودة لدى مجتمعات أكثر تطوراً من مجتمعات الانسان الأول . فقد كان اليونانيون والسميت فيما قبل التاريخ ، كما كان البرابرة جميعاً ، يعاقبون القاتل بعقوبة النفى . وفى أسطورتى أورست الذى قتل امه ، وقابيل الذى قتل أخاه ، عوقب القاتلان بالنفى بعيداً عن ذويهم . ويذكرنا قول الشاعر اليونانى تيوجنيس Théognis : « المنفى لا صديق ولا رفيقا أمينا له ، فهل هناك أفظع من هذا » ، بما كان عليه ارتباط البدائى بعشيرته من قوة .

---

(١) Heckewelder, "Histoire, Coutumes et Moeurs des Nations Indiennes qui habitaient la Pensylvanie et les Etats avoisinants."

(٢) Elsdon Best, "The Maori," p. 342. Cho. Monteil, "Les Bamboras du Ségou et du Kaorta," p. 220.

وقد كانت علاقات الانتاج فى داخل العشيرة تحددها حالة القوى الانتاجية وطابعها، ولذلك كان الأفراد نتيجة لتأخر أدوات الانتاج يعيشون فى وحدة كاملة تربطهم وتجمع بينهم[1] . فلم يكن هناك تناقض ما بين أى منهم كفرد ، وبين الملكية .

فنى نطاق العشيرة ، فرض المستوى الشديد الانخفاض للقوى الإنتاجية تقسيم الغذاء الضئيل إلى أجزاء متساوية ، وكان من المستحيل قيام أى طريقة أخرى للتقسيم، إذ كانت منتجات العمل تكفى بالكاد لإشباع أشد الحاجات عجالة ، وكان حصول أحد الأفراد على نصيب يزيد عن نصيب الآخرين يعنى أن يموت شخص آخر جوعا . ولذلك تأصلت لدى الشعوب البدائية ، تأصلا عميقا ، عادة تقسيم كل شيء إلى أجزاء متساوية . وقد روى العالم داروين، عن مشاهداته فى عشيرة فوجيان Fuégien ، إنه كان قد أعطى لأحد أفراد هذه العشيرة غطاء يتدثر به ، فأخذ هذا الأخير يمزق الغطاء إربا ويوزع أجزاءه على كل فرد من أفراد عشيرته . وكذلك كان يفعل البوشمان Bushman بكل هدية ، أو عطية يتلقاها من أحد الأجانب .

وفى المرحلة التى كانت الجماعات البشرية تعيش فيها على الصيد والقنص، كان جميع أفراد الجماعة يقومون بهما عادة ، كما كان نتاجهما يوزع على الجميع ، فقد كان الصيد يعد مملوكا للجماعة لا لشخص صائده ، ويوزع لحمه على جميع أفرادها . وقد لاحظ الباحث مورجان أن القبائل التي كانت تعيش فى سهول أمريكا الشمالية، والتي كانت تعتمد فى معيشتها تماما على ما تأكله من حيوانات ، تبدى فى صيدها شيوعيتها ، وذكر أن ذوى الأقدام السوداء كانوا يتعقبون قطعان الجاموس الوحشى جماعة ، وعندما يبدأ القنص يترك الصائدون وراءهم الحيوانات التى اصطادوها لمن يسيرون خلفهم من الأشخاص ويستمرون فى ذلك حتى يكتفى الجميع . كما أنهم كانوا

---

(١) Smith and Dale, The Ila-Speaking Peoples Northern Rhodesia

فى موسم الصيد حيث يتزايد السمك فى نهر كولومبيا يقيمون معسكرا بالقرب من النهر ، ويوالون الصيد واضعين كل نتاجهم اليومى مع بعضهم البعض ، وفى كل ليلة كان يتم التوزيع وفقاً لعدد النسوة اللائى تأخذ كل واحدة منهن نصيباً مساوياً لنصيب الأخريات، ويتم تقطيع السمك وتجفيفه ثم ينقل إلى القرية[1] . وكذلك كان الحال لدى قبائل البوتوكادوس Botocudos البرازيلية ، فقد كانت تنظم هجومها للقنص والصيد تنظيما جماعيا ، ولا يبرح أفرادها مكان سقوط الصيد إلا بعد تقسيمه بينهم . وفى عشيرة فوجيان كان الشبان يخرجون فى أوقات القحط ، متجولين على الشواطىء ، فإن اصطادوا حوتا ، وهو يعد من مأكولاتهم الشهية ، كان لا يلمسه أحدهم ، وإنما يعودون ولو كانوا على شفى الموت جوعا ، فيخبرون أفراد عشيرتهم الذين يهرعون إلى الحوت فيقسمونه إلى أجزاء متساوية توزع عليهم جميعا[2] .

وقد كانت هذه الجماعات البشرية ، نتيجة لاعتمادها على الصيد والقنص وقطف الثمار كوسيلة للمعيشة ، تجول الأرض سالكة فى ذلك شواطىء الأنهار والبحار ، ويضع أفرادها رحالهم حيث يجدون الحياة ميسرة . ولكن عندما نمت القبائل البدائية وازداد عدد أفرادها ، وأصبح تجوالها عسيراً ، اضطرت إلى الاستقرار فى مكان معين ، وتعين على هؤلاء البدائيين الذين لم يعرفوا غير الزراعة البدائية والاعتماد فى معيشتهم على ما تقدمه لهم الطبيعة من فاكهة وثمار ، وما يصطادونه من حيوانات وأسماك ، تعين عليهم أن يستغلوا مساحات واسعة من أقاليم الصيد ، وإلا عجزوا عن الحصول على طعامهم . ونشأ نتيجة لهذا الاستقرار تقسيم تلقائى للأراضى . وقد حدث التقسيم الأول فى صورة تقسيم أراضى

---

(١) Paul Radin, p. 108. المرجع السابق

(٢) Morgan, «House and House life of the american aborigenes»

الصيد ، ثم تبعه بعد ذلك تقسيم المراعى عند ما بدأت تربية الماشية . وكانت الأراضى ملكا شائعاً لأفراد القبيلة . ولم تدخل فكرة الحيازة الفردية للأرض فى الذهن البشرى إلا بعد ذلك بمدة طويلة ، ونتيجة للتطورات التى حدثت فى أدوات العمل وما لحق بها من تقدم وتطور . فقد كانت قبائل أوماها Omahas ، وهى قبائل كانت تقطن أمريكا ، يعتقد أفرادها أن « الأرض كالماء والنار لا يمتلكها أحد . فالأرض فى حيازة القبيلة جميعها : أفرادها الأحياء وأفرادها الذين سيولدون بعدئذ » . كما عرفت الحكومة الانجليزية فى نيوزيلندا ذلك عندما اشترت من قبيلة الماؤورى Maoris قطعة من الأرض باتفاق ورضاء كل أفراد القبيلة ، ودفعت ثمنها ، وإذا بها تتلقى بعد ذلك طلبات للثمن عند مولد كل طفل جديد لأحد أفراد القبيلة . وكان هؤلاء يستندون فى ذلك إلى أنهم وإن كانوا قد باعوا فعلا حقوقهم فى الحيازة ، إلا أنهم لا يستطيعون ذلك بالنسبة للذين لم يولدوا بعد ، ولم تخرج الحكومة من هذا المأزق إلا بعد أن رصدت مبلغا للقبيلة يتسلم كل من يولد نصيبه منه .(١) وفى جزيرة أمبريم Ambrim، لوحظ أنه لم يكن هناك مظهر من مظاهر الملكية الفردية للأرض ، حتى أن سكان هذه الجزيرة ، وقد كانوا على جانب كبير من الدقة فى التعبير اللغوى ، كانوا لا يستعملون لفظ المفرد فى التعبير عن ملكية الأرض ، وإنما كانوا يقولون دائما « أرضنا » إذا تحدثوا عن الأرض(٢) .

وعندما كف الانسان البدائى عن التجول والترحال ، وشيد له منزلا يأوى إليه ، لم يكن هذا المنزل فرديا بل كان شائعا لكل أفراد العشيرة ، وظل شائعا فى المرحلة الأولى التى بدأت العائلة فيها تتخذ الصورة الأموية. فلدى جماعة الهيداه Les haidah التى كانت تقطن جزيرة الملكة كارولين،

(١) Elsdon Eest. pp. 397, 398 المرجع السابق

(٢) W. H. R. Rivers, Social Orgenization

كان أكثر من سبعمائة شخص يقطنون تحت سقف واحد . وكانت المنازل التى شاهدها لابيروز[1] فى بولينزيا تبلغ ثلاثمائة قدم طولا ، وعشرين قدماً عرضاً ، وعشرة أقدام ارتفاعا ، وكانت تبدو على شكل سفينة مقلوبة لها فتحتين من نهايتيها ، ويقطن بها أكثر من مائة شخص . كما كانت المنازل المسماة بالمنازل الطويلة Long houses لدى جماعة الايروكوا ، تبلغ مائة قدم طولا وثلاثين عرضاً ، ويبلغ ارتفاعها نحو عشرين قدما ، وهى مقسمة إلى أجزاء تبلغ حوالى الخمسة والعشرين ، كل جزء منها مخصص لعائلة ، ولكل منزل من هذه المنازل بابان على كل منهما رسم أو تمثال منحوت للحيوان الذى تدعى العشيرة أنها تنتسب إليه[2] وشوهدت كذلك منازل مشابهة فى المكسيك هى التى يطلق عليها المنازل الكبيرة Casas grandes ، وفى بورنيو لدى قبائل دياك Dyaks كانت المنازل تقام على أوتاد مثبتة فى الأرض على عمق خمسة عشر أو عشرين قدماً ، وتوجد بها حجرات عديدة صغيرة .

وفى هذه المنازل الشائعة ، كانت الأغذية والأطعمة شائعة بدورها ، كما كان طهيها وتناولها شائعاً بين كل الأفراد . فلدى جماعة الايروكوا كان الطعام يجهز شائعاً بين سكان المنزل ، وكانت كبرى النسوة تقوم بتوزيعه من الإناء الكبير على الأسر ، كل حسب حاجتها ، ويتناول كل فرد طعامه فى إناء من الخشب أو الطين وهو واقف أو جالس على الأرض ، إذ لم تكن هذه القبائل قد عرفت بعد المقاعد أو المناضد . وذكر الباحث ستيفن فى كتابه عن رحلته فى يوكتان[3] أن هنود المايا Maya كان لهم مطبخ واحد شائع يقع فى كوخ من أكواخ القرية ، ويقول پول رادين أن المؤن النباتية

(١) La Perouse ، وهو رحالة فرنسى عاش من ١٧٤١ – ١٧٨٨ وقتل فى إحدى إكتشافاته التى كلفه بها لويس السادس عشر .

(٢) Giddings. «Principales of Sociology,» pp. 276-278

(٣) Voyage dans le Yucatan

والحيوانية التى أصبحت بعـدئذ توزع وتحفظ لدى النسوة فى قبيلة سمانج Semang ، ولدى البوشمان ظلت مع ذلك مملوكة ، ملـكية شائعة لـكل العشيرة كما يضيف إلى ذلك قوله : إن ما كان يتبقى من الطعام لدى هـذه الجماعات البدائية كان يوضع بعد الوجبة فى المخزن الشائع للجماعة ، ولـكل فرد أن يأخذ منه مايريد ، حتى ولو كان هذا الطعام مما لم يشارك هو فى إنتاجه أو الحصول عليه (١) . وذهب الباحث جدنجز إلى القول بأن مثل هذه العادات قد شوهدت لدى الـكثير من القبائل كقبائل سينيكا Senecas وباندوتو Wyandotas وسائر القبائل التى كانت منتشرة بين كولومبيا ، وخليج المـكسيك . (٢)

وقد بدأ التطابق بين الظروف الاقتصادية التى سادت هذه المجتمعات ، وبين أخلاق هؤلاء البدائيين واضحاً جلياً ، فقد دعمت الشيوعية فى الانتاج والاستهلاك المساواة بين أفراد العشيرة أو القبيلة ، كما أنها نمت وزادت من إحساسات التعاون على الحياة . ويعطينا الباحث مورجان صورة لأخلاق أولئك البدائيين فيقول . إنه عندما كان يدخل أى فرد كائناً من كان لدى أفراد قبائل الايروكوا فى أى وقت من أوقات النهار ، فان النسوة كن يهرعن إلى وضع الطعام أمامه ، فإن كان جائعاً تناوله ، وإلا تذوقه بدافع الأدب . وكان عدم القيام بهذا الواجب لدى الايروكوا يعتبر إهمالا للاداب كما كتب جيمس آديرز، الذى درس هنود أمريكا فى القرن الماضى، يقول: إن عدم تقديم المعونة لمن يحتاجها كان يعتبر لدى هذه الجماعات جريمة كبرى يحتقر مرتكبها هو وكل أفراد قبيلته (٣) . وكذلك كتب الباحث كاتلين يقول إن كل فرد فى القرية الهندية رجلا كان أو امرأة أو طفلا ، كان له الحق فى أن يدخل إلى أى مسكن من المساكن ، حتى ولو كان مسكن الزعيم

---

(١) Paul Radin, pp. 107-108 المرجع السابق

(٢) Giddings المرجع السابق

(٣) James Adairs, «History of American Indians»

ويأكل إن كان جائعاً ، بل إن أولئك الذين كانوا يعجزون عن العمل ، وأولئك الذين كان يقعد بهم مجرد الكسل عن الصيد ، كانوا يستطيعون رغم ذلك أن يدخلوا إلى أى منزل يشاءون ، ويقتسمون الطعام مع من فيه طالما أنهم كانوا يجدون به شيئاً يؤكل ، ويرى راد كليف براون أن الفرد فى تلك المجتمعات كان يحصل على الطعام مهما تهرب من التزاماته فى إنتاج هذا الطعام ودون أن يترتب على تهربه إلا إحساسه بفقدان ملحوظ لهيبته(١) ولدى القبائل التى كانت تقطن جزائر كارولين. كان إذا سافر أحد الأفراد من مكان إلى آخر ينطلق فى طريقه دون أن يحمل معه أى طعام فاذا أحس بالجوع دخل أول بيت يصادفه ، دون أن يستأذن ممن فيه، ويتناول ما يكفيه من طعام وينصرف . ومن بين المعتقدات التى كانت سائدة لدى الهنود الحمر الذين كانوا يقطنون مقاطعة بنسلفانيا ، أن العقل الأعظم قد خلق الدنيا وماعليها للمنفعة الشائعة العامة للانسان ، فعندما عمر الأرض وملأ الغابات بالحيوانات ، لم يكن ذلك لمنفعة أحد بالذات ، وإنما كان لمنفعة الجميع فالأحياء النبتة فى الأرض والممتدة فى أعماقها والمنشرة بين أنهارها هى ملك للجميع سواء بسواء ، ولذلك فإنهم كانوا يرون ضرورة إشباع حاجات الغريب أو المحتاج معتقدين « أن الماشية التى يطعمونه إياها كانت ملكا للجميع قبل أن يوقعها صائدها ، وأن الحبوب والبقول التى تقدم له قد نبتت فى. الأرض لا بقدرة الانسان ، ولكن بقدرة العقل الأعظم » (٢) . كما لوحظ أن من العادات المعروفة بأحد أجزاء ميلانيزيا عادة يطلق عليها كيريكير Kerekere وهى تعطى الحق لكل شخص فى أن يأخذ ما يريده ، دون أن يكون لحائز هذا الشىء الحق فى أن يمنعه من ذلك ، وقد وقفت هذه العادة فترة فى وجه التجارة ، إذ كان من حق كل شخص أن يدخل إلى الحانوت ويأخذ ما يريده

(١) A. R. Radcliffe-Brown. The Andaman Islanders, p, 50

(٢) Heckewelder ، المرجع السابق

ويعود أدراجه فى هدوء ، دون أن ينبس هو أو مالك الحانوت ببنت شفة (١) .

ولدى قبائل الاسكيمو فى جرينلاند ، رغماً عن التطورات العديدة التى مروا بها ، والتى أكسبت الملكية الخاصة للأشياء الشخصية ثباتا واستقراراً ، كانوا يرفضون أن يقاسى أحدهم الجوع ، طالما أنهم يستطيعون درء ذلك (٢) . كما كتب الجزويت شارلفوا يقول «إن لفظى — لى ولك — هذين اللفظين الباردين لم يعرفهما البدائيون ، وأن عنايتهم باليتامى والأرامل والعجزة ، وطريقتهم فى الضيافة التى تدعو إلى الإعجاب ، ليست إلا إتباعا لمبدئهم ، إن كل شىء يجب أن يكون مشاعاً لكل الأفراد » (٣) . والواقع أن العشيرة كانت تباشر على كل فرد من أعضائها سلطانا واسعاً بشكل غير عادى ، حتى أن بعض علمـاء الاجتماع ، الذين درسوا الكثير من القبائل البدائية ، يرون أن الفرد فى هذه القبائل البدائية لم يكن له كيان مستقل بذاته وإنما كان ينتمى إلى القبيلة التى تقوم خطأه وتتحمل مسئوليته (٤). وإنه ، أى الفرد، لم تكن له أية أهمية باعتباره عضواً فى الجماعة ، وإنما كانت الجماعة وحدها هى التى توجد ، وهى وحدها التى تتقدم (٥) .

أصل العائلة :

ارتبطت العائلة فى بدايتها بالملكية فى بداية نشأتها وتطورها ولذلك فإننا سنتحدث بإيجاز عما انتاب العائلة من نمو وتطور .

---

(١) W. H. R. Rivers ، المرجع السابق

(٢) Paul Radin, p. 108. ، المرجع السابق

(٣) Charlevoix, Histoire de la Nouvelle-France

(٤) Smith and Dale, The Ila-speaking Peoples of Notthern Rhodesia

(٥) A. W. Howit. The Native Tribes of South East Australia. p. 157

ففى كل مكان فى العالم ، مر على الإنسان البدائى وقت طويل ، قبل أن يكشف الآثار التى ترتبت على تحقيق غريزته الجنسية . فقد كانت الجماعة البدائية ، كما قلنا ، جمع من الرجال والنسوة ارتبطوا ببعضهم البعض فى معيشتهم ، وفى عملهم ، كى يقفوا ضد الطبيعة الضارية . وما حدث من الناحية الاقتصادية ، حدث كذلك من الناحية الجنسية . فقد كان الانسان فى بادىء الأمر متوحشاً ، نصف حيوان ، ونصف إنسان . وكان ينمو من الطبيعة ، وفى نفس الوقت ينمو ضدها ، محاولا أن يفهمها ، وأن يتغلب عليها ويقهرها ، ولذلك لم يكن الانسان البدائى يعرف فى بادىء الأمر منع العلاقة بين الذكر والأنثى عندما يكون أحدهما أما والآخر ابنا : أو أبا أو بنتا ، أو أخا أو أختا . ولم يكن يرى ما يدعو لهذا المنع حتى كشفت له التجربة المتتالية المتراكمة عن مدى ما لحق النسل من أضرار نتيجة هذا الاختلاط الذى لا يعرف الحدود ولا الصلات . وعندئذ بدأت المرحلة الأولى فى وضع الحواجز فى سبيل هذه الغريزة المنطلقة من القيود ، وذلك بمنع العلاقة بين الآباء والأبناء . وأصبح الزواج عندئذ يقوم على أساس الأجيال فكان الأجداد والجدات يعتبرون أزواجا وزوجات ، وكان أولادهم يعتبرون كذلك ، وبذلك كان الأخوة والأخوات يقيمون بينهم علاقات جنسية .

ثم كانت المرحلة الثانية ، مرحلة خلق حاجز بين الأخوة والأخوات . وقد تمت هذه المرحلة تدريجياً وبصعوبة كبيرة بسبب المساواة فى الأعمار بين الطرفين ، وبدأت بالأخت الحقيقية من جهة الأم . وقد حدث هذا المنع فى حقيقة الأمر كأثر من آثار نمو القوى الانتاجية ، فباكتشاف النار واستئناس الحيوانات أخذت القبائل البدائية تنمو ، وأخذ عدد أفرادها يزداد ويكبر . ولما كان نمو القوى الانتاجية قد ظل يحدث خلال آلاف السنين فى بطء ، وهوادة ، فقد كان نمو القبائل وزيادة عدد أفرادها يتم بدرجة أسرع من التقدم الذى كان يحدث فى القوى الإنتاجية ، مما ترتب

عليه انفصام فى العائلة الجماعية ، وقيام منازل متعددة نتيجة لعــدم التوصل بالقوى الانتاجية المعروفة وقتئذ إلى إقامة منزل كبير يمكن أن يقطنه هذا العدد من الأفراد الذى يتزايد باستمرار(١) . وبهذا الانفصام أمكن أن يحدث منع العلاقات الجنسية بين الاخوة والأخوات التى دلت التجربة المتتالية على أضرارها بالنسل كذلك ، ووقف التقارب فى الأعمار بينهم دون حدوثها خلال فترة طويلة ، فأصبحت نتيجة لهذا الانفصام أختا ، أو أكثر مركزاً لجماعة منفصمة ، كما أصبح أخا لها ، أو أكثر مركزاً لجماعة أخرى . وامتنعت من ثم العلاقات الجنسية فى نطاق الجماعة الواحدة ، وأصبح الرجل والمرأة يحقق كل منهما غريزته الجنسية مع الجنس الآخر فى جماعة أخرى . وكانت هذه المرحلة هى المرحلة المعروفة بزواج الجماعة .

وفى هذه المرحلة كانت نسوة عشيرة ما ، مشاع لرجال عشيرة أخرى ، وكان الأطفال ينتسبون للعشيرة ويعتبرون كأخوة وأخوات ، ويطلقون لفظى أب وأم على كل الرجال والنسوة الذين هم من جيل آبائهم وأمهاتهم الحقيقيين(٢) . وقد لاحظ سترينبرج أن الجلياك The Gyliaks ، وهم قبيلة كانت تعيش على جزيرة سخالين كانوا يدعون جميع أخوات أمهاتهم أمهات لهم ، وأولاد هؤلاء أخوة وأخوات لهم . كما لوحظ أن كلمات أم وزوجة وزوج لم تكن تستعمل لدى جماعات الميلانيزيا إلا فى صيغة الجمع(٣) .

وقد أخذت تحدث داخل نطاق زواج الجماعة علاقات مزدوجة ، أى علاقات بين رجل وامرأة لها طابع الاستمرار مدة طويلة أو قصيرة ، فقد كان الرجل يضم إلية زوجة رئيسية من بين النسوة يصبح هو كذلك الزوج الرئيسى بالنسبة لها . إلا أن هذا لم يكن يعنى الزواج الفردى ، أى الاقتصار

(١) S. A. Dange, India from primitive communism to slavery, p. 72

(٢) Pollock, Notes on Ancient Law, p. 107

(٣) R. H. Cordington, On Social Regulation in Melanesia, p. 306

على زوج واحد ، إذ بقيت العلاقات الجنسية العرضية من حق كلا الطرفين وظلت هذه الرابطة الزوجية تنفصم بسهولة بواسطة أى منهما ، وقد استمر زواج الجماعة، وما ظهر فيه من علاقات مزدوجة لها طابع الدوام والاستمرار لفترات طويلة أو قصيرة ، هو طابع العائلة ، خلال وقت طويل ولم يكن هناك ما يدعو إلى تغير هذا الشكل للعائلة ، أو تحوله إلى الشكل الفردى أى إلى صورة الزواج الفردى ، لو لم تظهر قوة اجتماعية جديدة ، هى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى دعمت سلطان الرجل .

ومن الخطأ القول بأن الزواج الفردى قد دخل إلى هذه الجماعات بموضوع جنسى ، إذ الواقع أنه كان بعيداً كل البعد عن كونه وسيلة لاشباع الغرائز الجنسية ، بل وأصبح الزواج أحد القيود الرئيسية التى فرضت على مزاولة هذه الغرائز ، فالإناث غير المتزوجات خارج الدرجات الممنوعة كن مطلقات الحرية فى أن يعرضن أنفسهن كما يتراءى لهن ، ولم تكن توجد فى كل المجتمعات البدائية دون استثناء أية قيود على النسوة بالنسبة لعلاقاتهن الجنسية، ولكن عندما فقدت النسوة ، نتيجة لنمو الزراعة فى أشكالها العليا المتطورة ولزيادة الثروة المنقولة وتراكمها ، صفتهن وقيمتهن ، باعتبارهن المنتجات الرئيسيات ، اتجهن إلى إبراز مفاتنهن ، وبمرور الزمن أصبح العنصر الجنسى هو العامل الرئيسى للزواج [١] . وفى هذه المرحلة الأولى للنظام العشائرى كانت المرأة تحتل منزلة مسيطرة تنبعث من الظروف المادية للحياة القائمة وقتئذ . فقد كانت مهمة الرجال فى ذلك الوقت هى الصيد بالأدوات البدائية المعروفة ، وكان نتاج الصيد نتاجا اجتماعيا غير محدد أو مضمون تماما . ومن ثم لم يكن ليكفل كلية معيشة كل أفراد الجماعة ، بينما كانت الأشكال الوليدة لفلاحة الأرض وتربية الماشية فى تلك الظروف ذات أهمية اقتصادية كبيرة، إذ كانت مصدراً أكثر ضماناً وانتظاماً للمعيشة من

---

(١) Briffault, The Mothers, p, 259

الصيد ، وكانت الفلاحة وتربية الماشية البدائيتان من نصيب النسوة اللائى كن يلزمن بيوتهن ، بينما يذهب الرجال للصيد ، ولذلك لعبت المرأة ، خلال عصر طويل ، الدور المهيمن فى المجتمع العشائرى (١) .

ففى هذه المرحلة ، أى التى كانت قد امتنعت فيها العلاقات الجنسية فى نطاق العشيرة الواحدة ، والتى كانت المرأة تختار فيها زوجها أو أزواجها من عشيرة أخرى . كانت النسوة البدائيات يتعرفن دون شك على أطفالهن اللاتى أنجبتهن للحياة . وكان من الطبيعى نتيجة لقيام النسوة على التنظيم المعيشى للعشيرة ، أن تلتف الأطفال حول أمهاتهم : ومن ثم ظهر الأنتساب إلى الأم (٢) . وهو ما وضح فى كل الأجناس البشرية القديمة ، ومن بينها العشائر المصرية القديمة(٣) أما القول بأن قيمة المرأة كانت تنحصر دائماً فى إنجاب الأطفال ، وأنها كانت عبداً للرجل من أول ظهور المجتمع ، فرأى من أسخف الآراء التى تستمد أصولها من عصر العبودية ، والملكية الفردية وحكم الطبقات ، والتى كشفت الدراسات الحديثة عن بطلانها ، فقد عرفت المجتمعات البدائية المرأة دون شك بأعتبارها منجبة للأطفال ، ولكنها عرفتها كذلك بأعتبارها أم عظيمة تحتل منزلة حرة ، بل ومنزلة ممتازة بين جميع البدائيين ، وبأعتبارها حائزة كذلك للثروة الأجتماعية مع الرجل وزعيمة ومؤسسة للمجتمع(٤) .

وقد ذكر آثورايت ، الذى قضى عدة سنين فى بعثة لدى الايروكوا السنيك أنه فى حالة الأختلاف بين الرجل والمرأة كان الرجل ينسحب إلى عشيرته ؛ إذ كانت من القوة الكبرى بين العشائر . واستندت السيدة

---

(١) جوجيه . دوزس تاريخ القانون العام . مجلة القانون والاقتصاد . السنة الثالثة عشرة .

(٢) Miss Kingsley trau. p, 189

(٣) Moret, Histoire de l'Orient, p.318

(٤) S. A. Dange المرجع السابق

راى ستراتشى فى تدليلها على ما كانت عليه المرأة من قيمة كبيرة بأنها كانت حتى بداية الحضارات ممثلة بشكل بارز فى عبادة الآلهة ، إذ كان عدد الآناث من الآلهة مساوياً لعدد الذكور منها ، وفى بعض الأحيان كان يربو عليه[1] .

وببقاء الشكل الأموى للعائلة ، والذى استمر موجوداً خلال فترة طويلة فى بعض المجتمعات بعد ظهور الشكل الفردى للملكية كانت الأموال تنتقل بارث عن طريق الأم والمظاهر والعادات التى لوحظت فى كثير من المجتمعات الأكثر تطوراً ، ترجع كلها إلى العصر الذى سيطرت فيه الأم فى بداية المجتمعات البدائية . ففى جاوة — وكان هذا الشكل للعائلة لايزال موجوداً إلى عهد قريب — كانت أموال الفرد تنتقل بعد وفاته إلى عائلة أمه ؛ ولم يكن فى مكنة الشخص أن يهب أمواله إلى أولاده الذين ينتسبون إلى عشيرة أمهم إلا برضاء إخوته وأخواته ،وهم ورثته الطبيعيون . وكذلك كان الحال لدى قبائل نائيرس التى كانت تقطن ساحل الملابار . وعند الطوارق Tansreg الذين كانوا يقطنون الصحراء الافريقية ؛ ولدى الباسك Basques الذين ظلوا يحتفظون رغماً عن الديانة المسيحية والحضارة بالأخلاق العائلية البدائية ؛ كانت الفتاة الكبرى تصبح بعد وفاة والدتها ، فضلا عن أنها ترث كل أموال العائلة ، لها السيادة على إخوتها وأخواتها الأصغر منها ، وكان الرجل لديهم يظل خاضعاً طوال حياته للمرأة كأبن أو أخ أو زوج . ولذلك كان الباسك يقولون فى أمثالهم . « الزوج هو الخادم الأول لزوجته» . ولوحظ أن الخال لدى جماعه Ewhe of Anglo فى غينيا العليا سلطان على أبناء أخته أكثر من سلطان والدهم عليهم ، إذ كان له الحق فى فى أن يطالبهم بالعمل والعون ، طالما أنهم كانوا يرثونه بعد وفاته ، ولذلك كان ابن الأخت عادة يصاحب خاله فى رحلاته التجارية ، حاملا له المؤن

---

(١) بحث للسيدةرنى ستراتشى فى مؤلف تاريخ العالم. مكتبة النهضة . ص٣٨١

والبضائع . وذكرت السيـــدة راى ستراتشى أن النساء فى مصر كن فى سنة ٢١٠٠ قبل تاريخنا الحالى يملكن أكثر الأراضى متى كانت تورث عن طريق النسب الأموى [١] ويقول باشوفين إن من بين العادات التى لحصها هيرودوت فى مصر أن البنات وحدهن كن اللاتى يتحملن مسؤلية إعالة الوالدين المتقدمين فى السن [٢]، مما يبين منه أن هذه الظاهرة تستمد أصولها من مرحلة سيطرة المرأة . وقد بقيت آثار سيطرةالمرأة فى اليونان حتى عهد أرسطو ، إذ كان خمس أراضى سبارطة مملوك للنسوة .

وبنمو القوى الإنتاجية ، بعد أن بدأت تربية الماشية والرعى والزراعة الأكثر تطوراً ، أى زراعة الغلال والحبوب ، والتى كانت كلها من مهام الرجل ، تلعب دوراً محدداً فى حياة الجماعة البدائية ، حلت العشيرة الأبوية محل العشيرة الأموية ، وانتقلت السيادة إلى الرجل وتولى رئاسة الجماعة ، وتوطدت من هذا الوقت البنوة عن طريق الأب ، وأصبحت الثروة تنتقل عن طريق الأب إلى ورثته من الذكور . ولذلك لوحظ أن ثروة الأب أصبحت لاتنتقل فى المجتمعات اليونانية إلى ابنته بعد وفاته ، وإنما تنتقل إلى زوجها ، إذاكان من أقارب أبيها ، وذلك إذا لم يكن للمورث وارث ذكر وظهرت العشيرة الأبوية التى كانت المرحلة الأخيرة للجماعة البدائية . وقد كانت الإطاحة بسلطان المرأة ونفوذها ، والتى أوجبتها التطورات التى حدثت فى طرق الإنتاج تحدث فى بعض الشعوب تدريجياً ، وفى البعض الآخر بقوة ووحشية ، والتاريخ اليونانى يعطينا صورة عن تجريد نسوة أثينا وغيرها من المدن الساحلية فى اليونان . من حقوقهن وأموالهن بالقوة ، وكيف دافعت نسوة الاتيك Attique عن امتيازاتهن بالسلاح ، وحاربن بقوة وبأس . حتى أن الأساطير كانت تحتفظ بذكرى هذا الكفاح

---

(١) المرجع السابق

(٢) Das Mutterecht, by I- Bachofeu, Translated by Frida Ilmer

البطولى . كما أوجـــدت سيطرة الرجل على المرأة فى بدايتها انقساما بين الجنسين ونوعا من الغيرة الحاقدة . فـكان إطلاق لفظ امرأة على محاربى الأمم البدائيةالقاطنة وادىالمسيسيبي يعتبرإهانة لاتغتفر ، ويروىهيرودوت أن سيزوستريس كما كان تخليداً منه لانتصاراته يشيد المسلات لدى الشعوب المهزومة ، كان إظهاراً منـه لاحتقاره للذين لم يبـدوا مقاومة ينقش على أجسامهم عضو تأنيث المرأة علامة على جبنهم . وقد احتفظت اللغة الفرنسية كتذكار لهذا الشعور ، باطلاق اسم هذا العضو على الشخص الجبان . وعلى العكس من ذلك كانت النسوة المحاربات فى داهومى وهى جزء من أفريقياالغربية الفرنسية يستعملن لفظ رجل كإهانة .

أصل تقسيم العمل :

كان العمل فى المجتمع البدائى يقوم على التعاون البسيط ، وهو استخدام فى نفس الوقت لـكمية كبيرة نوعا مامن قوى العمل لتنفيذأعمال من نفس النوع . وقد سمح هـذا التعاون البسيط للأفراد البدائيين . أن يقوموا بمهام كان من المستحيل لفرد وحـده أن يقوم بها ، مثل صيد حيوانات الغابات المتوحشة .

ثم أفاد تطور أدوات الانتاج إلى تقسيم العمل والذى يعتبر التقسيم الطبيعى للعمل وفقاً للجنس والسن بين الرجال والنسوة ، وبين البـالغين والأطفال والشيوخ هو أبسط أشـكاله . وقد تأكد هذا التقسيم الطبيعى للعمل ، وتدعم بنمو القوى الانتاجية . وأصبح الصيدهو اختصاص الرجال وجنى الحاصلات النباتية وإدارة المنزل اختصاص النسوة . ومن هنا نشأ تزايد معين لانتاجية العمل .

والانتقال إلى تربية الماشية وزراعة الأرض ، ظهر أول تقسيم اجتماعى للعمل . فقد بدأت جماعات مختلفة ، ثم أفراد مختلفين فى جماعة بذاتها ،

فى مزاولة نشاطات انتاجية متميزة ، وكان تكون القبائل الراعية هو أول تقسيم اجتماعى كبير للعمل . فقد حقق قصر القبائل الراعية نشاطها على تربية الماشية تقدمات هامة ، إذ تعلمت هذه القبائل ملاحظة الماشية على نحو كان يحقق لها الحصول على مزيد من اللحم والصوف واللبن ، مما قاد إلى رفع محسوس فى ذلك الوقت لانتاجية العمل . كما كانت القبائل التى تزرع الأرض قد حققت بدورها بمرور الزمن ، تقدمات فى إنتاج الحاصلات الزراعية .

وبعد أن ظل كل أساس للمبادلة بين أعضاء الجماعيةالبدائية غيرموجود خلال فترة طويلة ، إذ كان ما يخلفههؤلاء الأفراد من منتجات يستهلكونه جماعة ، وبعد أن ظلت المبادلة التى ولدتفى أول الأمر بين العشائر تحتفظ خلال عصر طويل بطابع عرضى ،عدل أول تقسيماجتماعى كبير للعمل من هذه الحالة . فقد أصبحت لدى القبائل الراعية كميات زائدة من الماشية ومنتجات الألبان واللحم والجلود والصوف ، بينما كانت فى نفس الوقت فى حاجة إلى منتجات الزراعة . وكانت القبائل التى تقوم بزراعة الأرض ، والتى حققت كذلك تقدماً فى إنتاج الحاصلات الزراعية فى حاجة بدورها إلى أشياء لا تستطيع إنتاجها فى ميدان نشاطها الانتاجى . ومن هنا نمت المبادلة .

وإلى جانب النمو الذى حققته الزراعة ، والنمو الذى حققه الرعى . كانت ترتقى نشاطات إنتاجية أخرى . فقد تعلم الأفراد إنتاج آنية من الفخار منذالعصر الحجرى . ثم ظهر النسيج اليدوى . وأخيراً أصبح من الممكن بصهر الحديد ، صنع ، أداوت معدنية للعمل ، وصنع أسلحة من المعدن . وبدأت تنموا وتضطرد نتيجة لذلك صعوبة جمع أشكال العمل هذه مع الزراعةوتربية الماشية . ولذلك تكونت فى نطاق الجماعية البدائية فئة من الأفراد تزاول حرفا معينة ، وأصبحت منتجات هؤلاء الحرفين

كالحدادين وصانعي الأسلحة والأواني شيئا فشيئا منتجات للمبادلة . واتسعت من ثم المبادلات وازداد نطاقها .

تحلل الجماعية البدائية وظهور الطبقات :

وصل نظام الجماعيات البدائية فى صورة العشيرة الأموية إلى ذروة نموه وما ان انتقلت العشيرة إلى المرحلة الأبوية حتى بدأت هذه الجماعيات فى التحلل والانهيار . فبعد أن كانت علاقات الانتاج فى الجماعيات البدائيه متطابقة مع مستوى تطور القوى الانتاجية ، بدا الإطار الضيق جداً للملكية الشائعة والتقسيم المتساوى لمنتجات العمل فى المرحلة الأخيرة للعشيرة الابوية نتيجة لظهور الأدوات الأكثر إتقانا ، والتى صنعت من الحديد ، بدا هذا الاطار الضيق يعوق تطور القوى الانتاجية الجديدة فحتى التوصل إلى تلك الأدوات كانت زراعة الحقل لايمكن ان تتم إلا بجهد جماعى لعدة عشرات من الافراد ، ومن ثم كان العمل الجماعى ضرورة للمعيشة . ولكن باتقان دوات العمل وزيادة إنتاجيته اصبحت عائلة واحدة قادرة على ان تزرع بنفسها قطعة من الارض وان تضمن لنفسها وسائل المعيشة التى كانت فى حاجة اليها واصبح بالتالى من الممكن نتيجة لتحسين ادوات الانتاج واتقانها الانتقال إلى الاستغلال الفردى الذى أصبح أكثر إنتاجية فى الظروف الجديدة التى أوجدها تطور الأدوات . والاحساس بضرورة العمل الجماعى ومن هنا صار وسيلة للمعيشة فانفصمت العشيرة نتيجة لتطور القوى الانتاجية إلى عدد معين من العائلات الأبوية الكبيرة ، وكذلك تبعاً لذلك بعض الخلايا العائلية التى جعلت من أدوات الإنتاج والأدوات المنزلية والماشية ملكيتها الخاصة . ولم تعد الأرض التى ظلت مملوكة ملكية شائعة خلال وقت طويل تزرع مشاعاً ، كما لم تعد حاصلاتها تستهلك مشاعاً بين أفراد العشيرة ، وإنما أصبحت الأرض تقسم فى كل سنة بين العائلات التى

تفككت إليها العشيرة ، والتى أصبحت تكون جماعات ريفية أو إقليمية تتكون من أفراد لم يكونوا مرتبطين لزاماً بصلة العصب الواحد ، وتقوم كل عائلة من هذه العائلات بزراعة نصيبها وتستولى هى وحدها على الحاصلات التى أنتجتها . ولم يكن ذلك يعنى فى بداية الأمر الملكية الخاصة للأرض ، وإنما كان استعمالا خاصاً لها وكان هذا التقسيم بين العائلات يتم فى الحدود الممكنة للمساواة المطلقة(١) ، فلدى بعض الشعوب كانت كل عائلة تتسلم قطعة من الأرض توازى ما يمكن أن يشتغله زوج من البقر مثلا . وكانت وحدة التقسيم فى الهند هى ما يمكن أن يقوم بحرثه زوج من المحاريث ، وفى روما ما يشتغله زوج من الثيران . وكان جزء من الأرض يبقى دائماً جانباً للزيادة المحتملة فى عدد السكان والمصروفات العامة . وأجور موظفى القرية . وكان هذا الجزء يزرع مشاعاً . وبقيت المراعى ومنافع المياه دون تقسيم ، وبقى التمتع بها شائعاً لكل السكان . ومع أن الأراضى الصالحة للزراعة . كانت توزع فى أوقات دورية على العائلات التى تتملك حاصلاتها إلا أن الجماعة الريفية ، أو بمعنى آخر مجموع العائلات التي تكونها ، بقيت محتفظة بحقها كمالكة للأرض . وكان يشرف على الزراعة مجلس من كبار أفرادها سناً . وكانت الزراعة تقوم وقتئذ على نظام دورى يشمل ثلاثة حقول أو أربعة فى بعض الأحيان . فكانت كل الاراضى الصالحة للزراعة تقسم إلى ثلاثة أجزاء متساوية تزرع بالدور. فيزرع الجزء الأول حبوبا شتوية ، ويزرع الجزء الثانى حبوبا صيفية ، ويبقى الجزء الثالث بورا كل سنة . ويحدد مجلس الكبار فى كل عام نوع الحبوب التى تزرع ، وميعاد بذرها . وقد لوحظ أن العائلة فى القرى الجماعية فى انجلترا كانت لا تستطيع أن تزرع الأرض وفق هواها ، وإنما

---

(١) Moret, p. 309 المرجع السابق

يبذر فيها نفس البذور التى تبذرها العائلات الأخرى[1] . وبعد أن ينتهى المحصول كانت الأرض الموزعة على العائلات تعود إلى حالتها الأولى مملوكة ملكية وشائعة يستطيع كل سكان القرية أن يرعوا فيها .

وقد بقيت هذه الجماعيات القروية خلال فترة طويلة متماسكة لدى بعض الشعوب ، وظلت صامدة دون أن تنهار بسبب تبلورها فى وحدات إنتاجية تكفى ذاتها بذاتها . وقد شوهدت فى مختلف أقاليم الهند أشكال مختلفة من هذه الجماعات التى قامت على أساس امتلاك الجماعة للأرض والصلة المباشرة بين الزراعة والحرفه ، وكانت هذه الجماعات تعيش فى مساحات من الأرض تتراوح بين مائة وعدة آلاف من الأفدنة ، ويخصص الشطر الأكبر من الإنتاج لا شباع حاجيات الجماعة المباشرة . وفى هذه الجماعات كان الرئيس يتولى القضاء وحفظ الأمن وجباية الضرائب . كما كان يوجد فى هذه الجماعات المحاسب الذى يقيد حسابات الزراعة وكل ما يتصل بها ، وموظف مهمته مقاضاة المجرمين وحماية تنقلات المسافرين الوافدين من بعيد ، وحراستهم . حتى يبلغوا القرى المجاورة ، ورجل آخر يحافظ على الحدود التى تفصل بين جماعته والجماعة المجاورة ، ومراقب المياه الذى يناط به توزيع المخزون منها فى خزانات الجماعة ، والقسيس «البراهما» الذى يتولى الشئون الدينية ، والمعلم الذى يعلم الأطفال القراءة والكتابة ، مستخدماً الرمل فى ذلك ، والمنجم الذى يعين الأوقات المناسبة للبذر ، والحصاد ، ويخبر الناس عن أيام الخير والشر لمختلف العمليات الزراعية ، والنجار والحداد اللذان يصنعان أدوات الزراعة ويصلحانها ، والفخارى الذى يعمل ما تحتاجه الجماعة من أوان ، والجواهرجى الذى يصنع الحلى والأدوات من الفضة . وهؤلاء جميعاً تتولى الجماعة الانفاق عليهم[2] .

---

(١) Maushall, Elementary and pratctical treatise on landed property

(٢) Mark Wilks, Historical Sketches of the South of India, Volt 1., p. 118

وكان رئيس الجماعة ينتخب لمهارته وأهليته الادارية ، وكذلك لمعرفته الشعوذة والسحر ، وكان يصبح مديراً لكل أموال الجماعة ، وله وحده حق الاتجار مع الخارج ، بأن كان يبادل ما يفيض من الحاصلات وقطعان الماشية بالمواد التى لم تكن تصنع فى جماعيته . ونتيجة لا تساع المبادلات بواسطةرؤساء الجماعيات باسم الجماعياتالتى كانوايمثلونها ، توصل رؤساء هذه الجماعيات إلى اعتبار مال الجماعية ملكية لهم ، وتعودوا أن يتصرفوا فيها كأنها لهم . وبذلك أخذت تتركز الثروات بين أيدى هؤلاء ، فى الوقت الذى أصبحت فيه شيئاً فشيئاً الأراضى التى تقوم العائلات بزراعتها نتيجة لتوزيعها الدورى مملوكة بدورها ملكية خاصة .

وقد أوضح ظهور الملكية الخاصة والمبادلة بداية لانقلاب عميق لكل بناء المجتمع البدائى ، فأوجدت تقدمات الملكية الخاصة وعدم التساوى فى الأموال المنقولةلدى الجماعات المختلفة فى الجماعية مصالح متباينة . واستغل الأفراد الذين كانوا يزاولون مهام الرؤساء ، ومهامالقادة الحربيين، ورجال الدين. مركزهم لكى يحصلوا على الثروة ، فامتلكوا جزء من الملكية الشائعة ، وأخذوا ينفصمون شيئاً فشيئاً عن أعضاء جماعياتهم ليكونوا أرستقراطية،فأصبح السلطانينتقل فيها بالوراثة ، وأصبحت تزداد ثراء بينما كان أعضاء الجماعية يسقطون شيئا فشيئاً تحت تبعيتها الاقتصادية .

وبفضل ارتقاء رقوى الانتاجية ، أصبح فى إمكان الفرد أن ينال من عمله فى تربية الماشية والزراعة من وسائل المعيشة ما يزيد عما يلزمه كى يحافظ على حياته . وأصبح من الممكن أن يملك الفرد العمل الذى يزيد عن حاجته ، والمنتج الذى يزيد عن حاجته . وبعد أن كان سجين الحرب فى مرحلة الزراعة البدائية يقتل أو تتبناه العشيرة ، إذا أحست بنقص فى عدد محاربيها [1] أصبحت هناك نتيجة لتطور الزراعةوتقدم الحرفةمصلحة

(١) Maine,Early Inscitutions, p.64

اقتصادية فى الاحتفاظ بالسجين . بل والسعى إلى نيله ، وذلك لاستخدامه
فى مختلف أنواع العمل ، إذ أصبح عمل هذا السجين منتجا لفائض يزيد
عما يقيم أوده . وقد بدأ ظهور الاستعباد عرضيا ثم أخذ يزداد فى عموميته
شيئاً فشيئاً حتى شمل الحياة الاقتصادية وأحدث تغيراً هاماً فى ظروف الانتاج
وبعد أن كانت الحروب تقوم بين القبائل بقصد الاستيلاء على أراضى
الصيد والرعى أو الدفاع عنها . أصبحت بعد تزايد الأموال المنقولة وسيلة
من وسائل الاستيلاء على الحاصلات والمعادن النفيسة وقطعان الماشية والعبيد
وإذ كان تزايد الانتاج فى مختلف فروعه، كتربية الماشية والزراعة وصناعة
الأدوات المنزلية، قد أعطى لقوة العمل الإنسانى القدرة على خلق منتجات
أكثر مما يحتاج المرء لمعيشته ، كما زاد فى نفس الوقت الكمية اليومية
للعمل التى كانت ملقاة على عاتق كل عضو فى العشيرة ، فقد أصبح من
المستلزم ضم قوى جديدة للعمل ، ومن ثم تحول أسرى الحرب إلى عبيد .
ونتيجة لإثراء أولئك الذين استخدموا العبيد ، ونتيجة لعدم المساواة فى
الثروات ، لم يقتصر أولئك الذين استحوذوا على الثروات على جعل أسرى
الحرب فقط عبيدا ، وإنما أخذوا يستعبدون أعضاء قبيلتهم الذين تجردوا
من أموالهم وأصبحوا مدينين . وهكذا ولد أول تقسيم للمجتمع إلى طبقتين
سادة وعبيد . وكان هذا بداية استغلال الانسان للانسان ، أو بمعنى آخر
استحواز بعض الأفراد دون مقابل على منتجات عمل أفراد آخرين .
وأخذت تتحلل شيئاً فشيئاً علاقات الانتاج المتوافقة مع نظام الجماعية
البدائية ، لتحل محلها علاقات تتطابق مع طابع القوى الانتاجية الجديدة
التى تحل محلها . وترك العمل الشائع الميدان للعمل الفردى والملكية الشائعة
للملكية الخاصة ، والمجتمع العشائرى إلى مجتمع الطبقات .

وصاحب تحلل الجماعيات البدائية ولادة وذيوع المفاهيم المتركزة على
الملكية الخاصة . فتدعمت هذه الملكية باضفاء نوع من القدسية ، وحماية

الآلهة عليها . وأخذت تعمل الاحتفالات الدينية على التأثير على خيال الشعوب البدائية ، التى كانت ولا تزال أفكارها وعاداتها الشيوعية راسبة فى نفوس أفرادها كى تجعلها تحترم هذه الملكية . وترينا الخرافات والأفكار الدينية والقصص والعادات أمثلة واضحة على ذلك . فلدى جماعة الاتريسك Etrusques كان من بين القوانين المقدسة تلك اللعنات التى تصب على رأس المذنبين : «إن كل من يلمس أو ينقل نصباً من النصب ، التى توضح الحدود بين الأراضى تستنكر الآلهة فعله ويختفى منزله ، وينقرض جنسه ، ولن تنتج أراضيه فاكهة ، وسيحطم البرد والصدأ ونيران القيظ محصوله . وستغطى القروح أطرافه وتسقطا عفته» . كما كان رؤساء العائلات فى إيطاليا واليونان يجولون فى بعض أيام السنة فى حقولهم ، متتبعين الحدود غير المزروعة ، منشدين أناشيدهم ، ويقدمون الضحايا للنصب الحجرية التي توضح الحدود . ولم تخل القصص اليونانية والرومانية القديمة من اعتبار الاعتداء على هذه النصب اعتداء على حق مقدس . ولما لم يجد هذا التحريم الرومانى ، الذى أثر تأثيراً عميقاً فى الخيال المشوش لهذه الشعوب الأطفال ، لما لم يجد ذلك فى زجر الأفراد عن عادة أخذ كل ما يحتاجونه من أشياء ، ولم يكن هناك بد من الالتجاء إلى عقوبات بدنية كانت تتعارض مع عادات واحساسات البدائيين الذين ينفرون من مثل هذه الاعتداءات . وابتدع القانون ، وظهرت فكرة العدالة تبعاً لظهور الملكية الفردية ، وقد كان الفيلسوف لوك على حق عندما قال : « إن القول بأنه حيث لا توجد الملكية لا يوجد ما هو مناف للعدالة ، هو قول مؤكد أكثر من قضايا اقليدس المنطقية ، ففكرة الملكية باعتبارها حق على شىء ما ، هى الفكرة التى تتعلق بها كلمة مناف للعدالة » (١) . وكذلك كان لانجيه Linguet عندما قال لمونتسكيو «إن كتابك روح الشرائع ما هو إلا روح الملكية » .

(١) Locke, Essay on the human understanding, book IV, Ch III, p. 18

والواقع أن دراسة المجتمعات البدائية تكشف لنا عن حقيقة هامة ، وهى أن ظروف الانتاج هى دائما التى يقوم عليها البناء الاجتماعى . وإذ كان البناء الاجتماعى لا يقوم فى ضمائر الأفراد ، وكانت معتقدات الناس وعقائدهم لا تنعكس إلا من الظروف الاقتصادية التى يعيشون فيها، إلا أن ذلك لايبدو بطريقةمباشرة وكاملة تماماً . فعندماتتغير الظروف الاقتصادية يبقى الافراد لمدة طويلة محافظين على عاداتهم ومعتقداتهم الداخلية . ولذلك فإنه من الخطأ الجسيم محاولة تفسير مؤسسات ومعتقدات عصر معين بطريقة بسيطة ومباشرة بالظروف الاقتصادية التى توجد فى ذلك العصر . فتاريخ الانسانية ليس بهذه البساطة والاستواء . وإنما تعتبر طريقة إنتاج الحياة المادية هى الحدث الرئيسى الذى تنبع منه شيئاً فشيئا كل المفاهيم الايديولوجية والسياسية للانسان . ولكن هذه المفاهيم وإن كانت فى مجموعها تسيرها الظروف المادية للانتاج ، إلا أنها فى تطورها تنمو نموا ذاتياً مستقلا استقلالا نسبياً .

وأخيراً ، فإنه يجب ألا نجعل من العصر البدائى فى شيوعيته تجسيداً لكمال المجتمعات الانسانية ، بدعوى أن العصور اللاحقة له كانت مليئة بالقسوة والمظالم والاستغلال ، فحالة الانسان فى المجتمعات البدائية لم تكن مستقرة تماما بسبب ما كانت عليه أدوات الانتاج من البساطة والتفاهة ، وبسبب الخوف والجهل والخزعبلات التى كانت تثقل كاهل الانسان فى ذلك العصر والتى وقفت حجر عثرة أمام الجهد الانسانى خلال وقت طويل . هذا ، وإن كانت تضحية الفرد فى سبيل مصالح العشيرة وولائه للعشيرة وثقته فيها ، قد وجدت الافراد فى مجتمعاتهم هـــذه ، وبدت لنا كفضائل اختفت فى المجتمعات اللاحقة ؛ إلا أنه من المضحك حقاً أن ينظر البعض إلى هذه المجتمعات البدائية باعتبارها فردوساً مفقوداً .

الفصل الثانى

الملكية العبودية

أصل الانتاج العبودى :

باستئناس الحيوانات ، وباكتشاف المعادن ، أصبح العمل أكثر إنتاجية ، وأصبح من الممكن تبادل المنتجات الزائدة عن حاجة منتجيها مقابل منتجات تنتج فى أماكن أخرى . وبعد أن كانت منتجات العمل لاتستخدم إلا فى الاستهلاك الفردى أو الاستهلاك العائلى ، تحولت هذه المنتجات إلى منتجات الغرض منها المبادلة ، وأصبحت من ثم سلعاً . ولا يعنى هذا أن المنتجات قد تحولت ذاتيتها ، أوحدث تحول فى كيانها ، وإنما الذى حدث هو أنها اكتسبت صفة جديدة هى صفة السلعة .

وسار التقدم فى طرق الانتاج فى مختلف الشعوب دون توقف وبطريقة سريعة ، وإن كانت تنتابه فى بعض الأوقات ولدى بعض الجماعات مراحل من السكون النسبى . وأدى اكتشاف المعادن إلى الانتقال إلى مايطلق عليه العصر البطولى . وكان هذا العصر الذى اتصف بأنه عصر السيف الحديدى هو عصر المحراث والفأس الحديدين كذلك. وأدى اكتشاف الحديد إلى خلق جديد للزراعة على نطاق من الأرض أوسع ، بأن قدم لمن يزرع الأرض آلة صلبة قاطعة ذات مقاومة أشد من مقاومة الحجر أو أى معدن كان معروفا وقتئذ ..

وأخذت الثروات تتزايد فى شكل ثروات فردية ، كما أخذت المهن كالنسيج وصناعة المعادن وغيرها تنفصل عن بعضها شيئاً فشيئاً ، مما أصبغ على الانتاج تنوعا واتقاناً متزايدين . وأخذت الزراعة ، فضلا عن تقديمها

الحبوب والخضر والفاكهة ، تقدم مواداً أولية لصناعات مهنية غذائية كالزيت والنبيذ . ولم يعد فى استطاعة فرد وحده أن يقوم بكل هذه الأعمال المختلفة ، ومن ثم نشأ التقسيم الثانى للعمـــل ، إذ انفصمت الحرفة عن الزراعة ، وأخـذ التزايد فى الانتاج ، والنمو الدائم فى إنتاجية العمل ، يرفعان من قيمة قوة العمل الانسانى . ولذلك أصبحت العبودية عنصراً أساسـياً فى النظام الاجتماعى .

وقد كانت العبودية فى نشأتها تلبس طابعاً أبوياً منزلياً ، فقد كانت العبيد قليلى العدد نسبياً ، ولم يكن العمل العبودى بعد مكوناً لأساس الانتاج وإنما كان يلعب دوراً إضافياً فى الاقتصاد الذى ظل هدفه سد حاجات العائلة الأبوية الـكبيرة التى لم تـكن تلجأ تقريباً إلى المبادلات[1] . ولـكن ماإن انقسم الانتاج إلى فرعين أساسيين ، الزراعة والحرفة ، وظهر الانتاج المباشر بقصد المبادلة ، وزاد ارتقاء انتاجية العمل من كمية المنتج الزائد عن حاجة المنتجين ، الأمر الذى سمح لأقلية فى المجتمع ، بسبب وجود الملـكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بتجميع الثروات ، حتى أمكن بفضل هذه الثروات إخضاع الغالبية الـكادحة للأقلية المستقلة ، وتحويل المنتجين إلى عبيد. ولم يعد هؤلاء مجرد مساعدين فى الانتاج ، بل كانوا يدفعون بالعشرات إلى العمل ، فى الحقول والورش الحرفية .

وبانقسام الانتاج إلى هذين الفرعين الرئيسيين ، الزراعة والحرفة ، ولد الانتاج للتبادل ، أى الانتاج التجارى . ولم تعد التجارة تقتصر على الداخل ، وعلى حدود القبيلة والقرية ، بل امتدت عبر البحار ، وبدأت المعادن النفيسة تصبح سلعاً نقديه لها سيطرة عامة وذات صبغة عالمية بأن

---

(١) كتب هودجون فى سـنة ١٨٣٠ يقول إن العبيد كانوا فى إحدى القرى الواقعة على مسافة ٤٥ كيلو متراً من مدينة مدراس بالهند مملوكين ملـكية شائعة ، يقومون بمساعدة السكان فى أعمال الزراعة .

أصبحت تستخدم فى تقدير قيمة كل السلع الأخرى ، وتلعب دور الوسيط فى المبادلات .

وكان من نتيجة نمو الحرفة والمبادلة أن تكونت المدن ، التىظهرت منذ أقدم المدنيات القديمة فى فجر الانتاج العبودى . فعندما سيطرت طريقة الانتاج العبودية فى بلاد الجزيرة ، أى فى حضارات سمرقند وبابل وآشور، وفى مصر وفى الهند وفى الصين ، خلال الألفى سنة اللتين سبقتا تاريخنا الحديث بألفين من السنين ؛ بدأت المدينة فى بداية هذه الحضارات تتميز تميزاً قليلا عن القرية ، ثم ازدادالاختلاف بينهاوبين الريف عندما تركزت فيها الحرفة والتجارة ، وتنوعت من ثم الأعمال التى يقوم بها سكانها ، وطريقتهم فى الحياة [1]. فزادت كمية السلع التى كانت تتبادل ، وظهرت للمرة الأولى طبقة كانت تلعب،دون أن تساهم بقسط فى الانتاج بأى طريقة من الطرق ، دور الوسيط الذى لاغنى عنه بين اثنين من المنتجين،مستقل كل منهما عن الآخر . وكانت ، بدعوى تحليل المنتجين من مشاق ومخاطر المبادلة وتوسيع فيض منتجاتهم فى الأسواق البعيدة، وبدعوى كونها أكثر الطبقات نفعاً للسكان ، تستولى ، تحت شكل الأجور عن الخدمات الحقيقية التى كانت ضئيلة جداً فى الواقع ، على زيد الانتاج المحلى وعلى زيد الانتاج الخارجى ، وتستحوذ على ثروات طائلة ونفوذ اجتماعى له اعتباره ، وهذه الطبقة هى طبقة التجار الذين يشترون السلع من المنتجين ويحملونها إلى أسواق بعيدة عن مكان الانتاج ، حيث يعدون بيعها للمستهلكين .

وزاد التوسع فى الانتاج وفى المبادلات من عدم التساوى فى الثروات ، وترتب على تراكم النقود والماشية وأدوات الانتاج والبذور بين يدى

---

(١) يراجع فى تصوير مدى اختلاف طرق سكان المدن فى الحياة عن طرق سكان الأرياف ، إلى بحث R. Campell Thompson فى مؤلف تاريخ العالم ، مكتبة النهضة.

ويراجع كذلك كتاب انيورين بيفان — بدلا من الخوف - ترجمة كامل زهيرى، دار النديم ١٩٥٦ صفحة ١٠١ .

الأغنياء أن أخذ يزداد فى اضطراد مستمر إلتجاء الفقراء إلى هؤلاء كى يحصلوا منهم على قروض عينية أو نقدية، كانت تنتهى بهم إلى خضوعهم وتحولهم إلى عبيد وتجريدهم من أراضيهم عند عدم سدادهم الديون. وهكذا ولد الربا الذى حمل إلى البعض مزيداً من الثروات ، وإلى آخرين حق استخدام مدينيهم .

وأصبحت الأراضى بدورها ملكية خاصة . وبدأ بيعها ورهنها . فكان على المدين الذى لم يستطع أن يسدد للمرابى دينه ، أن يهجر أرضه، وأن يبيع أطفاله ، بل وأن يباع هو نفسه كعبد . وأخذ الملاك العقاريون بشتى الحجج والمعاذير يستدلون على المراعى المملوكة للجماعيات القروية .

فنى اليونان زادت سيطرة كبار الملاك العقاريين فى سنة ٦٠٠ قبل تاريخنا الحديث ، واتسع سلطانهم بواسطة النقود ، فأصبحت كل وديان الاتيك محملة بالرهون ، إذ كانت الأموال العقارية مرهونة إلى هذا الشخص أو ذاك مقابل مبلغ من النقود . وما لم يكن مرهوناً من تلك الأراضى كان فى أغلب الأحيان مباعا بسبب عدم سداد الرهن أو فوائده ، ومملوكا من ثم للمالك العقارى الكبير أو المرابى . وكان الفلاح يعتبر نفسه سعيداً إذا ما سمح له بأن يبقى فى الحقل باعتباره فلاحاً ، وأن يعيش على سدس دخل عمله ، بينما كان يجب عليه أن يدفع الخمسة أسداس كإيجار أرضه للسيد الجديد . بل وأكثر من هذا عندما كان الناتج من بيع العقار لا يكفى لتغطية الدين ، كان على المدين أن يبيع أولاده ليسدد الدين للدائن ، وإذا لم يكف ثمن الأولاد للسداد كان المدين يباع هو نفسه كذلك .

وهكذا تركزت الملكية العقارية والنقود وكتل العبيد بين أيدى الملاك الأغنياء . وبينما أخذ الاستغلال الريفى الصغير ينهار ، كان الاقتصاد القائم على العبودية يقوى ويتسع ويمتد إلى كل فروع الانتاج ، وأصبح من ثم

وجود المجتمع يرتكز على العمل العبودى . وانقسم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين متعارضتين : طبقة العبيد ، وطبقة ملاك العبيد . وهكذا تكونت طريقة الإنتاج القائمة على العبودية .

وفى ظل العبودية كان السكان ينقسمون إلى أفراد أحرار وعبيد . وكان الأفراد الأحرار ، عدا النسوة اللائى وقعن تحت سيطرة الرجال وأصبحن فى مصاف العبيد ، يتمتعون بكل الحقوق المدنية والسياسية وبالملكية ، بينما كان العبيد مجردين من كل الحقوق . وكان الأفراد الأحرار ينقسمون إلى طبقتين ، الملاك العقاريين الكبار الذين كانوا فى نفس الوقت ملاكاً كباراً للعبيد ، وصغار المنتجين وهم الفلاحون والحرفيون الذين كان المتيسرون منهم يستخدمون ويتملكون العبيد . وكان رجال الدين ، الذين كانوا يلعبون دورا هاما فى العصر العبودى ، يتعلقون بحكم مركزهم بطبقة كبار ملاك الأراضى والعبيد . فنى حضارة بابل فى عصر حمورابى ، كان الشعب ينقسم ، فضلا عن العبيد ، إلى طبقتين يعترف بهما القانون ، فكان الرجل من الطبقة العليا يسمى أميلو ، وهو لقب أصبح معناه فيما بعد مجرد إنسان ، أما الفرد من الطبقة الوسطى أو العامة فكان يسمى مشكينو ، وهى كلمة باقية فى اللغة العربية إلى اليوم ، ويقصد بها عادة الرجل الفقير ، بل ولا تزال اللغة الفرنسية تحتفظ إلى يومنا هذا بكلمة Mesquin التى ترجع فى أصلها إلى كلمة مشكينو . ومع أنه كانت هناك فوارق بين هاتين الطبقتين — فاذا اعتدى أحد على فرد من طبقة الأميلو فالقصاص عين بعين وسن بسن ، أما إذا كان من طبقة المشكينو فهو يعاقب بالغرامة (١) — إلا أن الفرق بين هاتين الطبقتين وبين العبيد كان فرقاً أساسياً . إذ كان العبد ملكا لسيده يتصرف فيه كما يشاء ، سواء أسره فى الحرب أو اشتراه أو ولد له من

(١) Chilperic Edwards. The world 's Earliest Laws, 1934, p. 43

عبد فى خدمته . وكان العبد يوسم ويرتدى لباساً خاصاً يميزه عن غيره ، وإذا أصاب أحد الأفراد عبداً من العبيد ، فإنه لا يؤدى له العوض ، بل يؤديه إلى مالكه[1] .

ولا شك أنه كان يوجد إلى جانب التناقض الطبقى بين السادة والعبيد تناقض آخر هو التناقض بين كبار الملاك العقاريين والفلاحين ، ولكن نظراً لأن العمل العبودى الذى كان أقل كلفة قد امتد مع نمو النظام العبودى إلى أغلب فروع النشاط ، وانتهى بأن أصبح القاعدة الأساسية للانتاج ، فقد أصبح التناقض بين السادة والعبيد هو التناقض الجوهرى فى المجتمع .

وأدى تقسيم المجتمع ، إلى طبقات،إلى ضرورة تكوين الدولة . فبتقدم التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبنمو المبادلة اقتربت العشائر والقبائل من بعضها البعض ، واتحدت فى تعاهديات . وتحول طابع المؤسسات العشائرية بأن أصبحت أجهزة للسيطرة على الشعب ، أجهزة تهدف إلى سلب أملاك أفراد القبائل والضغط عليهم . وأصبح الزعماء والرؤساء العسكريون للعشائر والقبائل أمراء وملوكا . وبعد أن كانوا يستمدون سلطاتهم قبل ذلك من صفتهم باعتبارهم منتخبين ومختارين بالارادة الحرة لأفراد العشيرة أصبحوا يستغلون هذا السلطان للدفاع عن مصالح الفئات المالكة،والسيطرة على زملائهم ، وقمع العبيد . وقد كتب الأستاذ ت . ا ريك بيت ، أستاذ كرسى برانر للمصريات بجامعة ليفربول ، مصوراً ما تم من تحول فى المؤسسات العشائرية يقول : « كان الملك فى الحضارة المصرية القديمة بادىء ذى بدء مجرد زعيم محلى يجلسه الناس ، فقد كان الزعيم القبلى حاكماً وكاهناً أعظم ومشترعاً لقبيلته ، وما من شك فى أن مهامه قد

(١) بحث «دولة بابل أيام حورابى» ، للدكتور ر . كامبل طومسون . مؤلف تاريخ العالم . مكتبه النهضة .

زادت بسرعة فى أثناء توحد القبائل الذى تم بالفتح أو بالرضا حتى حول مصر القبلية إلى مملكة . فأصبح على رأس الدولة الملك وبلاطه ، وإلى جانب هؤلاء كانت توجد بيروقراطية من هذا الطراز ، أى من طراز حاشية الملك فى كل مديرية ، وكانت تسير على منوال هذه الحاشية . وما من شك فى أن الكثيرين من حكام الأقاليم ، كانوا يملكون فى أقاليمهم ضياعا غنية . وكانت هوة سحيقة تفصل هذه الطبقة عن طبقة الفلاحين الذين كانوا يعملون كالأرقاء فى مزارع الملوك ، يحرثون الأرض ويروونها، أو يرعون الماشية والأغنام . ولم تكن لهم حقوق قبل سادتهم . وكانوا يجلدون بلا شفقة ولا رحمة لأقل هفوة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أنهم كانوا فى موسم الفيضان ، الذى يحول دون العمل فى الحقول ، ينتظمون تحت إمرة موظفى الحكومة لنقل الأحجار من المحاجر الفرعونية فوق الحقول المغمورة بالفيضان إلى حيث يحتويها هرم الملك . ولم يكن لهذا العمل من آخر ، فقد كان أول ما يخطر ببال الملك عقب جلوسه على العرش هو إعداد مدفنه(١) .

لقد نشأت الدولة لكى تقبض على زمام الغالبية المستغلة لصالح الأقلية التى تستغلها . ولعبت الدولة العبودية دوراً هاماً فى تطور وتثبيت علاقات إنتاج المجتمع القائمة على العبودية ، وفى تدعيم الملكية الفردية ، بأن ظهرت قوانين تعاقب بالاعدام من يعتدى على الملكية . فقد نص القانون الرومانى المعروف بقانون الألواح الإثنى عشر على أن من يقطع أو يحصد خفية بالليل حاصلات يستعمل المحراث فى زراعتها يعاقب إن كان بالغاً بالاعدام ، أما إذا لم يكن بالغاً فيحكم عليه بأن يضرب بعصا عددا من الضربات يقضى بها القاضى . كما يحكم عليه بضعف ما يصلح الضرر . ويعاقب السارق فى هذا القانون إذا ارتكب الجريمة ، وهو يحمل سلاحا بأن يكون

(١) تاريخ العالم . ص ٥٠٩ .

للمسروق منه حق قتله . وإذا ارتكب السارق جريمته نهارا ، وكان يحمل سلاحا ، فإن كان حراً يحكم عليه القاضى بإلحاقه بالمسروق منه . ويعنى ذلك فى نظر بعض فقهاء القانون أنه كان يعد بمثابة العبد للمسروق منه ، بينما يرى آخرون أنه كان يعتبر بمثابة الدين المعسر ، فللمسروق منه حق التصرف فيه بالبيع أو بقتله . أما إن كان عبداً فللمسروق منه بعد جلده إعدامه بقذفة من أعلى الجبل[1] وفى قانون بور جوند Burgonde كان يحكم على الزوجة والأبناء ممن يزيد عمرهم عن أربعة عشر عاما بالعبودية إن لم يبلغوا فوراً عن الزوج أو الأب المتهم بسرقة خيل أو بقر .

كما أن قانون حمورابى الذى كان موجوداً فى القرن الثامن عشر قبل تاريخنا كان يحمى الملكية وحقوق الأغنياء والنبلاء وملاك العبيد والأراضى . فكان يجب على الفلاح الذى لم يدفع دينه إلى دائنه ، أو الذى لم يدفع إيجار أرضه إلى المالك العقارى ، أن يقدم زوجته أو ابنه أو ابنته للدائن أو المالك كعبيد ، ويبقون كذلك حتى يقومون بسداد الدين بعملهم[2] . كما كان قانون مانو فى الهند القديمة ، والذى كان مجموعة من الأوامر الاجتماعية والدينية التى تقدس الملكية ، يعاقب بالاعدام كل من يخفى فى منزله عبداً هارباً[3] .

كما هدفت الأفكار والثقافات التى عبرت عن مصالح الطبقة المسيطرة إلى تدعيم الملكية ، ولذلك فإننا نجد الديانة البوذية ، التى كانت منتشرة فى الهند ابتداء من القرن السادس قبل تاريخنا ، توعظ بالخضوع والخنوع والخشوع للطبقات الأستقراطية العبودية . أما أفلاطون ، الذى ابتدع أول الجمهوريات الخيالية التى عرفها التاريخ ، فكان يدعم العبودية فى جمهوريته

---

(١) القانون الرومانى . دكتور محمد عبد المنعم بدر ، ص ٢٧٢ .

(٢) Chilperic Edwards المرجع السابق .

(٣) الترجمة الفرنسية لقانون مانو لديلو بخشان
Deslong champs, Loi de Manou
ويرجع هذا الكاتب ، قانون مانو إلى القرن الثالث عشر قبل تاريخنا .

المثالية ، ويرى أن عمل العبيد والمزارعين والحرفيين يجب أن ينتج وسائل المعيشة اللازمة للطبقة العليا ، طبقة الحاكمين والمحاربين . وكان ديموقريطس يدعو مواطنيه إلى محاربة كل من يهب ضد النظام العبودى للملكية ، تماماً كما يحاربون الحيوان المؤذى . كما كان ديموستين يرى أن القانون العام الذى وضع للانسانية يبيح للرجل أن يدافع بالقوة عن ماله(١). وكانت العبودية فى نظر أرسطو ، أكبر مفكرى الحضارة القديمة ، هى ضرورة أبدية للمجتمع ، فكان يرى فى كتابه السياسة أنه من العدل والخير أن يكون إنسان ما عبدا ، وأن يكون هناك إنسان آخر يملك العبيد . ووضع كغيره من الفلاسفة القدامى تبريرا ميتافيزيقيا لذلك ، فكان يقول أن العبد يسيطر جسده على روحه ، بينما تسيطر روح الانسان الحر على جسده ، وعلى ذلك فإنه من العدل والخير أن يخضع العبد لسيده كما يخضع الجسد للروح . كما كانت أفكار الرومان تدعم بدورها الملكية وتعمل على خدمة وسائل الانتاج القائمة على العبودية التى كانت مسيطرة وقتئذ . فكان الكتاب ورجال السياسية يعتبرون العبيد مجرد أدوات ، وكان العبد فى نظرهم أداة ناطقة instrumentum vocale بينما كان الحيوان أداة شبه ناطقة instrumentum semi-vocale والفأس أداة صماء instrumentum mutum(٢) . وكان سينيك Séneque أحد فلاسفة الرومان لا يرى فى هذا النظام أية غضاضة ، بل كان يقول إن الحرية هى حالة نفسية من حالات الضمير ، فالعبد إن كان عاقلا يمكنه أن يعيش حراً فى الواقع ، إذ أن العبد الحقيقى هو من يخضع لشهواته . كما كان شيشرون Cicero يعتبر العبودية نظاماً ضرورياً .

---

(١) Bryce, Studies in History and Jurisprudence, pp. 123 — 126

(٢) Roger Garaudy, La Liberté (1955), pp 34—63.

علاقات الانتاج فى المجتمع العبودى :

كان الأساس الذى قامت عليه علاقات الانتاج فى المجتمع العبودى هو ملكية السيد لوسائل الانتاج وللمنتجين أنفسهم أى للعبيد . فقد كان العبد يعتبر أداة مملوكة لسيده الذى له عليه سلطان مطلق لا يقتصر على استغلاله وإجباره على العمل ، وإنما كان يمتد إلى بيعه وشرائه ، بل وإلى الاعتداء عليه وقتله . وبعد أن كان العبد فى المجتمعات الأبوية التى كان أساسها الاقتصادى هو سد حاجاتها بنفسها دون الالتجاء إلى المبادلة ينظر إليه باعتباره عضوا فى العائلة ، أصبح العبد بعد نمو وسائل الانتاج العبودية لا ينظر إليه باعتباره إنساناً ، وإنما كان يجبر على العمل بأكثر الوسائل وحشية ويعاقب لأقل الهفوات بأبشع العقوبات .

وفهم الدور الذى يلعبه العبد سهل بسيط ، فالعبد باعتباره مملوكاً لسيده كان كل ما ينتجه مملوكاً لهذا الأخير ، الذى كان عليه أن يكفل له الحد الأدنى لوسائل المعيشة التى تضمن بقاءه حيا ، ليستطيع الاستمرار فى العمل من أجل مالكه . وبعد أن يحصل مالك العبد من عمل هذا الأخير على الثمن الذى دفعه له عندما اشتراه كان الفرق بين ماينتجه العبد ومايستهلكه يكون الربح الصافى لمالك العبد .

ولما كان الاستغلال الوحشى للعبيد يؤدى إلى فنائهم السريع ، فقد صاحب تطور طريقة الانتاج العبودية طلب متزايد باستمرار على العبيد ، مما أدى إلى ازدياد الحروب التى كانت مورداً ضخما للعبيد . ولهذا كانت الدول العبودية فى الشرق القديم تدخل بصفة مستمرة فى حروب لاتتوقف حتى تتسلط على شعوب أخرى . ولذلك لوحظ أن تاريخ مصر فى عهد الدولتين الوسطى والحديثة ، وكان نظامهما الاقتصادى يرتكز على العبودية ، كان تاريخ غزوات وفتوحات تعود الجيوش بعدها بعدد غفير من الأسرى

يباعون ويشترون شأنهم شأن السلع[١] . وكان رمسيس يوزع هؤلاء الأسرى العبيد على جنوده أو يتركهم لمن غنمهم . ويروى لنا التاريخ المصرى القديم أن الجندى لموس حصل على تسعة عشر عبداً من الذكور والأناث مكافآة له على بطولته[٢] . وكان تاريخ اليونان والرومان مليء كذلك بالحروب والغزوات ، حتى أن روما التى كانت تشن الحروب على الدوام استطاعت فى ذروة نموها أن تخضع الجزء الأكبر من العالم الذى كان معروفاً وقتئذ ، ولم تكن تحول أسرى الحرب وحدهم إلى عبيد ، بل كانت تحول كذلك جزءاً كبيراً من أفراد الشعوب المقهورة .

ففى أثينا كان يوجد فى سنة ٣٠٩ قبل تاريخنا الحديث ٢١ ألف مواطن حر مقابل ٤٠٠ ألف من العبيد . وفى روما كان يوجد فى سنة ٢٠٤ قبل تاريخنا ٢١٤ ألف مواطن حر مقابل ٢٠ مليونا من السكان[٣] .

وأصبحت تجارة العبيد ، نتيجة لذلك ، من أكبر فروع النشاط الاقتصادى إزدهاراً ، وأصبح العبيد سلعاً تباع فى أسواق كان يلتقى فيها البائعون والمشترون الذين يأتون من بلاد بعيدة .

وقد منحت طريقة الانتاج العبودية إمكانيات أوسع لتزايد القوى الانتاجية من إمكانيات المجتمعات البدائية ، إذ صح تركز عدد هائل من العبيد فى أيدى الدولة العبودية ، بتطبيق التعاون البسيط على نطاق واسع . فكانت تلك الأعمال الهائلة التى أمكن تحقيقها فى الحضارات القديمة بواسطة شعوب مصر والصين والهند وإيطاليا واليونان ، من تحسين فى أنظمة الرى . وإقامة الطرق ، والتحصينات والآثار . ومن ذلك ماحدث فى مصر القديمة فى عهد الأسرة الثانية عشرة . فقد كانت واحة الفيوم منخفضاً تحت

---

(١) A.M. Bakir, Slavery in Pharaonic Egypt, Annale du Service des Antiquités (1947).

(٢) P. Montet, La vie quotidienne en Egypte au temps des Ramsés Paris (1948). p, 77.

(٣) ذكر ذلك Dómétrois de Phalise ونقله منه Garaduy — المرجع السابق

سطح مستوى البحر يغمره فيضان النيل كل عام ، فكان أن نبتت فكرة تنظيم تدفق الماء وتسربه بطريقة من شأنها اختزان كميات كبيرة منه فى أثناء الفيضان ، وإطلاقها بعد ذلك تدريجياً ، وعلى قدر الحاجة إليها فى فصل التحاريق . ولذلك استخدمت كتل العبيد فى تجفيف مساحة كبيرة من الأرض التى كانت تغمرها مياه الفيضان عند مدخل الفيوم وجعلها صالحة للزراعة بإقامة سد عظيم فى ذلك المكان مما كان له تأثيره فى زيادة الانتاج[1] . كما أدى نمو التقسيم الاجتماعى للعمل إلى تخصص فى الزراعة والحرف وبالتالى إلى زيادة إنتاجية العمل . فكانت الأيدى العاملة من العبيد تساق فى اليونان إلى الورش الكبيرة التى يعمل فيها عشرات العبيد سوياً ، كما كان هؤلاء يستخدمون فى أعمال البناء وفى استخراج معادن الحديد والذهب والفضة . وفى روما كان العمل العبودى منتشراً فى الزراعة ، فكانت الارستقراطية الرومانية تمتلك ضياعا واسعة يكدح فيها آلاف العبيد . وأدى انخفاض سعر العمل العبودى ، كما أدت مزايا التعاون البسيط ، إلى إمكان انتاج قمح وحاصلات زراعية أخرى بنفقات تقل عن نفقات مزراع صغار الفلاحين الأحرار ، مما أدى إلى إفلاس هؤلاء الفلاحين وتجريدهم من إملاكهم وتحويلهم إلى عبيد .

وبفضل العمل العبودى ، وصل العالم القديم إلى درجة ملحوظة من التقدم الاقتصادى والفكرى . إلا أن نظاماً يقوم على العبودية لا يمكن أن يخلق الظروف لتقدم تقنى على درجة من الأهمية . فقد كان الربح الذى ينتجه العمل العبودى منخفضا ، إذ أن العبد الذى يفقد حريته والذى لم يكن يعمل إلا تحت تأثير الخوف والرهبة ، كان ينعدم لديه الأمل ، وبالتالى لم يكن له دافع على زيادة الانتاج . فالعبد الذى كان يعيش فى ظروف قاسية لم يكن قطعاً ليبحث بنفسه عن وسائل إتقان عمله طالما أن

---

(١) ت . أريك . يلت . المرجع السابق ص ٥٧١ .

ذلك لم يكن يغير شيئاً من حالته . بل أن بغضه وسخطه واحتجاجاته ، التي كانت تظهر فى صورة إتلافه أدوات عمله ، وقفت فى سبيل إتقان تلك الأدوات ، ولذلك لم يكن يعهد إليه إلا بالأدوات الضخمة التى كان يصعب عليه إتلافها . وقد بقى الانتاج فى مستوى تقنى منخفض جداً . فرغما عن التقدم الملحوظ الذى حدث فى العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية ، فإن هذا التقدم لم يكن يستغل فى الانتاج ، وإن كان قد استغل فى بعض الأحيان فى الحروب وفى إقامة الأبنية والآثار . وظلت طريقة الانتاج العبودية خلال قرون عديدة ، دون أن تتخطى مرحلة التعاون البسيط واستخدام الأدوات اليدوية التى اقتبستها من الزارع الصغير والحرفى ، وظلت القوى المحركة الرئيسية هى القوة الجسمانية للانسان وللحيوانات المستأنسة .

وقد ترتب على استخدام كتل العبيد فى مختلف الأعمال المنتجة أن ألقى ملاك العبيد على كاهلهم كل عمل جسمانى ، وأصبح هؤلاء يحتقرون العمل معتبرينه نشاطاً غير جدير بالإنسان الحر . وكان جزء من هذه الفئة الممتازة من ملاك العبيد ومن باقى السكان الأحرار يهتمون بالمسائل العامة وبالعلوم والفنون ، ولذلك وصلت هذه إلى درجة من التقدم .

ورغماً عن أن طابع العمل فى هذه المجتمعات كان هو الطابع العبودى ، إلا أن ذلك لم يكن يعنى انتفاء وجود عمال صناعيين أحرار ، بل كان هناك عمال أحرار فى كل حضارات العالم القديم ، وعلى الأخص فى مقاطعات الامبراطورية الرومانية . إلا أن هؤلاء كانوا فى بعض الأحيان يملكون اثنين أو ثلاثة من العبيد يعملون فى ورشهم الصغيرة المتواضعة . وكان هؤلاء العمال الأحرار يواجهون منافسة انتاج العبيد . ولذلك ظهرت فى الحضارات القديمة تنظيمات طائفية لهؤلاء دفاعاً عن مصالحهم الحيوية . وقد وقفت هذه التنظيمات الطائفية بدورها حجر عثرة فى سبيل التقدم التقنى.

وفى ظل النظام العبودى ، كان الجزء الأكبر من العمل العبودى ، ومن

نتاجه ، فى كل البلاد ، يصرف ملاك العبيد بطريقة غير منتجة لإشباع أهواء فردية وتكديس الكنوز والقيام بالأعمال الحربية ، وإعداد الجيوش وبناء وصيانة القصور والمعابد الفاخرة . وإهرامات مصر هى أوضح مثال للانفاق الهائل للعمل غير المنتج . ولم يكن غير جزء منخفض من العمل العبودى وانتاجه هو المخصص لتوسيع الانتاج الذى كان تطوره من ثم بطيئا جداً . وقد كانت الحروب الدامية العاتية تؤدى إلى إبادة عدد كبير من السكان غير المحاربين ، وإلى اختفاء حضارات كاملة . .

الملكية التجارية والملكية الربوية :

ومع أن الاقتصاد العبودى ظل فى جوهره اقتصاداً طبيعياً ، بمعنى أن ما كان ينتجه العبد كان يستهلكه ما لكه ومن يحيطون به من خدم وحاشية ، ولم يكن من ثم أساساً للمبادلة ، إلا أنه حدث فى ذروة النظام العبودى أن أخذت المبادلة تلعب دوراً يزداد أهمية . إذ أصبح جزء من المنتجات يباع فى الأسواق ، أو بمعنى آخر تحول جزء من هذه المنتجات إلى سلع .

وبتقدم المبادلة ، تزايد دور النقود . وكانت أكثر السلع مبادلة هى التى تقوم بهذه الوظيفة ، ولذلك كانت الماشية لدى الكثير من الشعوب الراعية تقوم بوظيفة النقود . كما كان الملح ، والقمح ، والفراء تعتبر كذلك لدى شعوب أخرى . ولكن شيئاً فشيئاً حلت النقود المعدنية محل هذه الأشكال المختلفة للنقود(١) . وقد ظهرت النقود المعدنية الأولى فى الحضارات الشرقية حيث كانت تتداول قبل تاريخنا بألفين أو ثلاثة آلاف من السنين فى شكل سبائك من البرونز والفضة والذهب . ثم فى شكل نقود مسكوكة ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد . وفى اليونان كانت النقود الحديدية

---

(١) Laughlin, "Money, credit and price", Part 4. Ch II, CHICAGO 1931

تتداول قبل تاريخنا بثمانية قرون . كما أن روما ، حتى القرنين الخامس والرابع قبل تاريخنا ، لم تكن تعرف غير النقود النحاسية ، ثم حلت بعد ذلك النقود الذهبية والفضية محل تلك النقود .

وقد قامت فى الحضارات القديمة تجارة على جانب من النشاط والأهمية. تجارة كان قوامها العبيد باعتبارهم القوة الرئيسية للعمل ، والمواد الأولية ، والحاصلات الزراعية ، والماشية . وتاريخ المدن اليونانية يعطينا صورة واضحة عن نمو التجارة فيها . فقد كانت تجارتها التى انتشرت على شواطىء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على جانب من الأهمية . وقد كان يصاحب هذه التجارة السلب والقرصنة واستعباد المستعمرات . وتصور لنا إحدى قطع الغناء اليونانى القديمة ، ما كان يقوم به اليونانيون من اغارات على امتداد سواحل البحر الأبيض المتوسط يعودون بعدها بغنائمهم ، ملتجئين إلى أكربولاتهم عندما يغنى البطل قائلا : « إن ثروتى هى حربتى الكبيرة ، وسيفى ودرعى الذى يحمى جسمى ، بها أشتغل ، وبها أحصد ، وبها اسمى سيد العبيد . أما أولئك الذين لا يجرؤون على حمل الحربة والدرع الجميل ، فإنهم يركعون أمامى ، كما يركعون أمام سيد ، ويطلقون على الرئيس العظيم » .

وفى ظل نظام العبودية ، لم تكن النقود وسيلة فقط لشراء وبيع السلع ، ولكنها كانت تستخدم كذلك فى الاستحواذ على عمل الآخرين بواسطة التجارة والربا . وأصبحت النقود التى تصرف فى الاستحواذ على العمل الزائد وما ينتجه هذا العمل ، الوسيلة للاستغلال ، أى رأس مال. وبذلك كان رأس المال التجارى ورأس المال الربوى هما تاريخيا الشكلين الأوليين لرأس المال . ورأس المال التجارى هو رأس المال المرتبط بالنشاط القائم على مبادلة السلع . إذ كان التاجر يستحوذ بالشراء وإعادة البيع على جزء هام من المنتج الزائد الذى يخلقه العبيد وصغار الفلاحين والحرفيين . كما

أن رأس المال المستخدم فى شكل قروض نقدية أو عينية كان يستحوذ على العمل الزائد للفلاحين والحرفيين بالاستيلاء منهم على فوائد مرتفعة لتلك القروض ، كما كان يستحوذ على عمل هؤلاء الذى يستولى عليه الاستقراطيون ويدفعونه كفوائد ربوية المرابين الذين يقرضونهم النقود[1] . .

متناقضات النظام العبودى :

كانت العبودية مرحلة ضرورية فى تاريخ الانسانية . فهى وحدها التى جعلت من الممكن تقسيم العمل على نطاق واسع بين الزراعة والصناعة. وهى التى كانت وقوداً للحضارات القديمة التي كانت أساساً للتقدم التالى للانسانية . فى ظل العبودية ، ورغما عن التقدم اليسير فى التقنية ، وصلت فروع عديدة للمعرفة ، كالرياضة والفلك ، والميكانيكا ، والهندسة المعمارية إلى درجة واضحة من النمو والتطور . وتركت لنا أعمال النحت والبناء والآثار المعمارية والمؤلفات الأدبية التى تمت فى تلك الحضارات القديمة نبعا للثقافة الانسانية وكنزاً من كنوزها .

ولكن النظام العبودى ، كان تعتمل فى داخله متناقضات ، أدت إلى انهياره وتحطمه : لقد كان الاستغلال الوحشى للعبيد ، يحطم هذه القوة الانتاجية الرئيسية للمجتمع . وكان شرط استمرار الاقتصاد العبودى هو استمرار سيل العبيد وانخفاض سعرهم . وكانت الحرب هى المورد الرئيسى للعبيد . ولكن الحرب التى كانت تعتمد على قيام جيوش عمادها جماهير صغار المنتجين الأحرار ، من الفلاحين والحرفيين ، ما كان من الممكن أن تستمر طالما أن منافسة الانتاج الكبير القائم على العمل العبودى الرخيص ، كانت تحطم هؤلاء الفلاحين الحرفيين ، وطالما أن حمل هؤلاء

(١) André Barjonet : "Plus-Value et Salarie"—Editions Sociales — p.22

الفلاحين والحرفيين للضرائب التى تتطلبها الحرب كان كذلك يثقل كاهلهم ويحولهم إلى مصافى العبيد .

وفى نطاق المجتمعات القائمة على العبودية ، فى الشرق القديم ، وفى روما واليونان ، كان صراع جماهير العبيد يشتد فى مقاومة قاهريهم . وتألفت ثورات العبيد ، مع كفاح صغار الفلاحين المستغلين ، للنضال ضد الفئة الممتازة من كبار ملاك العبيد والأراضى . وتذكرنا الثورة التى قادها سبارتاكوس من سنة ٧٤ إلى سنة ٧١ قبل تاريخنا الحديث ، والتى كانت من أهم الثورات التى حدثت فى الأمبراطورية الرومانية ، والتى ترتبط باسمها أكبر حوادث صراع العبيد ضد سادتهم ، بما كانت عليه تلك الثورات من قوة . وعلى مر القرون كانت تزداد هذه الثورات حدة ، وكان ملاك العبيد يعملون على قمعها بأشد أنواع القمع قسوة وإرهابا .

وترتب على إخفاء الفلاحين الأحرار ، وعلى زيادة حدة ثورات العبيد والفلاحين ، أن تقوض سلطان تلك المجتمعات الحربى والسياسى ، وتلت الانتصارات هزائم ، كما تلت حروب الغزو حروب دفاعية . وجف النبع الذى كان يقدم سيلا من العبيد بأرخص الأثمان ، وفقدت التجارة أهميتها وانتظامها ، وانهارت البلدان الغنية ونقص عدد سكانها ، وانفصمت الحرف ، وخلت المدن .

ونتيجة لذلك أصبحت علاقات الانتاج القائمة على العمل العبودى عوائق لقوى المجتمع الانتاجية المتزايدة ، واستنفد عمل العبيد امكانياته . وأصبح لزاماً لوجود التطابق الحتمى بين علاقات الانتاج وطابع القوى الانتاجية أن تحل علاقات انتاج جديدة محل علاقات الانتاج القائمة على العبودية . علاقات انتاج تسمح بتعديل الظروف الاجتماعية للكادحين الذين هم القوى المنتجة الرئيسية ، أى تسمح بأن يحل محل العبيد عمال لهم بعض المصلحة فى انتاج عملهم .

وقد ترتب على توقف الانتاج الكبير القائم على العبودية ، عن كونه قد أصبح مجزيا ، أن أخذ السادة يعتقون كثيراً من عبيدهم ، وهم أولئك الذين لم يعد عملهم منتجاً لأى منتج فائض . وقسمت الأملاك الكبيرة إلى أجزاء صغيرة أعطيت إلى العبيد القدامى والمواطنين الذين كانوا أحراراً وقضت عليهم منافسة الانتاج العبودى لهم وتحولوا إلى عبيد ، وذلك مقابل مستحقات ، كان عليهم دفعها إلى المالك العقارى الكبير.. وقد كان هؤلاء المزارعون الجدد المرتبطين بأجزاء أرضهم الصغيرة والذين كانوا يباعون معها ، يكونون فئة جديدة من المنتجين الصغار ، كانوا وسطاً بين الأحرار والعبيد ، ويطلق عليهم أرقاء الأرض .

وهكذا قادت التناقضات الكامنة داخل المجتمعات العبودية ، من عدم التطابق بين مطالب غير المنتجين ، وانتاج المنتجين ، وما صحب ذلك من هزات خارجية نتيجة للغزوات المتلاحقة التى قامت بها القبائل البدائية المحاربة ، إلى تحطيم هذا النظام وقيام نظام اقتصادى جديد . . هو النظام الاقطاعى . .

الفصل الثالث

الملكية الاقطاعية

أصل الملكية الاقطاعية :

ظهرت الملكية الاقطاعية كمرحلة ضرورية فى تاريخ المجتمع ، عندما استنفدت العبودية كل إمكانياتها ، وعند ما أصبح نمو القوى الانتاجية غير ممكن إلا بفضل عمل جماهير الفلاحين المستقلين الذين يملكون أدوات عملهم ، والذين لهم بعض المصلحة فى العمل .

وقد ظهرت الملكية الاقطاعية فى بلدان مختلفة ، إلا أنها كانت تتميز فى كل بلد منها بخصائص معينة . فقد ظهرت فى الصين منذ أكثر من ألفى سنة ، كما أنها استمرت فى أوربا خلال عدة قرون منذ سقوط الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس[1] حتى قيام الثورات البورجوازية التى حدثت فى القرن السابع عشر فى انجلترا ، وفى القرن الثامن عشر فى فرنسا . ونمت عملية تكون الاقطاعية فى مختلف البلدان بأشكال مختلفة ، ولكنها أفضت فى كل مكان إلى نفس النتائج ، فقد أصبح الفلاحون الذين كانوا أحراراً من قبل ، معتمدين إعتماداً شخصياً على الاقطاعيين الذين يستولون على أراضيهم . كما تحللت من ناحية أخرى الفوارق التى كانت موجودة فيما مضى بين العبيد القدامى والأرقاء والأحرار ، واندمج هؤلاء جميعاً فيما أطلق عليه جماهير الفلاحين الاقنان .

---

(١) Marion Gilbs, Feudal Order, P. 1

ومن الخطأ القول بأن الانتقال من الشيوعية البدائية إلى الملكية العبودية ، ثم الانتقال من هذه الملكية إلى الملكية الاقطاعية ، يعنى حتمية مرور كل الشعوب مروراً متتابعاً بكل هذه المراحل للتطور الاجتماعى . فقد وجدت بعض الشعوب فى ظروف سمحت لها بتفادى هذه أو تلك من مراحل التطور ، وبالمرور دفعة واحدة إلى مرحلة عليا . وهو ماحدث فى روسيا. إذ تم انتقال الجماعيات البدائية إلى الاقطاعية دون المرور بمرحلة العبودية على النحو الذى سنفصله فما بعد .

وسنستعرض فى هذه الدراسة كيف قامت الاقطاعية فى أوربا الغربية على أنقاض المجتمع الرومانى العبودى ، وكيف تم التحول فى روسيا من المجتمعات البدائية إلى النظام الاقطاعى ، باعتبارهما مثلين مختلفين من أمثلة خطوات التطور التاريخى التى تسير عليها المجتمعات .

قامت الملكية الاقطاعية فى أوربا الغربية من تحلل وتشابك حركتين تاريخيتين مختلفتين ، فقد ترتب على إنهيار نظام الانتاج العبودى فى الإمبراطورية الرومانية أن عاد المستقلون ، والعبيد القدامى ، و الفلاحون الذين كانوا خاضعين لاستغلال وسيطرة ملوك العبيد إلى الأرض . وكان هؤلاء كما قلنا من قبل يعرفون بالأرقاء . وكانوا ملزمين بزراعة أرض سيدهم المالك العقارى الكبير ، وبأن يدفعوا له مبلغاً من المال أو جزءا من المحصول مقابل زراعتهم الأرض، فضلا عن التزامهم ببعض المستحقات. وفى هذا الوقت كانت قبائل الغزاة البرابرة تهاجم الإمبراطورية الرومانية وتعمل على تقويضها ، وكانت هذه القبائل قد وصلت فى ذلك الوقت إلى مرحلة تحلل النظم العشائرى ، فحدث نتيجة لهذين الفعلين التاريخيين أن قامت الاقطاعية الأوربية التى كانت لها سماتها الخاصة .

وقد استعرضنا فى الفصل الثانى ، التناقضات الكامنة داخل النظام العبودى والتى أدت فى النهاية إلى تفكك الأملاك العقارية الواسعة التى

كانت تقوم على أساس العمل العبودى ، وإلى انهيار الورش العبودية الـكبيرة وبالتالى إلى تحطم الملـكية العبودية . ويعنينا هنا الآن ما أحدثه فعل الغزو الذى قامت به القبائل البدائية من تصفية بقايا النظام العبودى ، ووضع أسس الملـكية الاقطاعية .

كانت قبائل الجرمان التى قهرت الامبراطورية الرومانية ، قد وصلت قبل الغزو إلى مرحلة تحلل التنظيم العشائرى ، بمعنى أن الأراضى الزراعية كانت لدى هذه القبائل مقسمة على العائلات ومملوكة لها ملـكية خاصة ، بينما كانت الغابات والأراضى البور والمستنقعات والبرارى ما تزال شائعة ومتروكة للاستعمال الجماعى . وكانت قد تـكونت لدى هذه القبائل نتيجة لتقسيم الأرض على العائلات ، ولزيادة قطعان الماشية ، والأموال المنقولة ، عائلات ارستقراطية تتمتع بالاستحواذ على جزء كبير من أراضى العشيرة ، وكانت هذه العائلات الارستقراطية هى عائلات زعماء العشيرة الذين أصبح فعل اختيارهم مقصورا على عائلة بذاتهـا ، بل وأصبح فى نهايته موروثا ، بعد أن كان فى بداية الأمر بالانتخاب . كما تـكونت كذلك لدى هذه القبائل التى كانت، بطبيعتها ، ونتيجة لتأخر قوى الانتاج، شعوبا محاربة ، تنظيمات عسكرية تـكونت من الرؤساء العسكريين وتابعيهم الذين كانوا ينظمون أنفسهم جماعات أصبحت ذات طابع حربى دائم (١) وكان هؤلاء العسكريون يمتلـكون بدورهم مساحات واسعة من الأرض.

وعندما اجتاحت قبائل الجرمان أراضى الامبراطورية الرومانية ، استولى هؤلاء على ثلثى الأراضى وقاموا بتقسيمها. وقد حدث هذا التقسيم وفقا لتـكوينهم العشائرى . ولـكن نظراً لقلة عدد الغزاة فقد بقيت مساحات واسعة من الأراضى شائعة بغير تقسيم ، وأصبح جزء من هذه الأراضى شائعاً للشعب كله ، وجزء آخر للقبائل والعشائر. وكانت الأراضى

(١) Rudolf Huebner, tr. Francis Philbrick, 1918. bk. II, chs V, VI.
القانون الجرمانى الخاص

الزراعية تقسم بين عائلات العشيرة تقسما متساوياً بينما كانت الغابات والمراعى تبقى شائعة للاستعمال الجماعى . وهكذا تـكونت فئة كبيرة من صغار الفلاحين المستقلين ، ولـكن هذا الاستقلال لم يستمر طويلا ، فقد أدت الملـكية الخاصة للأرض ولوسائل الانتاج الأخرى إلى عدم المساواة فى الثروات بين أعضاء الجماعة القروية الواحدة ، وإلى تركز الثروات بين عائلات معينة وبين أيدى الرؤساء العسكريين ، وأخذ الفلاحون يفقدون شيئاً فشيئاً حريتهم الشخصية لصالح كبار الملاك العقاريين .

وقد حدث نتيجة للغزو أن أصبحت السيطرة على الرعايا غير متوافقة مع التنظيم العشائرى ، فلم يكن يسمح فى بداية الأمر بقبول جماهير الرومان فى كيان العشائر ، كما أنه استحالت السيطرة على الرومانيين بوسائل العشيرة وطرقها ، ولذلك وجب أن يحل محل الدولة الرومانية التى بقيت أجهزتها الأدارية موجودة ، بديلا . فـكان لا بد من وجود دولة . وأصبح من الضرورى أن تتحول أجهزة التـكوين العشائرى نتيجة لهذه الظروف بطريقة سريعة عاجلة إلى أجهزة دولة ، وأن يتدعم سلطان الممثل المباشر للغزاة وهو الرئيس الحربى ، وذلك للمحافظة على سلامة الأراضى المغزوة من القوى الداخلية والقوى الخارجية ، ومن ثم تحولت الرئاسة الحربية إلى ملـكية ، وتحول الرئيس الحربى إلى ملك ، وقامت على أنقاض الامبراطورية الرومانية عدة دول جديدة على رأس كل منها ملك كان يركز ، باعتماده على أرستقراطية العشيرة وأتباعه المحاربين ، السلطان فى يده .

وحدث نتيجة لاستقرار العشائر أن أخذ يزداد الاختلاط بين الرومان والجرمان ، وبعد أن كانت الرابطة بين الأفراد تحددها صلة الانتساب إلى نفس العشيرة ، أصبحت تتحدد شيئاً فشيئاً بصلة الاقامة على نفس الاقليم ، بمعنى أن التـكوين العشائرى الذى كان قائماً على صلة القربى قد أخذ يتحول إلى تـكوين إقليمى طابعه وحدة الاقامة على إقليم معين .

وكان من نتيجة تحول الرؤساء العسكريين إلى ملوك ، أن أخذوا يسلبون الأراضى من الشعب ويوزعونها على أقاربهم وأتباعهم مقابل التزام هؤلاء بالقيام بالخدمة العسكرية لهم . وانتقلت ملكيات عقارية واسعة إلى أيدى المحاربين وخدام الملك ، بدأت فى أول الأمر باعتبارها منح لمدى الحياة . ثم تحولت إلى أملاك تورث للابناء،وكانت هذه الأراضى تعرف باسم الاقطاعات ، وهو الاسم الذى أخذت منه كلمة الاقطاعية التى أصبحت تطلق على هذا النظام الاجتماعى الجديد[1].

وقد تتابعت فى أوروبا منذ القرنين الخامس والسادس حتى القرنين التاسع والعاشر عملية التحول إلى الملكية الاقطاعية التى أصبحت لها سماتها المميزة التى سنفصلها بعدئذ .

أما فى روسيا ، فقد ظهرت العبودية الأبوية فى عصر تحلل الجماعية ، ولكن التطور سار من الناحية الجوهرية ، لا فى طريق العبودية ، ولكن فى طريق الاقطاعية . ذلك أن قبائل السلاف التى كانت وما زالت تعيش فى ظل نظام عشائرى ، كانت قد هاجمت فى القرن الثالث من تاريخنا الامبراطورية الرومانية للاستيلاء على مدن الشاطىء الشمالى للبحر الأسود ، ولعبت بذلك دوراً فى سقوط العبودية ، مما حتم من ثم إنتقال هذه الجماعات البدائية إلى الاقطاعية بعد أن كانت العبودية قد اختفت فى بلاد أوربا الغربية وتوطد النظام الاقطاعى .

وقد حدث الانتقال إلى النظام الاقطاعى فى روسيا نتيجة للتطورات التى حدثت فى ملكية الأرض ، فقد ترتب على توزيع الأراضى فى الجماعيات التى كان يطلق عليها « المير » Mir على العائلات الفردية أن تفككت الجماعية وأخذ عدم التساوى فى الثروات يخلق تعارضا بين الأغنياء والفقراء

---

(1) M. Bloch, La Société féodale, La formation des biens de dépendence, pp. 254—260 (1939)

الذى ناقش أصل كلمة الاقطاعية مناقشه لغوية ، مرجعا إياها إلى أصولها اللغوية.

كما أخذ يخلق طبقة من النبلاء بين أفراد هذه القبائل استولت على الأراضى وحولت الفلاحين الأحرار إلى تابعين لها .

النظام الاقطاعى :

قلنا أن رابطة شخصية قوية كانت تربط الملك بأتباعه المحاربين وبارستقراطية العشيرة ، وأنه لذلك منحهم الأرض الواسعة فى مقابل تدعيم سلطانه ، وأصبحوا اتباعا (Vassaux) له . ومن ثم توطدت العلاقة المعنوية التى ربطت الملك بهؤلاء الأتباع ، بعلاقة مادية هى الأرض التى كان يعطيها لهم ويتلقونها منه والتى كان من الممكن فى بداية الأمر أن يسترجعها من التابع الذى لا يقوم بالتزاماته قبله [1] . وقد كان المفروض أن تدعم الأرض من احساسات ولاء التابع للملك ، ولكنها على العكس من ذلك أعطت للتابع بمرور الزمن استقلالا ماديا وقوت من مركزه الاقتصادى بينما أخذت تضعف من مركز الملك الذى تنازل عن جزء من أراضيه لصالح أتباعه . وكان هذا هو السبب الرئيسى فى انحطاط سلطان الملكية وفى الانقسام الاقطاعى . فسرعان ما أصبح للسيد الاقطاعى الذى كان تابعا للملك أتباعه هو كذلك الذين يأتمرون بأمره ، وسرعان ما أصبح شخصية لها استقلالها من الناحية العملية وأصبح يعيش فى أرضه الواسعة ، فى اقتصاد مغلق ، على عمل فلاحيه الذين كان عليه من ثم واجب حمايتهم باعتبارهم مصدر ثروته [2] . وقد ظهرت هذه الحماية بشكل واضح فى أثناء غارات قبائل النورماند والهنغار ، التى دفعت بكثير من الفلاحين المستقلين إلى التخلى بارادتهم عن أراضيهم للسيد الاقطاعى مقابل حمايتهم والدفاع عنهم وكان هذا الأخير يعيدها إليهم بعد ذلك ، فى شكل حيازة ، لا ملكية ، مقابل استحقاقات عديدة .

---

(١) Plock and Maitland, History of English Law (2nd ed.) I. 67

(٢) G. G. Coulton; Medicial Panorama. ch IV. p, 45.

وبتبلور الملكية الاقطاعية تحددت فئات السكان فيما يلي : فمن جانب كان هناك الاقطاعيون وأتباعهم وهم سادة الأرض ، والاقنان الذين كانوا خاضعين لهؤلاء السادة . ومن جانب آخر كان هناك الفلاحون الأحرار الذين كانوا يختفون شيئا فشيئا ويذبون فى جماهير الاقنان ، والحرفيون المستقلون ، وإلى جانب هؤلاء وهؤلاء ، كانت تقف الكنيسة كمالكة إقطاعية كبيرة لمساحات واسعة من الأراضى [1]

وقد قلنا من قبل أن أتباع الملك قد تحولوا إلى إقطاعيين وأصبح لهم هم بدورهم أتباعهم . وسنفصل مركز الاقطاعيين والأتباع ثم مركز الكنيسة باعتبار هؤلاء جميعا سادة للأرض وللجماهير الاقنان ونتبع ذلك بدراسة لحالة الأقنان والفلاحين الأحرار وللتطورات التى حدثت للحرفة .

الاقطاعيون والاتباع :

كان الاقطاعى ، سواء أكان الملك أو أحد الاقطاعيين الكبار ، يعطى لبعض أتباعه مساحات من الأرض مقابل قيامهم ببعض الإلتزامات وقد ارتكز هذا الفعل فى بدايته على الولاء أى على فكرة الإخلاص الشخصى التى تربط التابع بالاقطاعى باعتبارها أساساً للمنفعة[2] . فكان فعل استحواز التابع على الاقطاعية التي يمنحها له الاقطاعى يعنى حتما ولائه لهذا الأخير وكان هذا الولاء هو ثمن حقه فى الانتفاع العقارى . وقد هدف الملوك والاقطاعيون بذلك إلى تدعيم سلطانهم ونفوذهم لخلق أتباع يدينون لهم بالولاء فيعضدونهم فى استغلال جماهير الفلاحين من الاقنان وصغار المزارعين . ولم يكن القصد من تسليم هذه الاقطاعات للاتباع هو مجرد منفعة هؤلاء بالأرض التى يستحوذون عليها بل كان الهدف الرئيسى ، كما

---

(١) Marion Gibbs, p. 9 المرجع السابق

(٢) Marion Gibbs, :p. 92 المرجع السابق

قلنا، هو خلق الناصرين المؤيدين[1]. ولذلك كان للاقطاعى فى بداية الأمر الحق فى أن يسترجع الاقطاعية من التابع إذا رأى أن ولائه له قد أصبح محل شك، وإذا رأى أن الغرض من تسليمه الاقطاعة لم يتحقق على النحو الذى يكفل له الضغط على جماهير الفلاحين وجعلهم فى حالة من الخنوع. وقد كان تسلم الاقطاعى الاقطاعة للتابع، يتم فى بداية الأمر بشكليات تعد أثراً من أثار فكرة إقتران الملكية فى نشأتها بالاستحواذ والاستعمال، فكان الاقطاعى يسلم للتابع شيئاً رمزياً كعصا أو رمح أو غصن شجرة مشيراً بذلك إلى أنه قد سلمه الاقطاعة ثم ينتقلان سوياً لرؤية الأرض وكان يطلق على هذا الفعل فى التعبير القانونى « التقليد الرمزى » وبقى الحال كذلك حتى القرن الثانى عشر عندما استعيض عن هذه الشكليات بعقد مكتوب أطلق عليه « الاعتراف » وبمقتضاه كان التابع يعترف بأنه قد أخذ من الإقطاعى ما حواه ذلك العقد.

وظل الولاء من جانب التابع للاقطاعى خلال فترة طويلة هو المصدر الشكلى للاستحواذ ولذلك كانت شكليات هذا الولاء تتكرر وتتجدد عند حدوث تغير فى شخص أى من الاقطاعى والتابع. فكان التابع فى ظل الاقطاعية الأروبية يقوم فى خلال الأربعين يوما التالية لوفاة السيد الاقطاعى بالانتقال بنفسه إلى القصر الرئيسى أى قصر الاقطاعى « ليعبر عن أمانته فى أن يجد على الدوام حماية له فى هذا القصر » وكان إذا قابل السيد الاقطاعى الجديد يقابله وقد بدأ عليه الخشوع والخنوع فيطلب منه الحماية وهو عارى الرأس ودون أن يحمل سيفاً أو حراباً، ويضع ركبتيه على الأرض مطبقاً يديه على بعضهما، ولكى يتقبل الاقطاعى هذه الأمانة كان يضع يدى التابع بين يديه كعلامة على الحماية والاتحاد ويقسم التابع على الأنجيل قسم الأمانة وبعدئذ يقبله الاقطاعى فى فمه ثم يقوم التابع

---

(1) T. Calmette, Le Sociéte féodale. p. 39

بما يطلق عليه « الاقرار والتعديد » أى تعديد الأراضى والملحقات التى يضعها تحت حماية الاقطاعى . أما إذا لم يجد الاقطاعى الجديد فى قصره فإنه كان يقدم فى حضور من يمثله دلائل ولائه أمام باب القصر ، وهو خاشع خاضع كذلك .

وقد كان من المفروض أن تؤكد الأرض الإحساس بالولاء من جانب التابع نحو الاقطاعى ، إلا أن ما حدث فعلا نتيجة لاستحواذ التابع على الأرض هو تدعيم مركزه الاقتصادى واستقلاله المادى . وأصبح من حق التابع أن ينقل اقطاعته إلى ورثته من النسوة والأطفال ، رغما عن أن استحواذه على الأرض قد بدأ مشروطاً بشكلية ولائه الشخصى التى أشرنا إليها . وبعد أن كان استرجاع الاقطاعة فى العصور الاقطاعية الأولى من الأمور العادية فى حالة وفاة التابع عن أولاد قصر ، تأسست شيئاً فشيئاً الوراثة العادية للاقطاعات نتيجة لتدعم مركز التابع ، وبدأت توجد الحلول لمشكلة الولاء فى حالة الموت عن نسوة وأطفال ممن لا يستطيعون القيام بالالتزامات الاقطاعية التى تتطلبها الرابطة بين الاقطاعى وتابعيه . وقد حلت هذه المشكلة بالنسبة للنسوة فى المانيا فى سنة ١٠٢٧ حلا قاطعاً إذ أصبح الحق المطلق الخالص فى الارث للذكور وحدهم . وكانت المحاولة الأولى لتدعيم حق التابع على أرضه وامتداده إلى أولاده القصر بعد وفاته هى التى أشار إليها شارل لا شوف Charles La Chove ، وهى أن أحد كونتات إيطاليا تشجيعا منه ومكافأة لتابع توفى وهو فى خدمته دون أن يترك غير طفل صغير السن ، قد أمر بأن تدار الاقطاعية لصالح الطفل بمعرفة الضباط والقس وموظفى الكونتية — ثم بدأت الحلول تتوالى فكانت أن فرضت الحماية على الابن القاصر فى شكل وصاية تبيح للوصى حق استغلال اقطاعة القاصر . وكانت هذه الحماية تتخذ أحد طابعين ، إما أن يعتبر الاقطاعى نفسه وصياً على ابن تابعه ويكون له حق التمتع

بالاقطاعة حتى يبلغ القاصر سن الرشد ، أو أن يترك ذلك لشخص آخر .

وعلى العموم ، فإن الرابطة القوية التى ربطت التابع بالاقطاعى فى بداية الأمر والتى أصبحت تتحلل شيئاً فشيئا ، كانت تخلق التزامات على كل منهما قبل الآخر .

وقد كانت التزامات التابع حيال الاقطاعى ، هى التزامات سلبية وإيجابية . أما التزاماته السلبية فكانت تتركز فى عدم قيامه بما يغير الاقطاعى أو ينافى مصالحه ، وكانت التزاماته الايجابية متعددة ، وسنذكر هنا أهم هذه الالتزامات .

كان أظهر هذه الالتزامات هو « العون العسكرى ». فالعلاقة التى قامت فى البداية بين التابع والاقطاعى ، والتى هدفت إلى تدعيم مركز هذا الأخير بخلق فئة من المؤيدين الذين يستغلون جماهير الفلاحين ، كانت توجب على التابع أن يتبع الاقطاعى فى حروبه[1] . وقد بدأ التزام التابع بالعون العسكرى دون أن تكون عليه حدود أو قيود ، فكان التابع يساهم دواماً فى حروب الاقطاعى مهما كانت الدوافع إليها ، ومهما طالت مدتها ؛ وشيئاً فشيئا، نتيجة لتدعم مركز التابع ذاته ، أصبحت هذه الخدمة العسكرية واجبة على التابع لمدة أربعين يوماً ، بل وأصبح التحلل منها والاستعاضة بآخر يحل محل التابع المطالب بها من الأمور الكثيرة الوقوع، ثم أدى عدم كفاية مدة الأربعين يوماً لسد ما تحتاجه الحروب الهامة ، إلى أن أخذت تعم فكرة حصول الملوك والاقطاعيين على مبالغ من المال فى مقابل التخلى عن الالتزامات العسكرية ، وأصبحت المبالغ التى تحصل من

---

(١) كانت النصوص الرئيسية فى العصر الاقطاعى تستعمل تعبيراً معقداً لكى تعنى الخدمة العسكرية هو تعبير Ost et Clevauchée . ومفهوم هذا التعبير التزام التابع باعداد معسكر الاقطاعى وفرسانه ، ويرجع أصل هذا التعبير إلى العصر الكارولينجى — راجع فى ذلك كانت ، المرجع السابق .

هذا البدل تستخدم فى دفع أجور جنود مرتزقة يستطيعون القيام بحملات حربية ذات شأن .

ومن التزامات التابع كذلك ، العون المالى ، وهو الضريبة التىيفرضها السيد على أتباعه فى بعض الحالات التى حددها العرف . وكانت أكثر مظاهر هذا العون عمومية فى العصر الاقطاعى فى أوربا الغربية ، هو ما يطلق عليه العون ذو الأربعة حالات . وكانت هذه الحالات الأربعة هى ، فدية السيد الاقطاعى الأسير ، وتنصيب ابنه الأكبر فارساً ، وزواج ابنته الكبرى ، ورحيله للجهاد . وكان العون المالى يقتصر فى انجلترا على ثلاث حالات إذا لم تكن حالة الرحيل للجهاد من بين الحالات المعروفة هناك ، والتى يتحتم على التابع فيها أن يمد الاقطاعى بالمساعدة المالية . وعلى العكس من ذلك كان كونت دى بروڤانس يطلب العون المالى من أتباعه فى ستة حالات هى الحالات الأربعة السابقة مضيفاً إليها حالتين هما ، أول جلوسه فى المحكمة الامبراطورية ، وأول دعوة له للسلام من الامبراطور . وعلى العموم فقد كان هذا العون المالى كما يقول كالمت يقع على عاتق الفلاحين وحدهم ، ذلك أن الاتباع كانوا يقومون فقط فى هذه الحالة بمهمة الوسطاء الذين يقومون بنقل المبالغ التى يحصلونها هم أنفسهم من الفلاحين إلى الاقطاعى ، بعد أن يقطعوا جزءا منها لصالحهم(١) .

وكان التابع يلتزم كذلك بأن يضع بيته إبان فترات الحرب تحت إمرة الاقطاعى إذا ما اقتضت الحاجة الاستراتيجية ذلك .

كما كان يلتزم فضلا عن ذلك باستقبال الاقطاعى فى منزله ، وفقاً للتقليد الاقطاعى الذى أصبح حقاً للسيد الاقطاعى ، والذى يقضى بأن هذا الأخير يعتبر فى منزله عندما يكون فى منزل أحد أتباعه .

وكان على التابع كذلك أن يلجأ إلى قضاء الاقطاعى ، فكان يلتزم

(١) Calmette. p. 43 المرجع السابق .

بأن يتوجه إلى مجلس القضاء الاقطاعى الذى كانت جلساته السنوية يحددها العرف بثلاثة : فى عيد الميلاد ، وعيد الفصح ، وعيد الخمسين ، وقد كانت خدمة مجلس القضاء ذات طابعين ، كما كان السيد الاقطاعى يجمع مجلس قضائه كى يصدر أحكامه ، كان يجمعهم كذلك للتشاور معهم ، وكانت العدالة فى المجتمع الاقطاعى حتى من ناحيتها الشكلية عدالة طبقية إذا كان كل شخص لا يحاكم إلا أمام المتساويين معهم ، فكان التابع يحاكم أمام محكمة مكونة من تابعين أمثاله ويرأسها الاقطاعى المشترك بالنسبة لهم . وكانت المحكمة تحكم بعد سماع الشهود أو بعد حلف اليمين أو تحكم بمبارزة قضائية كانت نتيجتها تعتبر فى مثل هذه الحالة هى حكم الله[1] .

وقد قلنا من قبل أن الاقطاعى كان يستطيع فى بداية الأزمنة الاقطاعية أن يسترجع الاقطاعة عند وفاة التابع ، وأنه قد ترتب على تدعم مركز التابع أن أصبح هذا الأخير يستطيع أن ينقل اقطاعته إلى ورثته ، إلا أن الاقطاعى ظل يستغل هذه الوفاة للحصول من ورثة التابع على مبالغ معينة حتى يقوم بتنصيبهم على تلك الاقطاعة . وكان تحديد هذا المبلغ موكول فى بداية الأمر إلى اتفاق الطرفين المستفيدين وتقديرهما . ثم أصبح العرف يحدده بعدئذ ، وكان عادة ما يوازى دخل الاقطاعة فى سنة .

وبعد أن كان التابع لا يستطيع فى بداية الاقطاعية أن ينقص من قيمة الاقطاعة بأى شكل من الأشكال ، أصبح يستطيع بمرور الوقت ونتيجة استحواذه استحواذاً فعليا على الأرض ، أن ينقص من العناصر المكونة للاقطاعة بأن يتصرف فى جزء منها بالبيع أو أن يحرر بعض أقنانها إلا أنه كان يلتزم فى مقابل ذلك بتعويض الاقطاعى عن تلك الأفعال فكان يدفع له مبلغاً من النقود إذا عتق أحد الاقنان أو إذا باع أو وهب جزءاً من الأرض لأحد الأشخاص أو للكنيسة وكان ما يحصل عليه الاقطاعى فى

(١) المرجع السابق .

حالة البيع يبلغ فى أغلب الأحيان خمس الثمن . وفى مقابل التزامات التابع، كان الاقطاعى يلتزم كذلك قبل تابعه بالتزامات تتركز فى أمرين ، العون والحماية القضائية ، بمعنى أن الاقطاعى كان ملزماً فى حالة حدوث هجوم على التابع أن يبادر إلى نجدته ، كما كان ملزماً كذلك بأن يدعم له حيازته للاقطاعة من كل نزاع ينشأ حولها ، وذلك يعنى أنه كان عليه واجب حمايته قضائياً .

وعلى العموم فقد كون الاقطاعيون والاتباع رغم عدم تجانسهم ، ورغم التزامات الاتباع المفروضة عليهم لصالح الاقطاعيين ، كون هؤلاء جميعاً طبقة اجتماعية سيطرت على الدولة وكانت تتمتع بامتيازات سياسيةواقتصادية متسعة ، وارتكزت فى وجودها على طبقة الفلاحين الاقنان الذين كانوا مسلوبين من كل حق سياسى ، والذين كان يطلق على نظامهم بحق «عبودية الإنسان الملحق بالأرض» .

الملكية الكنائسية :

اجتازت إيديولوجية روما العبودية ، فى عصر تحلل الامبراطورية الرومانية أزمة عميقة وترتب على زيادة متناقضات الامبراطورية المشرفة على الموت ، ولادة إيديولوجية دينية جديدة هى المسيحية التى كانت فى ذلك الوقت ترجمة لاحتجاجاتالعبيد وكتل الفلاحين المنهارة والحرفيين ، ضد العبودية والطغيان ، كما تطابقت المسيحية مع أفكار الكثيرين من أفراد الطبقات المسيطرة الذين أدركوا حتمية الانهيار . فكانت المسيحية توجه الانذار إلى الأغنياء وذوى السلطان حتى سقطت الامبراطورية الرومانية فأخذت تحض على الخشوع وعلى البحث عن الخلاص فى الحياة الأخيرة . ثم استغلتها بعد ذلك الطبقات المسيطرة كسلاح روحى لتبرير مصالح هذه الطبقات واستغلالها للطبقات الكادحة ، وللدفاع عن ذلك(١) .

---

(١) Marion Gibbs, P. 9 المرجع السابق

ونتيجة لما تمنيه الديانة المسيحية للمخلصين الخاشعين من حياة ناعمة فى العالم الآخر ، أصبح الأفراد فى العصور الأولى للاقطاعية التى كانت ما تزال مليئة بالاضطرابات والهزات ، يبحثون لدى الكنيسة أكثر من بحثهم لدى السادة الاقطاعيين عن حماية أموالهم وأرواحهم . فقد كان القس يملك سلطة لم يكن يتمتع بها الاقطاعى ، إذ كان يفتح أبواب السماء ، وكم كان الناس فى ذلك الوقت ، وقد كانوا ذوى إيمان متأجج عنيف رغم سذاجته ، فى حاجة إلى دخول الجنة من أبوابها . وتعطينا الملاحم وهى التعبير الحقيقى عن العواطف والأفكار الداخلية للشعوب صورة لما كان عليه مركز رجال الدين ، إذ كانت هذه الملاحم تهب للقس سلطة الانقاذ من لهب الجحيم وتوزيع الأماكن فى الجنة . وفى أغنية رولان كان القس تيرپان Turpin يعد الفرسان العاطفين بالجنة كى يدفعهم إلى القتال . ولذلك كان الشخص يهب الكنيسة قبل وفاته جزءاً من أمواله حتى يضمن له مكاناً فى الجنة . وقد بدأت هذه الهبة اختيارية متروكة لحرية الأفراد ، ثم انتهت باعتبارها مفروضة ، إذ كانت الكنيسة تتحكم فى الوصايا لكيلا يموت أحد دون أن يخلف لها نصيباً من أملاكه . وقد كتب منتسكيو فى كتابه روح الشرائع يقول : إن كل شخص كان يموت دون أن يعطى للكنيسة جزءاً من أمواله كان يجرد من الاتحاد الطائفى والدفنة الدينية . فإذا مات أحد الأشخاص دون أن يهب جزءاً من أمواله للكنيسة كان يجب على أقاربه أن يطالبوا القس بأن يشترك معهم فى اختيار محكمين لتحديد ما كان ليدفعه المتوفى فى حالة ما إذا كان قد قام بعمل وصيته(١) . وأخذ القساوسة يدفعون الناس دفعاً إلى التخاص من أملاكهم أثناء حياتهم بأن يهبوها إلى الكنيسة ، على أن يحتفظوا بحق الانتفاع بها طوال حياتهم إلى يوم مماتهم . كما أدى الخوف الذى سببته الخرافة القائلة بأن العالم

(١) Esprit des Lois, I, Ch. XXVIII.

سينتهى فى العام الألف من تاريخنا إلى مضاعفة وتنمية الهبات للقساوسة والأديرة . وساد الاعتقاد وقتئذ بأنه لا جدوى من الاحتفاظ بأموال العالم كله ، ما دام كل من على الأرض من إنسان وحيوان سينمحى ساعة تدق أجراس النهاية . ومر العام الألف وبقى العالم على ما هو عليه من وجود مستمر ، وكانت الكنيسة قد اتخمت بالأموال . وتنبه الناس ولكن بعد فوات الأوان . وبدأ كثير من الورثة فى ذلك الوقت يهاجمون تلك الوصايا فاستعانت الكنيسة بقرارات الحرمان واللعنات . وبدأ ذلك واضحاً فى المجاميع التى كانت توضح حقوق الكنيسة فى ذلك العصر إذ كانت مليئة بصيغ اللعنات وذلك لكى تلقى جواً من الفزع والرعب فى نفوس من يهبون الكنيسة أموالهم ، وفى نفوس أقاربهم . ومن هذه الصيغ الصيغة التى شوهدت فى سجلات أوفيرن Auvergne « إذا كان أحد الأغراب، أو أحد أقاربك ، أو ابنتك ، من الجنون بحيث يهاجم هذا الاجراء كى يستولى عنوة على الأموال المكرسة لله والمخصصة لقديسيه ، فلتصبه الفاحشة التى أصابت هيرود ، أو الجروح التى ثخنت داثان وابيرون ، وليصبه ما أصاب يهوذا الذى باع السيد المسيح ، وليعذب فى أعماق الجحيم(١) » .

كما دفعت روح التدين إلى عمليات استرقاق كنائسية،وذلك أن الكثيرين من الرجال الأحرار كانوا لتدينهم مرتبطين بتأدية خدمات أو دفع رسوم للكنيسة أو أحد الأديرة ، ولذلك ارتمى البعض منهم بسبب الفقر أوالرغبة فى الحماية من أعدائه فى أحضان الكنيسة كى يحصلوا على حمايتها الدنيوية. فضلا عن أن وسائل المعيشة التى هيأها القسس والكهنة لأقنانهم كانت تمتاز فى بداية الأمر عن وسائل معيشة غيرهم من الأقنان . كما كان هؤلاء الاقنان يتمتعون بمزايا يضمنها لهم القانون على عكس غيرهم من الأقنان . ويقول جيرار Guérard إن أقنان الكنيسة والأديرة كانوا يتمعون بنفس

(١) H. F, Riviére, Histoire ces institutions de l'Auvergne

الامتيازات التى كان يتمتع بها أقنان الملك ، فكان لهم الحق فى تعويض يبلغ ثلاثة أضعاف التعويض الذى لغيرهم فى حالات الإضرار بهم أوجرحهم، كما كان لورثتهم هذا الحق فى حالة موتهم . وكان الملك والكنيسة دون باقى الاقطاعيين يتحملون عبء متابعة الجانى فى تلك الأحوال بينما كان هذا العبء يقع فى الحالات الأخرى على المصاب وعائلته .

وقد كان رجال الدين فى بداية الأزمنة الاقطاعية هم الأشخاص الذين يتمتعون — فى أغلب الأحيان — بجانب من التعليم ، وكانوا فى ذلك الوقت يضعون هذا القدر من العلم فى خدمة الشعب الذى يطعمهم ، وكانوا يتدخلون بين السكان القرويين والسادة الذين يضغطون عليهم ، وقد بدأ هذا الاتحاد وثيقاً فى بادىء الأمر بين القسس والشعب فى المدينة والريف، ولذلك فقد دفع هذا الملوك الأول والرؤساء العسكريين إلى الاستيلاء على الكنائس والأديرة التى كان يعطونها لأتباعهم ، فكان هناك فى خلال الفترة من القرن الثامن إلى القرن الثانى عشر عدد كبير من الكنائس مملوك للمدنيين. ثم تحولت الكنيسة بعد ذلك إلى مالكة اقطاعية كبيرة ، وبعد أن كانت تحارب العبودية فى عصر الامبراطورية الرومانية ، أصبحت على العكس من ذلك تعتنق نظام الأقنان وتدافع عنه ، وأصبحت لها بدورها مصالحها الاقتصادية المتعارضة مع مصالح القرويين. فكانت قوانين الكنيسة تمنع رجالها من أن يحرر أحدهم أقنانه فى كل الحالات التى يترتب فيها على تحرير القن خسارة للأموال الكنائسية . وقد لوحظ أن أساقفة إيلى ونورويتش ELY & NORWICH كانوا يطلبون من البابا السماح لهم بمجرد تحرير قن واحد . وكان أسقف إكستر Exeter الذى لم يكن يجرؤ على تحرير أحد الأقنان يبرر لنفسه تحرير أحدهم بأن هذا القن قد خدم بأمانة وذمة وإخلاص لمدة طويلة أصبح بعدها غير قادر على العمل. . ! والواقع أن تحرير الأقنان كان يعتبر خرقاً للعهد الذى يوجب على القائمين بأمر

الـكنيسة أن يحافظوا على ممتلـكاتها ، وأن لايفرطوا فى شىء منها ، أو أن يحاولوا فصل أى جزء من أموالها . ومع أن القسس فى نفس الوقت كانوا يعملون على أن يقوم السادة بتحرير أقنانهم كعمل من أعمال الاحسان والخير ، إلا أن ما كانت تقوم به الـكنيسة من تحرير الأقنان كان يعتبر ضئيلا هزيلا بالمقارنة مع ما قام به السادة . ويقول كاولتون أن هناك من الأدلة ما يقطع بأن القساوسة كانوا يبيعون هذه الحرية ولا يتبرعون بها، وإنهم كانوا يبيعونها نقداً وبسعر السوق(١) . بل لقد استمر نظام الاقنان فى انجلترا فى ممتلـكات الـكنيسة أكثر مما استمر فى أى ممتلـكات أخرى .

حال الأقنان فى التنظيم الاقطاعى :

كان أساس علاقات الانتاج فى المجتمع الاقطاعى هو ملـكية السيد للأرض ، وملـكيته المحددة للقن . فلم يعد القن عبداً كما كان فى ظل المجتمع العبودى ، ولم يعد من حق السيد أن يقتله أو أن يبيعه ، وإنما أصبح لهذا القن حق الاستحواذ على قطعة أرض يعمل فيها لصالحه هو ، كما أصبح مالـكا لأدوات إنتاجه ، مقابل قيامه بالعمل فى أرض الاقطاعى بأدواته وماشيته ، أو مقابل تسليمه منتجه الفائض عيناً مقدراً بالنقود .

وقد كان عمل القن ينقسم إلى قسمين ، عمل ضرورى لازم لمعيشته ومعيشة عائلته ، وعمل إضافى يخلق منتجاً إضافياً كان يستحوذ عليه السيد الاقطاعى .

وفى كثير من الأحيان لم يكن ما يحصل عليه الاقطاعى يقتصر على ما ينتجه عمل القن الاضافى بل يمتد إلى عمله الضرورى . وكان أساس استيلاء المالك الاقطاعى على منتجات القن سواء منها الاضافى أو الضرورى

---

(١) G. G. Coulton, p. 86 المرجع السابق

يستند إلى الملكية الاقطاعية للأرض التى كانت ترتبط بها السيطرة المباشرة للمالك الاقطاعى على الفلاحين الخاضعين له .

وقد كان استيلاء المالك العقارى على المنتج الفائض للقن يبدو فى عدة أشكال سنستعرض هنا أهمها :

السخرة :

كانت السخرة مسيطرة فى المراحل الأولى للاقطاعية ، فكان الفلاح يعمل وقتاً معيناً بأدوات عمله لدى المالك الاقطاعى سواء فى زراعة الأرض أو فى جنى المحصول ، أو يقوم بالعمل فى ورش السيد الاقطاعى أو ورش الأديرة فى الوقت الذى لم يكن الانتاج الكبير قد ظهر فيه بعد .

وقد كان عمل القن لدى الاقطاعى يبلغ ثلاثة أيام أو أكثر اسبوعيا ، فقد كان على كل قن فى اقطاعية جريت شسترفورد Great Chesterford مثلا أن يقوم بسعمائة وأربعة عشر يوما من العمل الاسبوعى فى السنة ، وكان يوم العمل الاسبوعى يوازى عمل ربع يوم من أيام العمل العادى ، فضلا عن أنه كان مكلفا عندما يحل وقت حرث الأرض بأن يحرث ما يقدر بستة عشر اكرا وربع (acre) وهذه تساوى فى مجموعها أكثر من عمل ثلاثة أيام فى الاسبوع وفى اقطاعة جلاستنبرى Glastonbury كان على القن أن يحرث أكرا من الأرض كما كان عليه، إذا طلب منه ، بعدئذ أن يحرث نصف أكر آخر، وكان كذلك مكلفا بعزق الأرض مرة كل يوم اثنين فى السنة ، وبأن يحمل أحمالا للسيد ثلاث مرات فى السنة ، وبأن يعمل فى ضم الحاصلات ثلاثة أيام وعليه أن يذهب كذلك إلى زراعة الكروم ، هذا فضلا عن التزامات أخرى معقدة كان عليه أن يقوم بها أو أن يدفع ثلاثة شلنات وأربعة بنسات للسيد فى مقابل التحلل منها . وقد كان القن لا يعفى إذا انقطع انقطاعاً عرضياً عن العمل لدى الاقطاعى ، فكان إذا ضاع يوم

لأى سبب من الأسباب لا يقبل السيد ضياعه ، بل كان يطالب به قنه من جديد . فكان إذا حل يوم من الأيام المقدسة — فى اقطاعة دير رامسى Ramsy — فى الأيام التى يجب على القن أن يعمل فيها لدى رئيس الدير لم يكن هذا اليوم يحتسب للقن وإنما كان عليه أن يشتغل يوما آخر بدلا عنه وفى بعض الاقطاعات الأخرى كان التقسيم متساويا بين السيد والأقنان فالأيام المقدسة التى تقع فى خلال أيام العمل يحسب فيها يوم للسيد واليوم التالى للأقنان . أما إذا منعت رداءة الجو من العمل فإن الأقنان يقومون بالعمل فى يوم آخر . وإذا كان القن مريضاً إلى حد أنه لا يستطيع مغادرة منزله كان من الممكن لذلك إعفاءه من كل الأعمال عدا حرث الأرض ونصف عمل حصد المحصول ، وهى أشق الأعمال الزراعية ، أما النصف الثانى فكان يدفعه دون شك بطريقة أخرى ، وذلك كله فى خلال سنة ويوم . وبعد أن تنتهى هذه المهلة كان عليه أن يبدأ بتلبية رغبات السيد، فإن لم يستطع فلم يكن أمامه من طريق للتخلص من ذلك سوى أن يسلم للسيد ، ما يحوزه من أراضى . وكانت بعض العادات لا تمنح القن أكثر من أربعة عشر يوما كمهلة له إذا مرض ، ففى بارتون فى أملاك دير رامسى كان القن إذا مرض بحيث لم يستطع أن يقوم بواجباته الدينية المقدسة لا يعفى من كل العمل إلا خلال الأربعة عشر يوما التالية .

ولما كان الأقنان المجبرين على السخرة لا يجدون أية رغبة فى زيادة دخل عملهم عند قيامهم بالعمل على أرض الاقطاعى طالما أنهم لا يحصلون على أى شيء من منتجات عملهم هذا ، فقد كانوا من ثم يعملون دون أى دافع ، مما دفع بالاقطاعيين إلى استخدام ملاحظين كانوا يجبرون الأقنان على العمل بنشاط وهمة . ففى إقطاعية دير رامسى كان على القن من بين ما كان مكلفاً به من أعباء أن يشتغل يوما فى غابة رئيس الدير على أن يجمع جوربا من حجم معقول يمتلىء بالبندق بعد تنظيفه من قشرته

وكان الجورب فى ذلك الوقت يصل عادة إلى الركبة ، وكان فى طريقه إلى الارتفاع أكثر فأكثر عن الركبة حتى أصبح يلتقى عند الأليتين ، واخترع بذلك البنطلون . فكانت عبارة «من حجم معقول» محل جدل شديد وتشاحن دائم بين خولى تلك الاقطاعية والأقنان بسبب تعنت الخولى نتيجة لتمسكه بما يزداد من ارتفاع فى الجورب ، ومحاولة القن التخلص من هذا العبء (١) .

ولم يكن عمل الاقنان قاصراً على إنتاج الحاصلات الزراعية ، بل إنهم كانوا يشتغلون كذلك كحرفيين فى أملاك السادة الاقطاعيين ويبنون القصور والأديرة ويعبدون الطرق . فقد كانت توجد فى القصر الاقطاعى وفى الأديرة ورش من مختلف الأنواع لصنع الأسلحة وأدوات الزراعة والاقمشة والملابس وغيرها . وكان الاقنان وزوجاتهم ملزمين بالذهاب للعمل فيها عدداً معيناً من الأيام كل سنة . وكانت ورش النسوة تديرها سيدة القصر بنفسها وتحمل هذه الورش اسم الحريم gynécées — كما كانت للأديرة ورش للحريم كذلك . وقد شوهد فى عقد وصية الكونت إبرهارد لكنيسة ماربتش Marbach تنويه عن أربعين عاملة يعملن فى الحريم . ولم تتوان هذه الورش عن أن تصبح حريماً للسادة وخدمهم ، وأماكن للفساد حيث يفسق البارونات والقسس بنسوة أقنانهم . وأصبحت كلمة عاملة الحريم gyneciaria مرادفة لكلمة مومس . وقد عمت الفضيحة إلى حد أن القساوسة الكبار منعوا الرعاة من أن تكون لديهم ورشاً مماثلة .

نمراءات المحصول :

كان حق السيد الاقطاعى فى تحديد اليوم الذى يجنى فيه فلاحوه

---

(١) G. G. Coulton, p. 68 وما بعدها المرجع السابق

الكروم والحبوب والغلال من حقولهم ، يعرف بنداءات المحصول . وقد كان هذا الحق يسمح للسيد بأن يحصد حاصلاته قبل أن يجسر أحد من فلاحيه على حصد حاصلاته ، ليستطيع بذلك أن يبيعها فى بداية الموسم ، أى فى أحسن الظروف والأحوال الملاءمة للبيع وقبل أن يملأ محصول أقنانه السوق.

الالتزام باستخدام ما هو مملوك للاقطاعى :

كان السادة الاقطاعيون ، فى سبيل زيادة دخولهم ، يحتكرون الطواحين والأفران والورش والمؤسسات الأخرى التى كان الفلاحون مضطرين إلى الالتجاء إليها ـــ وكان على هؤلاء أن يدفعوا فى مقابل استخدامهم لها أجوراً عينية أو نقدية باهظة [١] . ففى كثير من إقطاعيات إنجلترا كان إنضاج الخبز فى فرن السيد وطحن الغلال فى طاحونته من الواجبات المفروضة على الفلاحين . وقد أصدر وليم ذو اليدين البيضاويين ، قسيس دير رامسى فى سنة ١٢٢٣ ، أمراً يتضمن أن للأسقف الفرن العام ، وله أن يأخذ على كل إثنين وثلاثين رغيفا تخبز فى الفرن رغيفاً واحداً . وأشار بوشيه دارجيه إلى حكمين فى سنة ١٥٦٣ وسنة ١٦٧٣ يحددان حق الطحن فى الطواحين مقابل جزء من ستة عشر جزءاً وجزءاً من ثلاثة عشر جزءاً على التوالى من الغلال المطحونة [٢] . ومع ذلك فقد كان هناك من الفلاحين من يفضل أن يطحن غلاله فى طواحين يدوية مقاومين بذلك إحتكار السيد . وقد كانت الطاحونة من بين أسباب ثورة الأقنان فى اقطاعية دير سانت البان St. Albans abbey فى القرن الرابع عشر .

العشور :

العشور هى أجور يدفعها الشعب للقسس . وقد كان رعاة الكنيسة

---

(١) Marion Gibbs, pp. 52—53 المرجع السابق

(٢) Bouchei D'argis, Code Rurale chp. XV, Des Banalités

فى بداية الأمر ، كما قلنا من قبل ، مرتبطين بالسكان القرويين الذين كانوا يختارونهم ويطعمونهم . وكان هؤلاء القسس يقومون بتعليمهم وادخال الخشوع إلى نفوسهم بما كانوا يروونه لهم من القصص الدينية ، ومايقدمونه لهم من احتفالات كنائسية واستعراضات دراماتيكية . وكانت الكنيسة تتميز فى بداية الأمر بأنها مملوكة ملكية شائعة للقسيس وللشعب على اختلاف طبقاته ، ولذلك كان القرويون ملزمين باصلاح المحراب والحوائط والرخام والقباب والمقاعد الخشبية التى توضع فى صدر الكنيسة والزجاج والمذبح واللوحات وغيرها ، وفى مقابل ذلك كانوا يعقدون فيها أسواقهم واجتماعاتهم الجماعية ، واجتماعاتهم الراقصة ، ويضعون فيها حاصلاتهم فى حالة الضرورة . ثم انتهى الامر بأن أصبحت الكنيسة مملوكة ملكية تامة للقساوسة ، وأغلقت فى وجه الناس إلا فى ساعات الوعظ . ولذلك صدر فى سنة ١٥٢٩ قانون من المجمع الأعلى للكنيسة يمنع القيام فى الكنائس أو مقابر الكنيسة بأى احتفالات أو لهو أو عرض أو سوق أو أى اجتماعات أخرى غير مشروعة ! لأن الكنيسة مخصصة لخدمة الله لا للقيام بهذه الافعال الجنونية !؟

وقد كانت العشور تدفع فى بداية الأمر كغيرها من المستحقات الاقطاعية من الحاصلات ذاتها ، ولذلك كانت تزداد نسبتها أو تنقص بالنسبة لزيادة المحصول أو قلته . وقد بدأت العشور اختيارية (١) ، فحتى عصر شارلمان لم تكن هناك فى أوامره أية فقرة تشير إلى فرض العشور بطريقة اجبارية وقد شكى أجوبار Agobar — قسيس ليون فى القرن التاسع — بمرارة من أن العشور الكنائسية لم تكن تدفع بانتظام « كما كانت تدفع العشور المخصصة للسحرة الذين لهم سلطان بث الزوابع وصد العواصف » ! . . .

(١) Marion Gibbs, p. 40 المرجع السابق

بل وكان مجمع فرانكفورت فى سنة ٧٩٤ أى فى عهد شارلمان يستعين بالشيطان فى سبيل الحصول على العشور الكنائسية فقد أصدر هذا المجمع فى ذلك الوقت أمرا يقول فيه « لقد وجدت السنابل فارغة ومحترقة فى المجاعة الأخيرة بفعل الشياطين الذين عاتبوا بذلك على عدم دفع العشور » !

ثم أصبحت العشور بعد ذلك اجبارية ، وظهر المثل الاقطاعى القائل « لا أرض دون التزامات أو عشور » (١) . وتحولت من هبة اختيارية للحصول على العون الروحي من رجال الكنيسة ، إلى التزام اجبارى . ثم انتهت إلى أن أصبحت ضريبة باهظة لا تقابلها أية خدمة . وتحولت العشور إلى حق للدولة التى أعطته لبعض السادة المدنيين أو للقسس الذين كانوا يبيعونه بدورهم إلى سادة مدنيين .

الالتزام بدفع الضرائب :

كان الاقطاعيون كذلك فى سبيل زيادة دخولهم يجبون ضرائب عديدة من الفلاحين ، فكان هؤلاء يدفعون سلسلة من ضرائب الدولة ومن الضرائب المحلية التى كان يفرضها عليهم الاقطاعيون ويستولون عليها قسرا . وكانت هذه الضرائب المحلية يدفعها الفلاحون عينا من حاصلاتهم ومواشيهم وطيورهم ومنتجاتهم الزراعية الأخرى ، أو يدفعونها نقداً .

الفلاحون المستقلون :

قلنا أن الفلاحين كانوا ينقسمون إلى فئتين : فلاحين مستقلين أو أحرار ، وأقنان . إلا أنه من الواضح ،نتيجة لتركز ملكية الأراضى فى أيدى السادة الاقطاعيين ، أنه لم يكن هناك فارق كبير بين هاتين الفئتين . فإنه وإن كان الفلاح الحر أو الحائز ، حرا ، إلا أن حريته هذه لم تكن

---

(١) Nulle terre sans charges ni dîmes

لتعفيه من ارتباطه بالأرض بمقتضى عقود لمدى الحياة . كما أنه وإن كان هناك فارق بين الفلاحين الأحرار والأقنان من ناحية أن الأول كانوا من الوجهة الشكلية البحتة يستطيعون ترك أراضيهم بينما كان الأقنان مقيدين بالأرض ، الا أن هذه التفرقة كانت نظرية أكثر منها واقعية ، وقانونية أكثر منها عملية (١) . فقد كانت الزراعة وسيلة الفلاح الوحيد للعيش ، ولذلك فإنه كان مضطرا إلى البقاء فى الأرض التى يحوزها ، وكان وجوده على هدا الاعتبار يجعله من ثم فى مصاف القن . فضلا عن أن التنظيم الاقطاعى قد دفع بالفلاحين الأحرار الملاك إلى أن يلقوا بأراضيهم إلى السيد الاقطاعى حتى يحصلوا بذلك على حمايته . وكان هـذا الأخير يعيد اليهم الأرض باعتبارهم مجرد حائزين .

وكان من نتيجة تركز الملكية العقارية ، وما كان يحدث من عمليات سطو القبائل والجيوش المغيرة على أراضى الفلاحين ، أن أخذ السادة الاقطاعيون يزيدون ، بوسائل الغش والعنف والاجبار ، أملاكهم ويوسعون رقعة أراضيهم سالبين بذلك الملاك الأحرار أملاكهم . فقد كان النبلاء فى فرنسا يتبعون طريقا ملتويا لسلب الأراضى من مالكيها ، إذ ادعوا أن الحقول المملوكة لهؤلاء لم تكن تتوافق مع سنوات ملكيتهم وهو ما كان صحيحا من الناحية الشكلية فى أحيان كثيرة ، وأخذوا يتغالون فى تمحيص حقوق الملكية مصادرين لصالحهم كل ما يزيد عن واقع المستندات . وكانوا فى بعض الأحيان يتبعون أسلوبا وحشيا إذ كانوا يلغون سندات الملكية التى تقدم لهم . وكانت الأرض تصبح من ثم دون مالك ، ويستولون عليها مستندين فى ذلك إلى المثل الاقطاعى القائل « لا أرض دون سيد » . (٢) كما ابتدع الاقطاعيون الانجليز أقصوصة

---

(١) Calmette, p. 110 المرجع السابق

(٢) Pas de terre sans seigneur

مماثلة ، فقد أدعوا أن جميع الأراضى كانت قد صودرت فى انجلترا عند الغزو النورماندى ، وأنها قد قسمت إلى مقاطعات منحت ملكيتها منحا كاملا إلى سادة كانوا يوزعون جزءا من أراضيها على الرجال الأحرار الذين يتبعونهم ، واحتفظوا بجزء منها لأنفسهم كانوا يقومون بزراعته بواسطة الأقنان التابعين لهم . وعلى ذلك فإن كل الأراضى كانت فى حقيقتها مملوكة للسيد الاقطاعى ، ولم تنشأ حقوق الاستعمال إلا رويدا رويدا نتيجة لتسامحه ! (١) .

وعلى العموم فقد تحول الملاك الأحرار ، إلى مجرد حائزين للأرض ، والتزموا كذلك قبل الاقطاعيين بالتزامات عديدة شابهت التزامات الأقنان فقد كانوا ملزمين بالعمل فى أرض الملاك الاقطاعيين لمدد معينة فى كل سنة ، كانت تحدد فى بعض الأماكن فى أوربا بثلاثة أيام فى العام ، وفى أماكن أخرى كانت تحددها الأوامر الملكية باثنى عشر يوما فى السنة أى ما يعادل يوما فى الشهر . كما أنهم كانوا ملزمين كالأقنان باستخدام ما هو مملوك للسيد من طواحين وأفران وورش ومؤسسات ، وملزمين بدورهم بدفع العشور والضرائب التى تفرضها الدولة والتى يفرضها الاقطاعيون .

نمو الحرفة .

كان اقتصاد السادة الاقطاعيين فى بدايته من الناحية الجوهرية اقتصادا طبيعيا فكانت كل اقطاعة من الاقطاعات والتى تتكون من محل اقامة السيد الاقطاعى والقوى المملوكة له ، تعيش فى اقتصاد مغلق ، ولم تكن فى حاجة إلا فى القليل النادر ، إلى المبادلات . فقد كانت حاجات السيد الاقطاعى ، وحاجات عائلته وحشمه وخدمه العديدين ، تسدها فى بداية الأمر منتجات أرض الاقطاعى والمستحقات التى يستولى عليها من فلاحيه ،

H. S. Maine, Village Communities, p, 84 (١)

ومنتجات الحرفيين الذين كانوا يعملون على أراضيه ، والذين كانوا فى أغلبهم من الأقنان المرتبطين بمحل اقامة السيدالاقطاعى . وقد كان هؤلاء الحرفيون يقومون بصنع الملابس والأحذية والأسلحة وأدوات القنص والأدوات الزراعية ، ويقيمون المبانى .

وقد كان الفلاح كذلك يعيش على اقتصادطبيعى ، إذ أنه لم يكن يقصر عمله على الزراعة ، بل كان يقوم بأعمال حرفية تتخذ مادتها الأولية من منتجات عمله الزراعى ، فكان يقوم بغزل الخيوط ونسجهاوصنع الأحذية والأدوات الزراعية .

وظلت الاقطاعية خلال عصر طويل تتصف بقيام الحرفة المنزلية إلى جانب الفرع الرئيسى للنشاط وهو الزراعة . ولم يكن ذلك يعنى عدموجود مبادلات على الاطلاق ، وانما كان يحدث أن تستورد إلى داخل نطاق هذا الاقتصاد المغلق منتجات قليلة كان يستحيل تدبيرها أو الحصول عليها ، وكان يحملها اليهم تجار متجولون .

وقد علمنا من قبل أن مدنا كبيرة كانت قد قامت فى عصر الملكية العبودية ، ولم يكن بالطبع انهيار النظام القائم على العبودية يعنى اختفاء هذه المدن ، بل ماحدث هو أن هذه المدن قدبقيت واستمرت فى الوجود ، وإن كانت الورش الكبيرة التى كانت بها والتى قامت على استخدام العبيد قد انقسمت واقتصرت على أعمال حرفية صغيرة . فقد ظل حرفيو المدن ينتجون منتجات لبيعها ، إلا أن الكثيرين منهم كانوا يملكون قطعة من الأرض وحديقة وماشية ، وكانت النسوة يقمن بغزل الكتان والصوف للملابس . ولذلك ظلت المبادلة والأسواق فى بداية العصر الاقطاعى ذات طابع محدود .

وقد كانت الحرفة فى الريف فى بداية الأمر ، كما قلنا ، نشاطا مساعدا إلى جانب الزراعة ، ثم بدأ الحرفيون الذين كانوا يخدمون قريتهم فى

الانفصال عن كتلة الفلاحين ، وتزايدت انتاجية عملهم ، وأصبح من الممكن أن ينتجوا أشياء تزيد عما يلزم للسيد وفلاحى القرية . وبدأ الحرفيون يتجمعون حول القصور القوية والأديرة فى القرى الكبيرة ، وهكذا بدأت تظهر رويداً رويدا فى هذه القرى أسواق مؤقتة مطروقة نوعا ما ، أصبح الحرفيون يشتغلون لها . وترتب على خلق هذا المجال لنشر منتجات الحرفيين زيادة عددهم ، وأصبح سكان هذه القرى التى تحولت إلى مدن ، حرفيين متخصصين فى مختلف أنواع الحرف ، وأصبح السوق المؤقت سوقا دائما يبادل فيه السكان ويقايضون منتجاتهم فيما بينهم كما يبيعونها فى أيام السوق إلى تجار أجانب وقرويين من الأرياف المجاورة . وترينا خريطة الامبراطورية الجرمانية القديمة حوالى ثلاثة آلاف مدينة متناثرة وإن لم تكن لها جميعا نفس الأهمية إلا أنها كانت على أى الأحوال مراكز اقتصادية تسمح للفلاح بأن يصل اليها ويعود إلى قريته فى نفس اليوم بعد أن يحصل على حاجاته (١) .

وبمرور الزمن ، أصبحت الحرف مربحة أكثر فأكثر ، وزادت مهارة الحرفيين ، وتعود الاقطاعيون على شراء منتجات حرفيو المدن بعد أن أصبحت منتجات حرفيهم لا تكفى لاشباع حاجاتهم الترفة . فنمت بذلك الحرفة وتحللت نهائيا من الزراعة .

نمو المدن وتطورها:

كانت المدن التى أقيمت على أرض الاقطاعيين تخضع نتيجة لذلك السلطان السيد الاقطاعى . فقد كان سكان هذه المدن ملتزمين قبل السيد ببعض الالتزامات إذ كانوا يدفعون له مستحقات عينية أو نقدية ، كما كانوا

(١) Favre, L'evolution ecomonique dans l'histoire (Revue d'economie politique 1894, p, 16) نقله عنه إميل فاند رقلد فى مؤلفه الجماعية والتطور الصناعى

يخضعون لأحكام إدارته ومحاكمه . ومنذ بداية الأمر كان سكان المدن يحاولون التحرر من هذه التبعية والحصول من السادة الاقطاعيين على مزيد من الحريات ، وقد كان السادة فى البداية يقاومون بغلظة وقسوة هذه الحركات ، ولكنهم انتهوا إلى التسليم — مقابل نقود كانوا فى حاجة إليها ليحيوا حياة أكثر رغدا واتساعا ، أو تحت ضغط الصراعات الدامية — بأن يتركوا لهذه المدن حق إدارة نفسها بنفسها .

وكان سكان المدن يتكونون فى الغالب من التجار والحرفيين ، وأصبحت المدن مأوى للكثيرين من الأقنان الهاربين من طغيان الاقطاعيين . وكانت المدينة على عكس الريف تمثل الانتاج التجارى ، ولذلك أجبرت المنافسة المتزايدة للأقنان الهاربين الذين تزايدوا وتكاثروا فى المدن ، والصراع ضد استغلال وظلم السادة الاقطاعيين فى الفترة التى كان يتحكم فيها هؤلاء فى المدن ، أرغمت هذه العوامل الحرفيين على التجمع فى طوائف حرفية . وقد ظهرت هذه الطوائف الحرفية فى ظل الاقطاعية فى أغلب البلدان ، فقد كانت موجودة فى ايطاليا وبيزنطة فى القرنين التاسع والعاشر ، كما وجدت بعد ذلك فى كل أوربا الغربية ، وفى روسيا . وكانت موجودة قبل ذلك فى أغلب بلدان الشرق كمصر والدول العربية والإسلامية والصين .

وقد كانت هذه الطوائف الحرفية تجمع الحرفيين الذين يزاولون نفس الحرفة أو الحرف المرتبطة ببعضها . وكان معلمو هذه الحرف الذين لدى كل منهم عدد صغير من الأجراء والصبيان هم وحدهم أعضاء هذه الطوائف . وكانت هذه الطوائف الحرفية تحمى الحرفيين من المنافسة ، فقد كان السوق الذى ينشرون فيه منتجاتهم هو حجر الزاوية فى وجودهم . ولما كان السوق محدد بسكان المدينة والمشترين العرضيين فى أيام الأسواق ، فقد كانت هذه الطوائف تقوم باجراءات حتى لا تغمر الأسواق بفيض من المنتجات بل والمنتجين ، ولذلك كانت هذه الطوائف الحرفية تقفل أبوابها

فى وجه الحرفيين الجدد ، وتحدد عدد الأفراد الذين يستطيعون أن يزاولوا مهنة معينة والذين يكون لهم بالتالى حق فتح حانوت فى المدينة ، كما كانت تحدد عدد الصناع والأجراء والصبيان الذين يمكن استخدامهم ، وكمية السلع التى يمكن انتاجها ، بل وكانت تحدد الاسعار ، وتنظم فى أغلب الأحيان شراء المواد الأولية . وكانت فضلا عن ذلك تلزم أعضاءها باتباع وسائل معينة فى الصناعة ، فكان من الممنوع إجراء تعديل فى أدوات الصناعة ، أو إدخال أى إختراع ، حتى لا يكون لأحد المنتجين إمتياز على الآخرين . ولكى يتحقق إشراف رؤساء هذه الطوائف الحرفية على الحرفيين بوسيلة فعالة ، كان معلمو الحرف يعملون فى حوانيتهم وأبوابها ونوافذها مفتوحة ؛ بل ويعملون فى بعض الأحيان فى الطريق . وقد كان لكل طائفة اختصاصها الذى يجب أن يلتزمه كل أعضائها بشدة . إلى حد أن صناع الأحذية، كانوا مثلا فى فرنسا، لايستطيعون إلا القيام بصنع الأحذية الجديدة. أما إصلاح الأحذية القديمة والممزقة فكان ممنوعا عليهم ، ولا يقوم به إلا رجال طائفة الاسكافية، كما كانت هذه الطوائف تنظم كذلك كل ظروف الاستصناع تنظيما دقيقاً محكما إلى درجة أنها كانت تحدد، مثلا فى فرنسا، طول وعرض الأحجار التى تستعمل فى بناء المنازل. وبهذا كانت هذه الطوائف الحرفية وهى الإطار الذى أحاط بالعمل الصناعى كله خلال العصور الوسطى ، حجر عثرة فى سبيل التقدم التقنى .

وقد كانت الطوائف الحرفية ، فى المدن التى كان الانتاج فيها محددا بسوق معينة محصورة ، تدافع بنجاح عن مصالحها . وكانت تظفر فى بعض الأحيان بمنع إقامة ورش منافسة لها فى الأرياف . أما فى المدن التى كان الانتاج فيها يهدف إلى نشر المنتجات وعرضها فى أسواق بعيدة ، كما كان الحال فى الفلاندر وبعض المدن الإيطالية الكبيرة ، فقد كان الحرفيون يخضعون للتجار الذين يقدمون لهم المواد الأولية ويشترون منهم المنتجات

المصنوعة لبيعها فى الأسواق ، ومن ثم كان هؤلاء التجار يستولون بانتظام على فائض القيمة الذى يخلقه هؤلاء المنتجون رغم تجمعهم فى طوائف حرفية .

وقد وقفت عدة عوامل فى وجه التجارة أهمها : عدم وجود العملة النقدية التى تمثل تمثيلا صحيحاً ما تحتويه من معدن نفيس ، ولكن الحاجة إلى الاتجار أخرجت إشكالا نقدية سليمة . كما كانت التجارة فى حاجة إلى الائتمان ، وكانت الكنيسة وثقافتها تحارب القروض ذات الفائدة باعتبارها مماثلة للربا . ومع أن استنكار الكنيسة لهذه القروض ، كان يختفى وراء اعتبارات دينية وخلقية ، إلا أن الكنيسة كانت فى الحقيقة ترى فى تزايد النقود وما يخلقه هذا التزايد من قوة ، تهديداً للملكية الأرض . كما كانت ترى فى حركات ازدهار المدن خطورة على سلطان الأساقفة ، وفى مؤسسات التجار عنصراً لتحول ثورى . ولذلك كان توماس الأكوينى (١٢٢٦ — ١٢٧٤) وهو من أكبر مفكرى ذلك العصر الكنائسيين ، يستنكر كما فعل غيره من رجال الكنيسة ، الحصول على فائدة من القروض ، وكان يطلق على هذه الفائدة الربا ، معتقداً أن النقود ليست سوى أداة للتبادل وهى بذاتها لا تنتج شيئاً . والواقع أن ما نادى به توماس الأكوينى من فساد الربا وما يقدمه من شرور ، لم يكن مجرد فكرة مثالية ، وإنما كان تحقيقاً لغرض هام لمن عملوا على ترويج هذه الفكرة ، ذلك أنه قد بدا لهم مهدداً المجتمع الاقطاعى وبشيراً على أن رسائل جديدة للانتاج والتبادل قد بدأت تعمل على هدم دعائم هذا المجتمع[1]. ولما كانت مقتضيات الاقتصاد دائما أقوى من قواعد الأخلاق ، فقد اتبعت وسائل مختلفة للتحلل من هذه الموانع الدينية ، فقد كان لليهود بسبب وضعهم الدينى الحق فى أن لا يتقيدوا بهذه الموانع التى نادت بها الكنيسة ، ولذلك كان يتغاضى عنهم عند قيامهم بعقد قروض بفوائد ، إذ فضلا عن أن هذه القروض كانت ضرورية

---

(١) George Soule, Ideas of the Great Economists (1952)

للحياة الاقتصادية ، فإنها كانت فى نفس الوقت تخلق إمكانية اضطهادهم والاستيلاء ، من ثم فى لحظة خاطفة، على الأرباح التى حصلوا عليها من قروضهم. وقد كان هذا الاتجاه ضد عمليات اليهود التجارية من المصادر الأساسية لفكرة العنصرية .

تحلل الملكية الاقطاعية وبداية الملكية البورجوازية :

حدث أن نهضت التجارة فجأة نتيجة للحملة الصليبية الأولى (١٠٩٦ — ١٠٩٩) والتى كانت فى الواقع حملتين قاد أولاهما بيير ليرمت Pierre l'Ermite، وجوتييه سانزافوار Gautier Sans Avoir وهى التى وصلت الى سوريا. والثانية وكانت منظمة تنظيما قوياً ، وهى التى وصلت إلى بيت المقدس ، وأقام جودفورا دى بويون Godefroy de Bouillon ملكا . وقد فتحت هذه الحملة طريق البحر الأبيض المتوسط ، وسمحت باقامة عدد من التجار فى الشرق الأدنى ، وأخذت أوربا تستورد من الشرق فضلا عن التوابل ، السكر ، والبخور ، والعاج ، والأحجار الثمينة ، والحرير ، والقطن ، ومواد الصباغة والشبة التى تستعمل فى تثبيت الصبغات . وفى مقابل ذلك كان الغرب يصدر للشرق أقمشة صوفية مصنوعة فى إيطاليا والفلاندر ، كما كان يصدر الخشب والحديد والأسلحة والأطعمة وغيرها . واستفادت بعض المدن كجنوا وبيزا والبندقية من هذه الدفعة التجارية وظهرت فى عدد من المدن الايطالية ثروات ضخمة كان يملكها أصحاب السفن والبنوك الذين هيمنوا على تلك المدن .

ولكن التحولات الاقتصادية التى تمت فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر حدثت داخل إطار العلاقات الاجتماعية الاقطاعية ، ولم يكن هذا الاطار ليتطابق أو يتواءم مع هذه التحولات ، كما أنه كان من القوة والصلابة بحيث أنه لم يتركها تحطمه . فقد وقف الانقسام السياسى فى ظل

النظام الاقطاعى عقبة ضخمة فى وجه تطور الانتاج التجارى ، إذ كان الاقطاعيون يفرضون وفق هواهم ضرائب جمركية على السلع ، خالقين بذلك العقبات الثقيلة للتجارة . فتطلبت حاجات التجارة وعلى وجه العموم حاجات التطور الاقتصادى ، القضاء على الانقسام الاقطاعى ، وتطلب الأمر نتيجة لتقدم الانتاج الحرفى والزراعى ، والتقسيم الاجتماعى للعمل بين المدينة والريف إقامة علاقات اقتصادية أكثر نشاطا بين الأقاليم المختلفة فى البلد الواحد ، وتكوين سوق وطنى ، ودعت هذه الظروف الاقتصادية إلى تركز السلطة السياسية، فقد كانت البورجوازية المدن الوليدة مصلحة فى تحطيم العوائق الاقطاعية كما أنها كانت هى كذلك ملائمة لإقامة دول متمركزة . ولذلك وجه الملوك ، باعتمادهم على الفئة الكبيرة من أتباع أتباعهم أى من صغار النبلاء وباعتمادهم على المدن التى تتابع ارتقاؤها، إلى الارستقراطية الاقطاعية ضربات حاسمة ودعموا سيطرتهم . ونمت الدولة .

وقد كان على الملوك ، وعلى الأخص الفرنسيين والانجليز ، وقد كونوا دولا قوية صلبة ، بجيش دائم وموظفين عديدين ، وأصبحوا فى حاجة إلى النقود لصيانة الدولة ، وسداد المصروفات التىيتطلبها القصروالتى تتطلبها السياسة الخارجية ، أن يهتموا بالمسائل الاقتصادية . ولذلك بحثوا عن وسائل لمعاونة التجارة والصناعة مشجعين البورجوازية التجارية والصناعات الجديدة .

وإذ كان عدم توافر النقود الذهبية والفضية قد وقف فى سبيل التجارة ، وأصبح يعوق نموها . فقد حدث أن انتشرت فى القرن الخامس عشر ظاهرة البحث عن المناجم فى كل مكان لاستغلالها ، ولم يقف الأمر عند حد مناجم المعادن النفيسة بل تعداها إلى ما عداها . ومن المعروف أن النشاط فى البحث عن المناجم كان شديداً فى المانيا والتيرول وبوهيميا

والمجر ، وأن ثراء عائلة هابسبورج الشهيرة كان يتركز أساسا على المناجم .

وتزايدت قيمة المعادن النفيسة نتيجة لضخامة حجم العمــل اللازم للحصول عليها . فكان من الممكن بقدر ضئيل من النقود الذهبية والفضية الحصول على كمية وافرة من السلع ، أو بمعنى آخر تناقص وانخفض ثمن السلع مقدراً بالنقود الذهبية والفضية

وعلى العموم فقد كانت الأرباح الناجمة من التجارة ، وكان النفوذ والسلطان الذى يتمتع بهما من يستحوذ على المعادن النفيسة ، هى العوامل الأساسية المحركة ، التى دفعت إلى الغزوات البحرية فى نهاية القرن الخامس عشر .

فقد أخذ البرتغاليون يتقدمون فى بطء وفى صعوبة على طول السواحل الافريقية حتى انتهوا إلى اكتشاف الطريق نحو المحيط الهندى عن طريق جنوب أفريقيا ، ووصل فاسكودى جاما فى سنة ١٤٩٨ إلى الهند عن هذا الطريق البحرى الجديد . وظهرت الأهمية الفائقة لهذا الاكتشاف إذ جعل أوربا على اتصال مباشر مع البلاد التى تنتج سلعاً نادرة ومرغوب فيها . وأمكن قيام التجارة معها مباشرة دون تدخل ووساطة العرب . وكان ذلك بمثابة ضربة قاصمة وجهت إلى تجارة البحر الأبيض المتوسط فأخذت الموانى الكبيرة وخاصة البندقية تنهار شيئاً فشيئا .

وقبل أن يصل فاسكودى جاما إلى الهند كان كريستوفر كولومبس قد اتجه إلى ناحية الشرق الأقصى عن طريق الغرب فوصل فى سنة ١٤٩٢ إلى جزائر الانتيل التى لم تكن معروفة من قبل ، وهى أول ما اكتشف من الأراضى الأمريكية . ولم يلق كشف كولومبس فى السنوات التالية له ما كان يستحقه من الأهمية بل قوبل بعدم اكتراث وبلا مبالاة . وكان مرجع ذلك إلى أن كولومبس لم يستطع باكتشافه هذا أن يصل إلى الذهب ، كما أنه لم يكتشف كما فعل البرتغاليون طريقاً يوصل إلى مصادر الثراء

الأسيوى . ولكن لم تنقض سنوات حتى ظهر أن هذا الاكتشاف يفوق من الناحية الاقتصادية فى أهميته اكتشاف البرتغاليين .

وقد حمل البرتغاليون إلى أوربا كميات كبيرة من السلع الشرقية . فنقلوا إليها أحجاراً كريمة ، وروائح عطرية، ومنسوجات، وسكر ، وتوابل وغيرها. وبلغ ما حمله هؤلاء من الفلفل من سواحل الملابار فى سنة ١٥٠٣ — ٢٦,٠٠٠ قنطار . وكانوا يبيعون هذه السلع فى لشبونة لتجار مختلف البلاد إذ لم تكن لديهم الوسائل التى تضمن لهم توزيعها بأنفسهم فى أوربا .

ومع أن هذا الفيض من السلع قد ساهم كثيراً فى تنمية التجارة ، إلا أن الحدث الاقتصادى الذى كانت له أهمية عظمى . كان وصول كمية كبيرة من سلعة أخرى إلى أوربا وردت إليها من أمريكا ، هى الذهب والفضة ، فقد بلغ ما وصل إلى أوربا فى السنوات من ١٥٣٣ — ١٥٦٨ من الذهب ما يساوى ١٠٠ مليون فرنك ذهبى ومن الفضة ما يساوى ٤٠٠ مليون فرنك ذهبى . وإذا قارنا هذه الأرقام بما كانت عليه أحوال التجارة فى ذلك العصر ، فإن هذا القدر من المعدن النفيس يعتبر فى واقع الأمر فيضاً كبيراً له اعتباره .

وبتدفق هذا الفيض من الذهب والفضة ، اللذان أمكن الحصول عليهما دون صعوبة بأعمال السلب والنهب وباستخدام العبيد ، بدت ظاهرة عكسية بالنسبة للظاهرة التى ذكرناها من قبل . فقد أخذت أثمان السلع فى الارتفاع. وترتبت على هذا الارتفاع السريع للأثمان دون شك نتائج اجتماعية ذات بال. إلى حد أن هنرى هوسر كتب يقول : إن ما يميز الثورة الاقتصادية فى القرن السادس عشر هو ارتفاع الأسعار . والواقع أن ارتفاع الأسعار كان مظهراً من مظاهر القرن السادس عشر الواضحة ، إلا أن ماميز ثورة هذا القرن الاقتصادية كان فى حقيقة الأمر هو تجميع رأس المال ، كما سنرى فيما بعد .

وقد سمح هذا التزايد النقدى ، والنشاط التجارى ، واختلاف الأسعار بظهور عدد من الثروات الضخمة التى أعطت لبعض العائلات البورجوازية سلطانا غير عادى. ومن أمثلة ذلك عائلة الفوجار فى ألمانيا Fugger d'Augsbourg وهى غائلة من التجار وأصحاب البنوك الألمان استمرت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر واستطاعت فى سنة ١٥٣٥ أن تحصل على حق صك النقود ، وعائلة مديتشى الايطالية التى حكمت فلورنسا والتى وردت ملكات لفرنسا . واستطاع أفراد هذه العائلات أن يحصلوا بالتجارة وبعمليات البنوك على ثروات بالغة . وكان الملوك لا يستطيعون أن يبلغوا ما بلغه هؤلاء من الثراء . ويقول هوسر : إنهم كانوا الملوك الحقيقيين فى هذا العصر ، سادة شارل الخامس المعروف بشارل كونيت والذى كان ملكا لإسبانيا فى سنة ١٥١٦ ، ثم امبراطوراً لألمانيا فى سنة ١٥١٩ ، وفرنسوا الأول ملك فرنسا الذى تولى الحكم سنة ١٥١٥ واللذان كانا يتناحران على تاج ألمانيا . . فقد كان هؤلاء يمسكون هذه الدمى — أى الملوك — بأسلاك من ذهب[1] . .

وقادت التطورات التى حدثت فى التجارة ، كما قادت الكميات الهائلة من النقود ، إلى تعديلات عميقة فى ظروف الانتاج . فقد كانت صناعة العصور الوسطى ، والتى اصطبغت بطابع النقابات الطائفية المنظمة ، تنظيما دقيقاً مغلقاً ، لا تستطيع أن تستجيب للحاجات الجديدة للتجارة . كما كان من الصعب أن يتم فجأة تحطيم التنظيم الطائفى القديم ، الذى يستمد أصوله من قرون عديدة ، والذى كان يحقق للحرفيين نوعاً من الضمان ، خاصة وأن النقابات الطائفية كانت حتى ذلك الوقت قادرة على الدفاع عن نفسها ، ولذلك اتجه الانتاج الصناعى الجديد إلى الأرياف ليتخطى أثر النقابات الطائفية . كما ظهرت صناعات جديدة غير خاضعة إلا خضوعا يسيراً

(١) Hauser, Débuts de L'Age Moderne, pp. 346—347

للقواعد الطائفية. وعندما اكتشف التجار بمخالفتهم كل قواعد الطوائف الحرفية من ناحية طريقة الانتاج وكمية المنتج وعدد العمال الذين يستخدمون فى الانتاج ، عند ما اكتشفوا بيعاً جديداً يحقق مزيدا من الربح ألقوا بثرواتهم إلى هذا الميدان. والتجأوا إلى الريف وإلى الضواحى والموانى البحرية الجديدة حيث لا توجد تنظيمات لطوائف حرفية. فأقيمت المصانع اليدوية خارج أسوار باريس ولندن ، فى ضواحى سانت انطوان ، ووستمنستر وسوث وورك. وظهرت كذلك إلى جانب الحرف القديمة حرف جديدة ولدتها النهضة ، وهى حرف أساسها الذكاء أو الترف أو الحرب. وقد كانت هذه الحرف بسبب جدتها ، بل وبطبيعتها ، تخرج عن القواعد الطائفية. ولذلك لم يكن ممكنا أن توضع فى سبيلها ، قوانين كانت موجودة من قبل (١). فقد كانت هذه الحرف فى حاجة إلى الحرية التقنية. وكانت تتطلب أدوات معقدة ومرتفعة التكاليف ، أى أنها كانت تتطلب باختصار رأس مال يتعدى الامكانيات المالية لمعلم الحرفة العادى.

وإذ كان الانتاج التجارى ، القائم على الملكية الخاصة. هو مركز تغذية الرأسمالية. إلا أن بطء التحول ، الذى كان يحدث فى هذا الانتاج لم يكن يتطابق مع حاجات السوق العالمى الجديد الذى خلقته الاكتشافات التى تمت فى نهاية القرن الخامس عشر. ولذلك فقد عجلت الوسائل التى استعملها كبار الملاك العقاريين فى سبيل طرد الفلاحين من أراضيهم ، بالوصول إلى طريقة الانتاج الرأسمالية. ذلك أن العملية التى مهدت للنظام الرأسمالى لم تكن سوى عملية فصل العامل عن أدوات الانتاج ، وهى عملية حولت من جهة وسائل العيش الاجتماعية إلى رأسمال ، كما حولت من جهة أخرى المنتجين اللفعيين إلى عمال أجراء. فقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الاقطاعى ، إذ

---

(١) المرجع السابق

أطلق تحطم هذا الأخير العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى . فلم يكن فى استطاعة العامل أن يتصرف فى شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر . ومن جهة أخرى لم يفد العامل إلى السوق لبيع ذاته إلا بعد أن سلبت منه كافة أدوات الانتاج وضمانات الحياة التى كفلتها له الأنظمة الاقطاعية . وعلى ذلك فقد أدت عمليات افتئات السادة الاقطاعيين على أرض القرويين ، والاستيلاء على ما يملكه المنتجون الزراعيون والفلاحون، وفصلهم عن التربة ، إلى الالقاء بجماهير غفيرة إلى سوق العمل بعد أن انتزعت منها وسائل العيش .

والطريقة التى تم بها تجريد الفلاحين فى انجلترا واسكتلنده من أراضيهم تعطينا مثلا واضحاً على الأسلوب الذى تم به ذلك الفعل . ففى أواخر القرن الرابع عشر كانت أغلبية السكان فى انجلترا مكونة من فلاحين أحرار ، إذ كان الفلاح الحر قد حل محل القن فى كثير من ممتلكات اللوردات ، وأصبح العمال الزراعيون يتكونون من الفلاحين الأحرار والعمال الأجراء . ومع قلة عدد هؤلاء العمال الأجراء نسبياً ، إلا أنهم كانوا فى حقيقة الأمر فلاحين مستقلين إذ كان لكل منهم بجانب الأجر الذى يحصل عليه كوخ وقطعة من الأرض تبلغ مساحتها أربعة أفدنة ، كما كانوا يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضى العامة إذ كانوا يطلقون ماشيتهم للرعى ويحصلون من الغابات على الأخشاب والوقود شأنهم فى ذلك شأن الفلاحين الأحرار . وفى الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ، وخلال العقود الأولى من القرن السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذى وضع أسس طريقة الانتاج الرأسمالية . فقد قام كبار الملاك الاقطاعيين باخراج الفلاحين من الأراضى برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالملاك أنفسهم وباغتصاب الأراضى الشائعة . وكان الدافع على هذا فى انجلترا هو قيام صناعة الصوف فى الفلاندر ، وما صحب ذلك من ارتفاع فى ثمن الصوف

وكانت الحروب الاقطاعية الكبرى قد قضت على الأسس الأولى التى ارتبطت بها نشأة النبلاء الاقطاعيين ، وأخذ النبلاء الجدد ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان ، وأصبح شعارهم نتيجة لذلك هو تحويل الأراضى المزروعة إلى مراع للأغنام . وقد كان سلب أراضى الفلاحين على هذا النحو عاملا على وقوف السلطات — التشريعية التى لم تكن قد بلغت بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التى تجعلها ترى الحكمة السياسية فى تكوين رأس المال واستغلال الجماهير — فى وجه طرد الفلاحين من الأراضى على هذا النحو ، فصدر قانون فى سنة ١٥٣٣ بجعل الحد الأقصى لما يملكه الفرد ، ألفين من الأغنام بعد أن كان البعض يملك ٢٤٫٠٠٠ رأس .

ولما حل القرن السادس عشر ظهر عامل جديد فى عملية نزع الأراضى من الجماهير ، هو حركة الإصلاح الدينى وما تلاها من سلب أملاك الكنيسة . فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية بانجلترا تملك نسبة كبيرة من الأرض ، وقد تحول من فى هذه الأرض إلى صفوف الطبقة العاملة ، نتيجة لحل الأديرة ولمنح هذه الأراضى إلى محاسيب القصر الجشعين أو بيعها لأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار الفلاحين واستولوا على ممتلكاتهم الصغيرة مكونين بذلك إقطاعات كبيرة .

ولما تربع وليم أورنج على العرش بعد الثورة المجيدة ، وكان السلطان قد انتقل نتيجة لتلك الثورة إلى طبقة ملاك الأراضى والرأسماليين ، بدأ هؤلاء السادة الجدد بتوسيع نطاق عملية سرقة الأراضى فكانت تلك الأراضى — والتى كانت مملوكة للدولة — تمنح أو تباع لهم ، أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر ، وقد تم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية .

وفى القرن الثامن عشر أصبح القانون ، هو الأداة التى تتم بها سرقة

الأراضى. فبعد أن كانت السرقة تتم من قبل بأعمال فردية ، كان التشريع يقاومها ، أو يتظاهر بمقاومتها دون جدوى ، صدرت قوانين تقضى باحاطة الأراضى الشائعة بأسيجة ، أى قوانين تمكن كبار الملاك من أن يستولوا على الأراضى المعتبرة ملكا للشعب ويجعلونها مملوكة ملكية خاصة لهم. فتحولت فى ابرشيات عدة فى مقاطعة هرتفورد أربعة وعشرون مزرعة ، كانت تبلغ مساحتها فى المتوسط ما بين خمسين ومائة وخمسين فدانا ، إلى ثلاثة مزارع [1]. وفى مقاطعة نورثمبتون وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة من هذه العملية إلى مراع بحيث أن البعض منها لم يعد يخصص للزراعة من الأراضى سوى خمسين فدانا سنويا ، بعد أن كانت تزرع ألف وخمسمائة فدان . وفى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة . وأصبح من المألوف وجود أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضى كانت من قبل فى أيدى عشرين أو ثلاثين من الفلاحين . فضلا عن عدد كبير من صغار المستأجرين ، وترتب على ذلك أن حرم هؤلاء جميعا من وسائل العيش هم وأسرهم ، ومن كانوا يعملون لديهم .

وكانت المرحلة الأخيرة فى عملية انتزاع ملكية الأراضى ، أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض ، هى ما أطلق عليه تصفية الاقطاعات ، أى طرد السكان منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت تصفية الأكواخ بحيث لم يعد العمال الزراعيون يجدون فوق الأرض التى يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكناهم . وقد اتخذت هذه التصفية مظهراً خاصا فى اسكتلنده . ويرجع ذلك إلى الشكل الخاص الذى تميزت به ملكية الأرض فقد كان أهل اقليم المرتفات من الغال وكانوا ينقسمون إلى عشائر تملك كل منها الأرض التى تقيم فيها . وكان رئيس العشيرة يعتبر المالك الاسمى

(١) A short Address to the Public on the Monopoly of large farms, by Thomas Wright, p. 23,

لهذه الأرض . ولما نجحت الحكومة الانجليزية فى وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وايقاف اعتدائهم على أهالى المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقلع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التى كانوا يزاولونها وإن كان شكل هذه الأعمال قد تغير إذ أقدموا على تحويل ملكيتهم الاسمية إلى ملكية خاصة فعلية . ولما هب أفراد تلك العشائر فى وجه تلك الإجراءات وقاوموها ، عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . ولكى نقدم مثلا للأساليب التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر يكفى أن نصف أعمال التصفية التى أتبعتها دوقة سذرلاند التى هداها علمها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها إلى مراع للاغنام . وكان عدد سكان المقاطعة قد تضاءل إلى أن أصبح خمسة عشر ألف شخص بسبب عمليات سابقة مماثلة ومن هذا القبيل . ففى الفترة بين سنتى ١٨١٤و١٨٢٠ دمرت كافة قراهم أو أحرقت ، وحولت حقولهم إلى مراع . واستعانت هذه الدوقة بالجنود البريطانيين لينفذوا أوامرها . وقد رفضت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . وبهذه الوسيلة استطاعت الدولة أن تستولى على ٧٩٤٫٠٠٠ فدان ، كانت ملكا للعشيرة من أقدم العصور . وخصصت للأهلين ، وكان عددهم ثلاثة آلاف أسرة ، أرضا مساحتها ستة آلاف فدان بجوار ساحل البحر ، أى بمعدل فدانين لكل أسرة . وكانت هذه الأرض بورا لاتغل شيئاً ، ورغما عن ذلك فقد أجرتها الدوقة لأولئك الذين طردتهم من أراضيهم بسعر شلنين ونصف للفدان الواحد ، أما الأراضى التى انتزعتها فقد قسمتها إلى تسعة وعشرين مزرعة كبيرة للأغنام ، وضعت فى كل منها أسرة أحضرتها الدوقة من انجلترا وفى سنة ١٨٢٥ ، حل ١٣١٫٠٠٠ رأس من الأغنام محل ١٥٫٠٠٠ من الغال .

وقد كان يترتب على طرد الفلاحين من أراضيهم وتجريدهم من أدوات الانتاج ، أن تزحف جموعهم إلى مدن وبلدان وطرق انجلترا ، متسولين

فى الطرقات ، ولذلك أصدرت السلطات تشريعات دموية ضد المطرودين كانت ذات طابع من القسوة البالغة . فقد أعدم فى ظل حكم هنرى الثامن فى القرن السادس عشر ٧٢٫٠٠٠ شخص . لتشردهم . وفى القرن الثامن عشر استبدلت عقوبة الاعدام بالنسبة للمتشردين ومن لا مأوى لهم بالسجن فى بيوت العمل التى استحقت أن يطلق عليها « بيوت الرعب » . وأدركت البورجوازية تماما كيف تخضع سكان الريف المطرودين من الأراضى والذين تحولوا إلى حال من التشرد ، إلى نظام العمل المأجور ، وهو النظام الذى يستلزم وجود نوعين معينين من حائزى السلع . فمن جانب أولئك الذين يملكون أدوات الانتاج كما يملكون النقود التى تسمح لهم بالحصول على قوة العمل ، أى الحصول على اليد العاملة . ومن جانب آخر أولئك الذين لا يملكون من الثروة غير قدرتهم على العمل، أى الطبقة العاملة ، وهم الذين تتحقق بالنسبة لهم حرية التصرف فى قوة عملهم والذين يشترط فيهم أن يكونوا متحررين من ناحيتين : أن لا يكونوا عبيدا أو أقنانا أى يجب أن يكونوا من الناحية القانونية البحتة أحرارا فى أن يتصرفوا فى قوة عملهم . وأن لا يملكوا أى أداة للانتاج تستطيع أن تحقق لهم استقلالا اقتصاديا .

كما صاحبت طرد الفلاحين من الأراضى تشريعات هدفت إلى اخضاع هذه اليد العاملة من الفلاحين لظروف العمل فى الصناعة وإلى أن تقبل أيام عمل تطول ساعاتها . وأن تقبل كذلك أجورا منخفضة . فصدرت مع عمليات نزع الأراضى تشريعات حددت الاجور ومنعت زيادتها ففى سنة ١٣٤٩ صدر فى انجلترا قانون يحدد تعريفة الأجور فى الريف والمدن ، وقد نص على أن يؤجر العمال الزراعيين أنفسهم بالعام . أما عمال المدن فقد جعل الحبس عقوبة لمن يدفع لهم أجورا أعلى من المقرر ، كما كان جزاء من يقبل من العمال الأجور العالية أشد وأقسى : وفى سنة ١٣٦٠

زيدت العقوبات وأصبح فى إمكان رب العمل أن يهبط فعلا بالأجور إلى الحد القانونى عن طريق العقاب البدنى . ومن الغريب أن قانون سنة ١٣٤٩ هذا وماتلاه من قوانين ، وإن كان قد حدد الأقصى للأجور إلا أنه لم يحدد الحد الأدنى . وقد بقيت هذه القوانين نافذة حتى القرن السادس عشر . كما صدرت تشريعات منعت قيام أى جمعيات تهدف إلى الربط بين العمال . وهكذا لعبت الدولة دورا أساسيا فى تجميع رأس المال .

وعلى العموم فإن وسائل انتزاع الأراضى من الفلاحين والتى تهدف إلى تحويل المنتج المستقل إلى عامل كادح لم تتم دفعة واحدة بل تعاقبت خلال قرون . فقد بقيت طبقة الفلاحين المستقلين موجودة فى انجلترا حتى نهاية القرن السابع عشر ، ثم أخذت تختفى فى القرن الثامن عشر . فكان عدد من يعملون فى الزراعة فى انجلترا وفقا لتقديرات جريجورى كنج Gregory King فى سنة ١٦٨٨ ، ٤٫٢٥٦٫٠٠٠ بينما كان يعمل فى الصناعة ٢٤٠٫٠٠٠ وفى الحرف والمهن الأخرى ٢٤٦٫٠٠٠ . وفى سنة ١٧٦٩ تحولت هذه النسب تحولا واضحا إذ يقول يونج Young أن المزارعين كانوا يبلغون ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ من السكان بينما كانت الصناعة تستخدم ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ وكانت باقى المهن والحرف تستخدم ١٫٩٠٠٫٠٠٠ (١) .

وإذ كانت وسائل نزع الأراضى ، التى حولت المنتجين المستقلين إلى طبقة عاملة ، هى أهم المظاهر وأكثرها ، وضوحا فى التجميع الأولى لرأس المال ، إلا أن هذا التجميع لم يقتصر على ذلك . فقد كانت الوسائل التى أدت — عدا الناجمة من الأرباح الناشئة عن الانتاج والمبادلات ، إلى أن تتجمع بين أيدى بعض الأفراد — ثروات تساعد على نمو النشاط الرأسمالى تدخل فى نطاق ظواهر هذا التجميع .

---

(١) J. A, Hobson, The evolution of modern capitalism, p. 22

فقد كان الاستحواذ على المعادن النفيسة بواسطة نهب الكنوز التى اكتشفت فى المستعمرات يعد من ظواهر التجميع الأولى لرأس المال ، فاكتشافات الذهب والفضة فى أمريكا ، وأعمال القضاء على السكان الأصليين أو استرقاقهم أو دفنهم فى المناجم ، وبدء أعمال الغزو والنهب فى جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد ، وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق ،كانت الحوادث التى تميز بها فجر العصر الرأسمالى للانتاج . كما كانت عمليات الاستيلاء على الحبوب لخلق حالة من المجاعة ، ثم إعادة بيع هذه الحبوب بعدئذ بأسعار متغالى فيها على نحو ما حدث فى المستعمرات ، تعد بدورها من ظواهر هذا التجميع . ودخلت فى هذا النطاق الحروب الاقتصادية التى هدفت إلى سحق المنافسين ، والاستيلاء على المستعمرات ، والحصول على معاهدات تجارية تحقق المصالح الاقتصادية ، كما كان نظام الحماية الاقتصادية باعتباره وسيلة كانت تضمن بطريقة مصطنعة أرباحا زائدة لبعض الرأسماليين . يعد من بين ظواهر التجميع الأولى لرأس المال .

وعلى أى حال فإن التجميع بأشكاله الرئيسية سالفة الذكر، والذى كان على رأس العوامل المولدة للمجتمع الرأسمالى ، لم ينقطع عن التتابع خلال العصور اللاحقة التالية كما يزيد ويعجل تراكم رأس المال .

انهيار النظام الاقطاعى :

منذ تدعم النظام الاقطاعى ، وثورات الفلاحين ، وكفاحهم ضد النبلاء الاقطاعيين ، يتتابع خلال القرون التى ظل فيها هذا النظام مسيطراً .

فمنذ القرن الحادى عشر فى فرنسا ، والفلاحون — نتيجة لاستيلاء الاقطاعيين على الغابات وغلقها فى وجوههم من الصيد فيها أو الحصول على أخشاب الوقود والبناء ، وهم يقاومون الاقطاعيين محاولين أن يستردوا منهم حقوقهم المسلوبة ، وقصة رو Roman de Rou التى تعطينا صورة للقرن

الحادى عشر يردد الفلاح فيها قوله : « إن السادة لا يقدمون لنا إلا الشر ، لهم كل شيء ويستطيعون كل شيء ، ويأكلون كل شيء . ويجعلوننا نعيش فى فاقة وألم ، فلماذا يتركون معاملين إيانا كذلك . إننا بشر مثلهم ، لنا نفس الأعضاء ، ونفس القامة ، ونفس القوة لنحتمل . ونحن مائة ضد واحد فلندافع عن أنفسنا ضد الفرسان ، ولنجتمع جميعاً ، ولن يصير هناك سيد علينا . وسنستطيع قطع الأشجار ، والقنص فى الغابات ، وصيد السمك فى الغدير . وستظهر إرادتنا فى الغابات ، وفى المروج ، وعلى المياه » .

وفى القرن الرابع عشر هبت جماعات أطلق عليها الجاكيرى Jacgueries فى مقاطعات شمال ووسط فرنسا تكافح ضد إدعاءات النبلاء التى تمنع الفلاحين من استعمال الغابات والاستمتاع بالمياه.

وقام الفلاحون فى نهاية القرن الرابع عشر بثورة امتدت إلى جزء كبير من انجلترا . وانتشر الفلاحون المسلحون ، وعلى رأسهم وات تايلر فى أنحاء البلاد وحطموا منازل السادة الاقطاعيين . كما حطموا الأديرة — واستولوا على مدينة لندن . إلا أن السادة تمكنوا من القضاء على هذه الثورة بالعنف والخداع . فقتل تايلر غدراً . وبعد أن ألقى السادة فى روع الفلاحين أنهم سيعملون على تحقيق أهدافهم ، وعاد الفلاحون إلى أماكنهم ، قامت حملات تأديبية عصفت بالقرى فى قسوة ووحشية .

كما هبت ثورات مماثلة فى ألمانيا منذ ثورة السكسون ضد الإمبراطور هنرى الرابع ، إلى تلك التى قام بها الفلاحون فى سواب Souabe فى عصر لوثر ، حاملين السلاح ضد السادة الذين رفضوا السماح لهم باستعمال الغابات والمياه .

وقامت فى روسيا عدة حروب للفلاحين ، كان يقودها ستيبان زارين فى القرن السابع عشر ، وإميليان يوجاتشيف فى القرن الثامن عشر . وكان الثائرون يطالبون بإلغاء نظام الأقنان وتسليم أراضى للنبلاء ، والدولة إلى

الفلاحين ، وإنهاء السيطرة الاقطاعية .

ومع أن هذه الثورات التى قام بها الفلاحون ضد السادة الاقطاعيين كانت لها أهميتها إذ أنها نسفت أسس الاقطاعية وقادت فى النهاية إلى الغاء نظام الأقنان . إلا أنه نظراً لتلقائية هذه الثورات ، ولأن القائمين بها هم طبقة من صغار الملاك الفرديين المنفصلين الذين لايستطيعون تشكيل برنامج واضح ، أو إقامة تنظيم صلب معين ملتحم كى يواصلوا الكفاح ، فقد استحوذت البورجوازية على ثمار الكفاح الثورى للفلاحين، ووصلت إلى السلطان على أكتاف هؤلاء . فاستفادت البورجوازية الصاعدة من كفاح الفلاحين ضد السادة كى تسرع بسقوط النظام الاقطاعى والقضاء عليه ، ولكى تحل الاستغلال الرأسمالى محل الاستغلال الاقطاعى ، وتستولى على السلطة . وكان الفلاحون فى الثورات البورجوازية هم أهم القوى التى أطاحت بالنظام الاقطاعى . وقد حدث هذا فى خلال الثورة البورجوازية الأولى فى البلاد الواطئة فى القرن السادس عشر ، وأثناء الثورة الانجليزية فى القرن السابع عشر ، والثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر . ومع أن الفلاحين فى سبيل استعادة حقوقهم وأموالهم المسلوبة قد اندفعوا فى الدولة الثورية بهجة جنونية ، وأشعلوا النار فى القصور والطرق الاقطاعية ، إلا أنهم سقطوا فى مخالب الرأسماليين الذين كانوا ينظرون إلى اندفاعاتهم فى استنكار وفى دهشة .

وهكذا وضعت الثورات البورجوازية ، التى أقامت علاقات إنتاج جديدة توافقت مع طابع القوى الانتاجية التى نمت فى أحشاء النظام الاقطاعى ، وضعت نهاية لهذا النظام ، وشيدت سيطرة نظام جديد للملكية هو الملكية البورجوازية ..

الفصل الرابع

الملكية البورجوازية

الصناعة اليدوية :

بدأ الانتاج الرأسمالى ، عندما أصبح رب عمل واحد يستغل عدداً كبيراً من العمال الأجراء المسلوبين من أدوات الانتاج ، والمضطرين إلى بيع قوة عملهم ، وذلك على نطاق أعم وأكثر شمولا ، حتى يغل قدراً كبيراً نسبياً من المنتجات . فقد كان تعدد عمال يشتغلون فى نفس الوقت تحت إمرة رأس المال ، فى نفس المكان ، أو فى نفس ميدان العمل ، بقصد إنتاج نفس الصنف من السلع ، هو نقطة البداية التاريخية للانتاج الرأسمالى (١) وهو ما يطلق عليه التعاون الرأسمالى البسيط ..

ولا جدال فى أن عمل مائة عامل مجتمعين ليس هو فى نفس الوقت عمل مائة عامل متفرقين . فمجرد تجمعهم يعطى لهم قوة جديدة . فالأعمال التى يستحيل أن يقوم بها فرد واحد مثل حمل الأثقال الضخمة ، أو إدارة الطواحين ، تصبح ممكنة إذا ما تعاونت فى القيام بها مجهودات متعددة .

ولا جدال كذلك فى أن مجرد إجتماع العمال سويا ، يمكن أن يشد

(١) J. Benard. Cours d'economie politique à l'Ecole nationale des Assurances. VII leçon.

أزرهم بخلق روح المنافسة بينهم ــ ذلك أن الإنسان كائن اجتماعى ينمى الاتصال الاجتماعى وسائل نشاطه .

ولاشك فى أن اجتماع العمال فى ورشة كبيرة يؤدى إلى توفير النفقات إذ تقل بذلك مصاريف الانشاء ومصاريف الصيانة والوقود والإضاءة وغيرها ، كما يؤدى إلى صغر مساحة الأمكنة والمحلات الصناعية .

وهكذا ولد التعاون الرأسمالى البسيط قوة إنتاجية إجتماعية جديدة ، للعمل . فقد أدى هذا التعاون إلى زيادة إنتاجية العمل ، وسمح لملاك الورش الرأسمالية الأولى ، بصناعة سلع تقل نفقات إنتاجها عن نفقات صغار المنتجين ..

وأدى نمو التعاون الرأسمالى البسيط ، إلى ولادة الصناعة اليدوية ، التى هى تعاون بسيط قائم على تقسيم العمل والتقنية الحرفية .

وقد كانت الصناعة اليدوية هى الشكل الأعلى للانتاج الصناعى فى أوربا ، منذ منتصف القرن السادس عشر ، حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، حيث بدأ ما أطلق عليه الثورة الصناعية .

وقد تم الوصول إلى الصناعة اليدوية عن طريقين ..

أولهما ، تجمع العمال الذين يزاولون حرفا مختلفة بواسطة رأسمال ، وذلك لصناعة سلعة تتطلب تعاون مختلف الحرف ، ومثال ذلك ، صناعة عربة الركوب ، التى كانت تتطلب تعاون عدد كبير من رجال الحرف ، المستقل كل منهم عن الآخر ، كصانع العجلات ، وصانع عدة الحصان ، والحائك ، والمنجد ، وعامل الزجاج ، وصانع الأقفال ، والنقاش .. الخ . وفى هذه الحالة كان يجتمع رجال الحرف فى محل عمل واحد ويقومون لصالح الرأسمالى بالعمل الذى يخرج من يد الواحد منهم إلى الآخر . وهكذا . .

وثانيهما ، تجمع رجال يزاولون نفس الحرفة ، يقيم الرأسمالى الذى

جمعهم ، تقسيما للعمل بينهم ، بمعنى أن كل واحد منهم لا يقوم إلا بجزء من العمل الذى كان يقوم به كاملا من قبل . ومثال ذلك صناعة الإبر ، فقد كان حرفى واحد فى بداية الأمر هو الذى يقوم بصناعة الإبرة كاملة . أما فى الصناعة اليدوية فقد ظهر تخصص فى مختلف عمليات صناعة الإبرة ، وفى نهاية عصر هذه الصناعة اليدوية ، أصبحت عملية تحويل القضيب المعدنى إلى إبرة تمر فى انجلترا ، بين أيدى إثنين وسبعين عاملا ، بل وفى بعض الحالات بين أيدى إثنين وتسعين عاملا جزئياً ..

وعلى العموم فقد أصبح العامل ، حتى فى الشكل الأول ، وهو تجمع حرفيين يزاولون حرفا مختلفة لصناعة سلعة تتطلب تعاون حرفهم ، أصبح لايقوم إلا بجزء من الحرفة الكاملة ، التى كان يمارسها من قبل . وأصبح العمال فى الحالين ، نتيجة لتخصصهم تخصصا ضعيفا ، عمالا جزئيين . وأدى تحول العامل الذى يحترف حرفة كاملة ، إلى عامل جزئى ، إلى زيادة فى القوى الإنتاجية نتيجة لأنه أصبح يتم فى سرعة وإتقان . عملية محددة . .

وكما تحول العامل ، من عامل كامل إلى عامل جزئى ، فإن الأدوات التى كان يستعملها تخصصت بدورها تخصصاً جزئيا ، فبعد أن كان العامل فى الحرفة الكاملة يحوز عدداً ضئيلا من الأدوات التى يستخدمها ويستعملها فى أعمال كثيرة متعددة ، أصبحت الصناعة اليدوية تتطلب أداة خاصة لكل عملية جزئية . ومن ثم تعددت أشكال الأدوات ، وأصبحت كل أداة تتواءم مع عملية محددة واحدة . .

وقد كانت الصناعة اليدوية هى المرحلة الانتقالية بين الانتاج الحرفى والصناعة الآلية الكبيرة [1] . فقد كانت تقترب من الحرفة إذ كان أساسها هو التقنية اليدوية ، كما كانت تقترب من الصناعة الآلية الرأسمالية باعتبارها

(١) أطلق ابراهيم عامر ، فى «ؤلفه ثورة مصر القومية ، عهد المعامل والفبارك» على عهد — الصناعة الآلية الكبيرة ص ٥ مطبوعات دار النديم سنة ١٩٥٧ .

شكلا من أشكال الانتاج الكبير القائم على استغلال العمال الأجراء . .

ومع أن تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية كان يمثل خطوة إلى الأمام فى تقدم قوى المجتمع الانتاجية ، إلا أن قيام هـذه الصناعة على العمل اليدوى ، جعلها غير قادرة تماما على سحق الانتاج الصغير ، فظلت تقوم إلى جانب المصانع اليدوية ، مؤسسات صغيرة متعددة ، ولم يتعد إنتاج هذه الصناعة جانباً ضئيلا من السلع التى ظلت غالبيتها من إنتـاج الحرفيين ، الذين وقعوا بدرجات مختلفة تحت سيطرة الرأسماليين والموزعين وأصحاب المصانع اليدوية . وعلى العموم فان الصناعة اليدوية لم تستطع أن تحتضن الانتاج الاجتماعى فى مجالاته المختلفة ، بل كانت نوعا من البناء الفوقى ظل أساسه الانتاج الصغير بتقنيته البسيطة ، ولذلك كان الدور التاريخى للصناعة اليدوية هو أنها قد خلقت الظروف والامكانيات للانتقال إلى الانتاج الآلى

وقد ترتبت على قيام الصناعة اليدوية وما استتبعته من زيادة فى القوى الانتاجية نتائج هامة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — افترض تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى ، تركز أدوات الانتاج بين يدى الرأسمالى الذى أصبح يملك فى نفس الوقت السلع المصنوعة، إذ لم يعد العامل الأجير ينتج بذاته السلعة ، بل أصبحت هذه الأخيرة هى نتاج العامل الجماعى الذى يمثل مجموعة عمال المصنع اليدوى .

٢ — أدى تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى ، إلى أن أصبح تدريب العامل الجزئى أسهل من تدريب العامل الكامل ، وأسرع منه ، فانخفضت الأجور التى يحصل عليها العمال الجزئيين عما كان يحصل عليه العمال الكاملين من قبل .

٣— أدى تقسيم العمل بما خلقه من عمليات لاتتطلب حذقا ولاتدريبا إلى جانب العمليات الحساسة التى تتطلب أياد ماهرة حاذقة مدربة، إلى إدخال قوى جديدة للعمل فى الانتاج مما سمح بتشغيل الأطفال فى بعض الأعمال .

٤ — ولد تقسيم العمل ، وما استتبعه من خلق عمال متخصصين تخصصاً ضيقا فى تنفيذ عملية محددة تماما بسرعة وبدقة ، إلى العجز والشلل فى مجموعة كاملة من القدرة . فبدلا من العمال الذين كانوا يتطورون تطوراً كاملا ، أصبحت توجد مجموعة من الأدوات التى تتخطى هؤلاء العمال .

٥ — ترتب على تقسيم العمل ، فصل للعمليات الذهنية عن العمليات اليدوية ، وأصبح من مجموع الأفراد الذين يمثلون العامل الجماعى فى الصناعة اليدوية من يقومون بمهمة دراسة تركيب الانتاج وتحليله إلى عناصر بسيطة للوصول إلى إنتاجية أعلى ، بينما لم يعد البعض الآخر كونهم منفذين جزئيين بعيدين تماما عن هذه العمليات الذهنية ، وبذلك أخذت الصناعة اليدوية تصيب العامل بالعجز . فبعد أن كان عامل الحرفة اليدوية تنمو لديه المعرفة والبصر بالأمور والادارة ، ولو إلى حد معقول ، أصبحت هذه الملكات فى الصناعة اليدوية تحتاجها الورشة بصفتها كل واحد . وأصبح الفصل بين العمل الذهنى والعمل اليدوى سلاحا من الطراز الأول فى يد الرأسماليين إذ أمكن بهذا الفصل خلق تعارض بين فئتين من العمال الذين يتضامنون فى الانتاج . ففى العامل الجماعى الذى تمثله المؤسسة يعتبر العامل الذهنى ، عنصراً منتجاً كالعامل اليدوى سواء بسواء ، كما أن مصالحهم يشملها التضامن والوحدة . إلا أن الرأسمالى وقد أعطى بعض الامتيازات للعمل الذهنى ، خلق بذلك نوعا من التعارض بين العمال الذهنيين والعمال اليدويين ، وتحول التضامن الذى كان يجب أن يوحد بينهم إلى نقيضه ، أى إلى نوع من الغيرة وعدم الثقة . ولم يقف هذا التعارض ، الذى بدأ من عصر الصناعة اليدوية ، على النمو والازدياد مع الصناعة الكبيرة حيث يبلغ دور العمال الذهنيين درجة كبيرة من الأهمية .

٦ — جعل تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية من العامل متاعا لرأس المال ، وملكا له إذ أصبح العامل نتيجة لبيعه قوة عمله للرأسمالى ، ونتيجة

لافتقاره إلى الوسائل المادية اللازمة لانتاج السلعة ، عاجزاً عن الاستقلال بعمله ، وانتاج ما يشاء ، وتحول إلى شيء تابع لورشة الرأسمالى .

وقد كان على الصناعة اليدوية بدورها أن تتحول ، وكانت فى تحولها تحمل فى داخلها جرثومة هذا التحول . فقد أصبحت قوة إنتاج هذه الصناعة ضعيفة جداً بالمقارنة مع حاجة السوق لمنتجاتها . كما أنها باعتمادها بعض الشيء على نوع من العمال المتخصصين ، سمحت لهؤلاء العمال أن بأن يكونوا أكثر مقاومة لمطالب رأس المال . ولذلك وجد الرأسمالى وسيلة لتحطيم مقاومة هؤلاء العمال ، هى الآلة ، التى كانت الصناعة اليدوية قد أوجدت فى نفس الوقت الامكانيات لتحسينها . وأدى تحليل عمليات الصناعة إلى عمليات جزئية بسيطة ، إلى تنفيذ أهم هذه العمليات بواسطة أدوات أوتوماتيكية . كما استطاعت الصناعة اليدوية أن تقوم بصنع قطع عديدة ضرورية ولازمة لبناء الآلات المعقدة . وبذلك تم الوثوب إلى خطوة جديدة . . فى الوقت الذى اخترعت فيه هذه الآلات ، تبعت الصناعة الآلية الصناعة اليدوية ، وكان هذا بداية ثورة صناعية كبيرة . . .

الصناعة الكبيرة :

تمت فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر التحولات التقنية التى ميزت انحلال عصر الصناعة اليدوية ، وبداية الصناعة الكبيرة . فقد أدت الغزوات الاستعمارية ونجاح السياسة الخارجية إلى فتح أسواق أكثر اتساعا أمام انجلترا ، بينما ترك النظام السياسى الميدان حراً للبورجوازية ، وكانت هذه هى الأسباب الجوهرية التى بدأت بها الثورة فى انجلترا .

فى سنة ١٧٣٣ زادت آلة النسيج ذات المكوك الطائر التى اخترعها جون كاى من سرعة الانتاج . ولما لم يكن لدى النساجين الخيط الكافى ،

إذا كان الخيط حتى ذلك الوقت ينسج بواسطة المغازل ، فقد بدأت سلسلة من الاختراعات أدت إلى ظهور أنوال الغزل الدائم لآركرايت في سنة ١٧٧١ ثم إلى الأنوال اليدوية لكرمبتون . ولما أصبح النسيج متأخراً نتيجة لهذا التقدم في الغزل ، اخترع كارتريت في سنة ١٧٨٥ الأنوال الميكانيكية التي أمكن بها مسايرة التقدم .

وقد كانت هذه الأنوال في بداية الأمر تؤجر إلى عمال منزليين ، وخصوصا في الريف . ثم أخذت ورش الغزل تقام على طول مجاري المياه التي بها مساقط تستطيع إدارة الجلة المائية ..

وقد أصبح نظام المصانع الذي حل محل الصناعة اليدوية مسيطراً في شمال انجلترا ، وخلق هذا النظام صناعة متحررة من كل القيود الطائفية ، صناعة كبيرة رأسمالية ، ثورية في تقنيتها ، كما في نموها وتطورها .

وعند ما أقيمت الآلات المتعددة ، وقصرت القوة الانسانية ومجاري الأنهار عن إدارتها ، دعت الحاجة إلى ضرورة اختراع قوة محركة قادرة على التوافق مع هذه الحاجات الجديدة ، فقدم جيمس وات آلته البخارية الأولى في سنة ١٨٧٥ (١) . وقاد إستخدام الآلة البخارية إلى أهم الأعمال في الثورة الصناعية ، فقد أمكن نتيجة لذلك إستخراج الفحم على نطاق واسع بعد أن كان استخراجه ما يزال سطحياً إذ كانت المياه تغرق المناجم التي تفحر في باطن الأرض ، حتى أمكن بواسطة المضخة البخارية التخلص من مياه المناجم ، وبالتالي تحقيق نمو سريع لاستخراج الفحم . كما أمكن كذلك حل مشكلة النقل فقد اخترعت القضبان التي يمكن دفع العربات

---

(١) كانت فكرة الآلة البخارية معروفة منذ وقت طويل ، فقد قام دينيس بابان Denis Papin (١٦٤٧ — ١٧١٤) بأعمال هامة في هذا النطاق في بداية القرن الثامن عشر . ولكن في ذلك العصر لم يكن الاستخدام الصناعي للبخار قد أصبح بعد حاجة وضرورة تاريخية ، ولذلك فان هذا الاختراع العلمي لم تلحقه نتائج سريعة عاجلة .

عليها . وكانت هـذه القضبان فى بداية الأمر من الخشب ثم صنعت من الحديد . وسمحت المضخات البخارية بتزايد استخراج الحديد والنحاس والقصدير فاستخدمت هذه المعادن فى بناء القضبان والآلات . كما أدت التحولات التى حدثت فى صناعة التعدين إلى استخدام الـكوك فى الأفران بدلا من الخشب والفحم الخشبى ، وظهرت الأفران العالية التى أمكن بواسطتها الحصول على الحديد النقى ، وولدت من ثم صناعة الحديد الـكبرى فى انجلترا فى سنة ١٧٨٤ . ولا يعنى قيام هـذه الصناعة الـكبرى أن البناء الاقتصادى لصناعات الحديد المختلفة ، كان واحداً ، إذ كان يوجد إلى جانب سادة الحـديد الذين يملـكون صناعات ضخمة معـدة إعداداً قوياً بالآلات ، عدد من العمال المنزليين والورش التى تقوم على أساس الصناعة اليدوية ، يباشرون صناعات التحويل مثل صناعة السكاكين والآلات الصغيرة .. الخ إلا أنه على أى حال كانت الحقيقة الجوهرية الواضحة هى ولادة الصناعة الـكبيرة التى امتدت شيئاً فشيئاً إلى مختلف فروع الانتاج المعدنى ..

وإذ كان من المسلم به أن التحول التقنى لأحد فروع الانتاج ، يمتـد إلى غيره من الفروع الأخرى ، التى تتقدم بدورها من الناحية التقنية ، وتـكون كذلك ذات تأثير على الفرع الأول الذى أثر فيها ، أى أن نشاطا مستمرا متبادلا يحدث بين فروع الانتاج المختلفة ، فان ظهور الآلات قد أحدثت تعديلا شديداً فى مجرى التطور ، إذ ظهرت تحولات تقنية كثيرة خلقت فى واقع الأمر ثورة صناعية حقيقية .

وكانت القاعدة التقنية والمادية للثورة الصناعية هى الآلة . ولذلك فإننا نرى الوقوف قليلا عنـد مفهوم الآلة ، إذ من الخطأ الاعتقاد بأنهـا أداة تحركها قوة أخرى غير قوة الإنسان ، كالحيوان ، والماء ، والريح ، والبخار ، والـكهرباء ، والبترول . إذ وفقاً لهذا القول يعتبر المحراث الذى

تجره الماشية آلة بينما أن ماكينات الغزل التي يديرها الإنسان تعتبر أدوات ولكي نفهم الفرق بين الأداة والآلة يجب أن نفحص هذه الأخيرة في شكلها المتطور. فهي تتكون من ثلاثة أجزاء المحرك Le moteur. وجهاز نقل الحركة La transmission وآلة التشغيل Machine outile والجزء الأول هو القوة الدافعة، ويولد ما يلزم من قوة محركة، كما تفعل الآلة البخارية، أو يستمد الطاقة من قوة طبيعية خارجية موجودة من قبل، كما تستمد العجلة المائية القوة المحركة من المياه المتساقطة، والطاحون الهوائي من الريح . . . الخ.

ويقوم جهاز النقل بتنظيم الحركة وتغيير شكلها إذا لزم الأمر وتوزيعها ونقلها إلى آلة التشغيل، وهو مكون من أعمدة المحاور وعجل التروس والطارات والسيور والأحزمة والتروس الصغيرة.. الخ. وعلة وجود هذه الأشياء المحركة والناقلة، أنها تدفع آلة التشغيل الفعلية وتنقل إليها الحركة التي تمكنها من تغيير ومعالجة المادة الخام بالشكل الملائم. وقد اعتمدت ثورة القرن الثامن عشر الصناعية على هذا الجزء الأخير من جهاز الآلة الكامل. إذ الواقع أن آلة التشغيل، كانت هي نقطة الابتداء في حلول الصناعة الآلية محل الحرفة اليدوية أو الصناعية اليدوية. وقد بدأت آلة التشغيل هذه باحتوائها، ولو في صورة معدلة، على الأجهزة، والأدوات التي كان يشتغل بها العامل في نظامي الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية. وأصبحت هذه الأجهزة والأوات أدوات ميكانيكية بدلا من أن كان الإنسان يشتغل بها. فقد بدأت الآلة بجملتها إما كنسخة ميكانيكية معدلة، من عصر الحرفة اليدوية، كما في حالة النول البخاري، وإما أن في تركيبها ما يذكرنا بأشياء قديمة كالمغازل في آلة الغزل، والمناشير في آلة النشر، وهكذا. وكانت هذه العدد في بداية عصر الصناعة الكبيرة ينتجها رجال الحرف اليدوية، أو عمال الصناعة اليدوية ثم توصل بآلة التشغيل

التى تصنعها الصناعة الميكانيكية . وأصبحت آلة التشغيل تؤدى عن طريق العدد المتصلة بها العمل الذى كان يؤديه العامل اليدوى من قبل بواسطة عدد من نفس النوع .

وعلى العموم ، فان جوهر المسألة واحد ، سواء جاءت القوة المحركة عن طريق الإنسان أو الآلة . فالآلة تعتبر كذلك فى اللحظة التى تنتقل فيها إدارة الأدوات من الإنسان إلى جهاز آلى . والفرق واضح حتى لوظل الإنسان هو القوة المحركة الأولى للآلة .

ومنذ ذلك الوقت لم يتوقف التقدم ، فاستخدمت قوات محركة جديدة هى الكهرباء والمحرك النفاث والذرة . وترجع العملية التاريخية التى ولدت الصناعة الكبيرة إلى عدة عوامل . فصناعة الآلات لم تكن ممكنة إلا نتيجة لتقسيم العمل ، وللاصلاحات التقنية التى أدخلتها الصناعة اليدوية .

فعندما اتسع نطاق بناء الآلات ، أصبحت الصناعة اليدوية غير كافية أكثر فأكثر لبناء الآلات الأكثر تعقيداً ، والأكثر عدداً ، والأكثر قوة ، والتى تتطلبها الصناعة . وظهرت مشاكل تقنية جديدة . وأصبح من الضرورى أن ينسف الاستغلال الميكانيكى القاعدة المادية التى كان يتطور على أساسها ، أو بمعنى آخر يجب الوصول إلى صناعة الآلات بواسطة الآلات . ثم أخذ الانقلاب الذى أحدثته الآلة فى طريقة إنتاج فرع من فروع الصناعة يمتد ويقترب شيئاً فشيئاً إلى باقى الفروع الأخرى .

ومنذ بداية الثورة الصناعية ، فى إنجلترا ، لم يتوقف على الاطلاق إكتشاف التقنية الجديدة ، أو اختراع آلات جديدة . وأخذت الرأسمالية تحول باستمرار ظروف الإنتاج ، تدفعها فى ذلك المنافسة ، والرغبة فى كسب مزايا إنتاج سلع بتكاليف أقل . فالبرجوازية ما كانت لتستطيع الاستمرار فى الوجود دون أن تخلق ثورة مستمرة فى أدوات الإنتاج ، أو بمعنى آخر فى ظروف الإنتاج ، أى فى كل العلاقات الاجتماعية . ومع أن

الابقاء على الظروف القديمة للانتاج كان على العكس من ذلك هو الشرط الأول لوجود كل الطبقات الصناعية السابقة ، فإن الانقلاب الدائم للانتاج ، وزعزعة كل النظام الاجتماعى ، وبث الإثارة ، وعدم الضمان الدائمين ، كانت هى المظاهر التى ميزت ولادة العصر البورجوازى عن كل العصور السابقة عليه .

ومنذ ظهرت الآلة بدا أنها أكثر الوسائل قدرة على اقتصاد جهد الأفراد ، ومع ذلك فإن الرأسماليين لم يستعملونها لهذا الهدف . وإنما ليزيدوا فقط مما يحصلون عليه من فائض القيمة فى شكل أرباح ، ولهذا السبب تقف زيادة عدد الأيدى العاملة ورخصها عقبة فى وجه الآلات . فمن المشاهد فى كثير من البلاد المستعمرة أن الرجال والنسوة يقومون بأشق الأعمال ، كنقل الأحمال الثقيلة وسحب السفن فى الأنهار ، بينما تستطيع الآلات البسيطة أن تقوم بهذه الأعمال . ولكن تكاليف شراء وصيانة هذه الآلات تصبح أكثر كلفة من الأيدى العاملة التى تكاد تكون دون مقابل . ولم تتجه الآلة منذ بدايتها فى ظل النظام الرأسمالى إلى خدمة الإنسان ، وإنما كانت وسيلة لاستخدام الأيدى العاملة بطريقة تولد مزيدا من الربح .

وقد كان للآلة ، أو بمعنى آخر للصناعة الكبيرة ، تأثير على العمال من عدة نواحى . فقد ابتلعت هذه الصناعة قوة عمل النسوة والأطفال . فبعد أن أهدرت الآلة قيمة القوة العضلية ، وسمحت باستخدام عمال ليست لديهم قوة عضلية كبيرة ، مكتفية بأن يتمتعوا بأعضاء أكثر مرونة ، وعندما استحوذ رأس المال على الآلة . أدى ذلك إلى استخدام النسوة ، واستخدام الأطفال . ولذلك لوحظ أن عدد الأطفال الذين يبلغون من الخامسة إلى الرابعة عشرة ، والذين كانوا يعملون فى صناعة القطن فى انجلترا فى سنة ١٨٤٠ من أربعة عشر ساعة إلى سبعة عشر ساعة يوميا . كان

يبلغ ۱٥۰٫۰۰۰ طفل (۱). كما قد لا يدرك الكثيرون ممن يملكون السجاجيد الفارسية، أن المصانع التى نسجت لهم هذه السجاجيد الإيرانية تشغل الأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم، بل لايدركون كذلك أن هؤلاء الأطفال يصابون وهم فى الرابعة عشرة من عمرهم، بأمراض العيون، ويموت الكثيرون منهم بمرض السل وهم فى العشرين بسبب إستنشاقهم أتربة الصوف خلال عدة سنوات.

وقد كان هدف الرأسمالى من استخدامه قوى عديدة للعمل من العائلة هو خفض قيمة قوة العمل. ذلك أنه عندما كان يدفع مقابل قوة عمل العامل، كان يعطيه، أى يعطى العامل، وسيلة إعالة عائلته. وإذا كانت العائلة جميعها تشتغل فى الإنتاج، فان وان كان مجموع ما يحصل عليه أعضاء العائلة من أجر يصبح مرتفعا قليلا عن الأجر الذى كان يدفع من قبل لواحد فقط، إلا أنه كان يحصل بذلك على قوى متعددة للعمل بأجر منخفض. وقد تحول العامل من جراء ذلك إلى تاجر للعبيد، إذ بعد أن كان يبيع من قبل قوته على العمل، أصبح يقدم للرأسمالى أفراد عائلته أى أصبح يبيع زوجته وأولاده. ويروى لنا أ. فيليب، أن الآباء فى الهند كانوا لا يترددون فى دفع أطفالهم، وكان القانون يحدد ساعات عملهم بست ساعات، إلى العمل فى مصنعين فى نفس الوقت، أى أنهم كانوا يشتغلون يوم عمل كامل كالبالغين. وفى بعض المقاطعات، وعلى الخصوص مقاطعة أحمد أباد خلق استخدام الأطفال وسيلة بيع وشراء حقيقية للأطفال، تعرف بإسم Sethi System إذ يجول بعض الأشخاص فى

---

(۱) يقول أوستلر أحد نواب ذلك العصر: «يالنكد هؤلاء العبيد.. هؤلاء الـ ۳٥٫۰۰۰ طفلا العاملين فى مصانع نسيج لانكشير.. إن الآلة الانسانية التى تعرف الألم وتتعرض للتحطيم قيدت بالآلة الحديدية التى لا تعرف الألم أو الاجهاد» — عن مقدمة كامل زهيرى، لكتاب «بدلا من الخوف»، لأنيورين بيفان، ص ۸.

القرى ويطلبون من الآباء أن يؤجروا لهم أولادهم لمدة خمسة سنوات فى مقابل مبلغ إجمالى يدفع فورا يبلغ ٣٠ أو ٤٠ روبية . وكان هؤلاء الأطفال يستخدمون فى المصانع ويستولى من تسلمهم من أبيهم على أجورهم مقابل تقديمه لهم ما يكفيهم بالكاد من طعام حتى لا يموتوا من الجوع أو الإنهاك قبل نهاية السنوات الخمس (١) .

وقد ولد استخدام النساء والأطفال فى الصناعة فيهم إنحلالا خلقياً ، الأمر الذى اضطر البرلمان الإنجليزى نتيجة للانهيار الفكرى للرجال الذين تحولوا منذ صغرهم إلى مجرد أدوات مخصصة لإنتاج أرباح الرأسماليين إلى التدخل ووضع حد لهذا الاستغلال البشع للأطفال . ويرجع أول قانون يحمى هؤلاء الأطفال إلى ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ ، وقد نص على عدم السماح للأطفال الذين يقلون عن سن الثمانية سنوات بالعمل فى المصانع ، وعلى تحديد ساعات العمل للأطفال من سن الثامنة إلى سن الثانية عشر باثنتى عشر ساعة يومياً على الأكثر . ورغم صدور هذا القانون فانه لم يطبق ، وبقى من الناحية الواقعية الفعلية معطلا مهملا . ثم صدر فى سنة ١٨٦٢ قانون فى يوم ٢ نوفمبر بشأن عمل الأطفال والبنات القاصرات والنسوة ، نص على أن لا يعمل من هؤلاء إحدى عشرة ساعة يوميا إلا من بلغ إثنتى عشر سنة ، كما نص بالنسبة للعمل الليلى ، أى الذى يبدأ من الساعة التاسعة مساء ، وينتهى فى الساعة الخامسة صباحاً ، على أن لا يسمح بهذا العمل إلا لمن زاد سنه عن ثلاثة عشر سنة . .

ومن ناحية أخرى ، أخذت الآلة تشجع على إطالة يوم العمل ، وأصبحت بذلك وسيلة فعالة لإطالة يوم العمل عما يزيد عن كل الحدود الطبيعية . ويرجع ذلك لسببين ، أولهما أن حركة الأدوات التى تسيرها الآلة قد

---

(١) A, Philip, Les ouvriers dans l'inde, in Annales d'Histoire Economique et Sociale t, 11, 1930

أصبحت مستقلة عن إدارة العامل ، فليس على هـذا الأخـير إلا أن يدير ويشرف على الآلة التى ما كان يصيبها التعب أبدا . وثانيهمـا أن الآلة ، فضلا عن أنها تستهلك من الناحية المادية بالاستعمال ، فانها تستهلك كذلك من الناحية المعنوية . فالثمن الذى يدفعه الرأسمالى فى الآلة من الممكن أن ينخفض بعد فترة وجيزة نتيجة لما يدخل على صنع هذه الآلة من تغيرات فعند ما تظهر فى السوق آلات جديدة أحسن من هذه الآلة وأكثر دقة منها ، فإن قيمة الآلات القديمة تنخفض بسرعة . ولذلك كان من مصلحة الرأسمالى فى فترة قوة الآلة وشبابها أن يشغلها بأقل قدر من التوقف . وكذلك كان الرأسمالى الذى يدخل قبل غيره آلة جـديدة ، يحصل على قوة إنتاجية أكثر من الآخرين ويتمتع بالنسبة لهم بميزة مؤقتة وامتياز يجب أن يستغله إلى أقصى الحدود . ومن ثم يلجأ إلى إطالة يوم العمل .

وترتبت على إطالة يوم العمل نتائج خطيرة إذ أدت هذه الإطالة إلى انهيار أحوال العمال الصحية والجسمانية والذهنية . مما دفع بالدولة . ونتيجة لكفاح وصراع العمال فى سبيل مصالحهم ، إلى التدخل وتحديد ساعات قانونية للعمل ، ومع ذلك فقد ظل الرأسماليون ، يتصيدون الفرص للافتئات على حقوق العمال فى ساعات عملهم المحددة والتى اكتسبوها بالدم والدموع والفاشية تعطينا مثلا واضحا على ذلك . فقد جاء فى تقرير الإتهام للمحكمة الأمريكية لجرائم الحرب فى نورمبرج ضد كروب فون بوهلن Krupp Von Bohlen وضد المديرين الرئيسيين فى مؤسسة كروب فى المادة ١٧٥ من مواد الاتهام أن العمال الأجانب وأسرى الحرب والمعتقلين فى معسكرات الاعتقال ، رغما عما كانوا عليه من ضعف ووهن نتيجة لعدم كفاية ما كان يقدم إليهم من أطعمة ، وما كانوا يتدثرون به من ملابس . ونتيجة لعـدم تمتعهم بالراحات والعناية الطبية كانوا يجبرون على القيام بعمل متزايد بالقياس إلى ساعات العمل العادية فضـلا عن أن العمال الأجانب وأسرى الحرب

كانوا كثيراً ما يمنعون من الطعام طوال يوم عمل يبلغ إثنى عشرة ساعة .

وعلى العموم فإنه عندما اضطرت الدولة إلى التدخل وتحديد ساعات قانونية للعمل، وعندما أصبح من غير المباح لرأس المال ، فى أغلب الأحيان ، استخدام وسيلة اطالة يوم العمل كطريقة لتنمية فائض القيمة فقد اتجه رأس المال فى اتجاه آخر ، فأصبح يطالب العامل الذى لم يعد فى استطاعته تشغيله أكثر من الساعات التى حددها القانون ، بمزيد من العناية ، وبأن يكون عمله أكثر سرعة ، بمعنى أنه كان يطالب العامل بأن يبذل من الجهد الانسانى خلال ثمانى ساعات ما كان يبذله فى خلال عشرة أو اثنتى عشر ساعة من قبل . وقد ساعدت الآلة الرأسماليين كثيرا فى جعل العمل أكثر حدة ، وكان ذلك يحدث بطريقتين ، إما بزيادة سرعة سير الآلات ، أو باجبار العامل على أن يقوم بمراقبة عدد أكبر من الآلات . وترتب على ذلك أن ازداد العمال إنهاكاً ، إلى حد أنه أصبح من المتعين بعد ذلك تقليل جديد لساعات العمل ، صحبته رغم ذلك زيادة جديدة فى حدة العمل . وقد كان الرأسمالى فى سبيل زيادة حدة العمل ، التى يجب أن لا تخلط بينها وبين زيادة الانتاجية الناجمة عن تحسين الأدوات ، يطبق نظام الغرامات . ومن أمثلة ذلك جدول غرامات — مصنع تيلدسلى Teyldesley بالقرب من مانشستر الذى كان ينص فى سنة ١٨٣٢ على أن يخصم « شلن » من كل عامل غزل « يفتح نافذة ، أو يوجد قذرا خلال العمل ، أو يغتسل فى خلال فترة العمل ، أو يضع آنية الزيت فى غير مكانها ، أو يوقد الغاز قبل الموعد ، أو يقوم بالغزل فى ضوء الغاز مبكراً ، أو يفتح كثيرا صنبور الغاز ، أو يحدث صفيرا أثناء العمل » . كما كان على كل عامل غزل فى هذا المصنع فى ذلك الوقت أن يحضر بديلا عنه يقوم بعمله خير قيام إذا ما اعتذر عن الحضور أو القيام بالعمل لأى سبب ، فإن لم يحضر هذا البديل كان يلزم بأن يدفع يوميا ستة شلنات مقابل خسارة القوة الميكانيكية . كما كانت لائحة .

مصانع كريسو Creusot فى سنة ١٨٧٠ تقضى بتوقيع غرامة قدرها خمسين فرنكا على العامل الذى لا يثنى بزميله . وكانت غرامات هذا المصنع تبتلع فى بعض الأحيان من الأجر البالغ قدره ثلاثين فرنكا ، ستة وعشرين(١). بل وتضمن تقرير الاتهام ضد كروب فى مادته الثامنة والخمسين أن إدارة المؤسسة كانت خلال الحرب الماضية تأمر بمنع الطعام عن كل أجنبى مدنى يبدو أنه يضيع وقته خلال ساعات العمل .

وقد خلقت الآلة كذلك نوعا من الفروق فى مستوى العمال إذ أنها قامت بفصل العمل الذهنى عن العمل اليدوى . فالمصنع يبدو ، قبل كل شيء ، مجموعة من الآلات التى تهيمن على العامل . وبعد أن كانت مهارة العامل اليدوية فى الصناعة اليدوية تلعب دوراً هاما فى الانتاج ، حلت الآلة فى الصناعة الكبيرة محل حذق العامل . ولم يعد من المهم أن يعهد إلى عامل بنفس المهمة طوال حياته ، بل أصبح من الممكن أن ينتقل من خدمة إحدى الآلات إلى آلة أخرى فى يسر وسهولة . ولذلك أوجد الفصل بين العمل الذهنى والعمل اليدوى تبعية تدريجية حازمة للعمال داخل المصنع .

كما كان للنمو العام للانتاجية الذى نشأ عن تحسين الآلات نتيجة أخرى هى أنه حول عددا من العمال تزايد باستمرار الى عاطلين . فقد أدى طرد العمال من المصانع نتيجة لتقدم الآلة الى الالقاء بهم إلى سوق العمل . وأصبح تزايد العمال الذين لا يجدون عملا فى هذا السوق يسمح للرأسماليين بأن يشتروا قوة عمل الذين يعرضون ذلك بثمن يقل عن قيمته (٢) . وبالتالى كان يزداد مركز الرأسماليين أمام هذا الجيش من العاطلين قوة . ذلك أن من بين أولئك العاطلين الذين يضنيهم الفقر والجوع من هم على

---

(١) E, Dolléans, Histoire du mouvment ouvrier, t, I, pp, 26—27

(٢) I. Lapidus et K. Ostrovitianov, Précis d'économie politique, pp. 313—314 (1929)

استعداد لبيع قدرتهم على العمل بأى ثمن ، مهما كان هذا الثمن منخفضا .
وعلى أى حال فإنه بغض النظر عن أوقات الأزمات بمعناها الصحيح ، فإن البطالة قد أصبحت تميل إلى أن تكون طابعاً جوهريا ودائما للنظام الرأسمالى . وإحصاء عدد العمال العاطلين ونسبتهم إلى مجموع العمال فى انجلترا فى السنوات من ١٩٢١ إلى ١٩٣١ يعطينا مثلا واضحا على ذلك . ففى يناير سنة ١٩٢١ كان عدد العاطلين ١٫٠١٠٫٠٠٠ أى بنسبة ٦٫٤ ٪ . وفى يناير سنة ١٩٢٢ كان عدد العمال العاطلين ٢٫٠٠٣٫٠٠٠ ، أى بنسبة ١٤٫٢ ٪ ، وفى يناير سنة ١٩٢٣ بلغ عدد العاطلين ١٫٥١١٫٠٠٠ ،أى بنسبة ١٣٫٣ ٪ ، وفى يناير سنة ١٩٢٤ بلغ عدد هؤلاء ١٫٢٨٦٫٠٠٠ ، أى بنسبة ١١٫٩٪ ، وفى يناير سنة ١٩٢٥ بلغ عددهم ١٫٢٥٢٫٠٠٠ ، أى بنسبة ١١٫٢ ٪ ، وفى يناير سنة ١٩٢٦ كان العاطلون يبلغون ١٫٢٥٢٫٠٠٠ ، أى بنسبة ١١٫١٪ . وفى يناير سنة ١٩٢٧ بلغ عددهم ١٫٤٩٦٫٠٠٠ عامل ، أى بنسبة ١٢٫١ ٪ . وفى يناير سنة ١٩٢٨ كان عددهم ١٫٣٣٦٫٠٠٠ أى بنسبة ١٠٫٧٪ . وفى يناير سنة ١٩٢٩ كان عدد العاطلين ١٫٤٥٣٫٠٠٠ ، أى بنسبة ١٢٫١٪ . وفى سنة ١٩٣٠ بلغ هذا العدد ١٫٤٧٩٫٠٠٠ ،أى بنسبة ١٢٫٦٪ . وفى يناير سنة ١٩٣١ كان هذا العدد ٢٫٦٦٣٫٠٠٠ ، أى بنسبة ١٢٫٦٪ (١) . بل وأشار هنرى كلود إلى أن عدد العاطلين فى الولايات المتحدة لم ينقص منذ سنة ١٩٠٦ حتى الوقت الحاضر عن مليونين إلا فى أوقات الحرب (٢) . وقد بلغ فى سنة ١٩٤٦ ٢٫٢٧٠٫٠٠٠ ، وفى سنة ١٩٤٧ بلغ ٢٫١٤٢٫٠٠٠ (٣) ، وفى شهر مارس سنة ١٩٥٠ ، بلغ ٦٫٦٠٠٫٠٠٠ . وقد كان استخدام

---

(١) A. Siegfried. La crise britannique au XXe Siecle. 6e ed. 1941

(٢) Henri Claude. Nouvel avant-guerre

(٣) Monthly Bulletin of Statistics. U. N. Sep. 1948

الآلة كذلك فى فرع من فروع الصناعة ، يؤدى فى بداية الأمر إلى زيادة الأيدى العاملة فى فروع الانتاج الأخرى التى يحتاجها انتاج هذا الفرع ، ولكن ما أن كانت تلك الفروع تستخدم بدورها الآلات حتى كانت هى كذلك تلقى بعدد كبير من قوى العمل التى كانت تستخدمها . ولم يستطع أى اقتصادى من الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم أن ينكر أثر الآلات هذا على استخدام العمال ، بل إن أكثر هؤلاء الاقتصاديين جدية ليعزون أنفسهم بمقولة أن العمال الذين يلقى بهم الانتاج الآلى ينتهون بعد فترة ليست بطويلة إلى الحصول على عمل جديد .

كما كان يترتب فى بداية الأمر على انتاج سلعة من السلع على نطاق واسع بواسطة الآلة ، أن يزداد عدد أولئك الذين كانوا يقومون بتحويل وتشغيل هذه السلعة بوسائل غير ميكانيكية . ولكن ما أن تدخل الآلة فى انتاج هؤلاء حتى تلقى بمجاميع غفيرة منهم بعيدا عن ميدان الانتاج . فانتاج الأقمشة بواسطة الآلة كان يزيد فى بداية الأمر عدد الخياطين والخياطات حتى حل اليوم الذى دخلت فيه الآلة — « ماكينة الخياطة » — فى عملهم فحطمت الكثيرين منهم .

كما ترتب على ما حققه إدخال الانتاج الآلى فى فروع معينة للصناعة من أرباح كبيرة ، أن كانت تنشأ حمى عامة بالنسبة لرءوس الأموال التى حاولت أن تستغل فى هذه الفروع للصناعة ، ثم أخذت تبدو هذه الظاهرة كذلك فى الفروع الأخرى عندما كان يدخلها بدورها الانتاج الآلى [1] .

كما أن الانتاج ، وقد أخذ ينمو بسرعة كبيرة نتيجة لاستخدام الآلات ، أصبح يتطلب موادا أولية ومخرجا أو طريقا لترويج السلع . وأمكن الوصول إلى هذه الطرق لترويج السلع فى البلاد المستعمرة ، حيث قامت

---

(١) Lapidus et Ostrovitianov, p, 60 المرجع السابق.

منتجات الصناعة الآلية بمنافسة منتجات الحرفيين، وانتصرت عليها .واضطرت هذه المستعمرات، سواء أكان ذلك بإرادتها أو رغما عنها ، إلى أن تتخصص فى إنتاج المواد الأولية اللازمة للدولة المستعمرة . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ماحدث من تحطيم النساجين فى الهند فى نفس الوقت الذى اتسع فيه إنتاج القطن فى تلك البلاد ، وماحدث فى استراليا عندمادفعت قوى العمل الزائدة فى بريطانيا إلى المستعمرات لتقوم بتجهيز المواد الأولية اللازمة للصناعة، فزاد إنتاج الصوف فى استراليا .

وعلى العموم فإنه وإن كان الاستخدام الرأسمالى للآلة ، قد خلق مزيداً من البؤس وعدم الضمان للطبقة العاملة ، كما ولد أشد أشكال الاستغلال وضوحا ، فانه قد أعلن وأوضح رغم ذلك — وهذا هو المظهر الانسانى الوضعى للصناعة الكبيرة — عن تحول كامل لظروف العمال .

فقد انتهى استغلال الأطفال البشع فى الصناعة الكبيرة باعتباره خطرا على مصالح رأس المال . فالأطفال الجهلة غير المتعلمين ، لا يستطيعون أن يصبحوا عند ما يصلون إلى سن البلوغ ، إن وصلوا إلى ذلك ، عمالا صالحين . ولذلك كان من مصلحة الرأسماليين أن يزودوهم بحد أدنى للتعليم الأولى ، حتى يستطيعوا تحسين العمل فى المصنع . كما كان من مصلحة الرأسماليين كذلك أن يضعوا حداً أدنى للتربية الجسمانية للأطفال ، حتى لا يصبح هؤلاء عاجزين عن العمل الصناعى ، أو الخدمة العسكرية . وعلى أى حال فإن ما قامت به الدول الرأسمالية فى الفترات الأخيرة من إجراءات فى سبيل تحقيق التعليم الذهنى والتربية الجسمانية ، لا يعنى التحول الكامل للأحوال الذهنية والصحية للأطفال ، إذ أن هذه الاجراءات كان طابعها التدقيق ، فقد كان التعليم الذى تحقق لأطفال الشعب فى واقع الأمر محدودا وقصيرا جدا .

كما أن الصناعة الحديثة ، وإن كانت قد جذبت الأطفال والنسوة إلى

ميدان الانتاج ، وخلقت بذلك ما خلقته من آثار مشئومة بتحليلها العائلة ، وتحويلها الآباء إلى تجار رقيق ، إلا أن هذا الشقاء كله كان له جانب إيجابي هو أن الآلة قد حطمت بذلك العائلة القديمة ، وخلقت الظروف المادية لمساواة حقيقية بين الجنسين . .

الزراعة الرأسمالية :

أحدثت الصناعة الكبيرة انقلابا فى الزراعة وفى العلاقات الاجتماعية للمشتغلين بالانتاج الزراعى . فقد أصبح استخدام الآلات فى الزراعة لا يخلو بدوره من المساوىء الجثمانية بالنسبة للعامل الزراعى مثلما أحدثته الآلات عند استخدامها فى المصانع . وقد كان أعظم الآثار التى أحدثتها الصناعة الكبيرة فى ميدان الزراعة ، هى أنها حطمت الحاجز الذى يحمى المجتمع القديم ألا وهو الفلاح الحر ، وأحلت محله العامل الأجير . وبهذه الطريقة نشأ التعادل بين التحولات الاجتماعية ونواحى التعارض بكل من الريف والمدينة. فحلت الأساليب العلمية القائمة على أساس التقدم التقنى محل الأساليب العتيقة فى الزراعة . كما أدى الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج إلى الفصل التام للاتحاد الذى كان يربط الزراعة والصناعة اليدوية فى عهد طفولتها . وأخذ يعمل فى نفس الوقت على خلق الشروط والأحوال المادية اللازمة لقيام التوافق بين الزراعة والصناعة الآلية . وكما أدت التحولات فى عملية إنتاج الصناعة اليدوية إلى سحق المنتجين ، وسيطرة أدوات العمل على العامل مما أدى إلى استغلاله وإفقاره ، أدت التحولات التى حدثت فى مجال الانتاج الزراعى إلى تحطيم حيوية العامل الزراعى وحريته واستقلاله الفردى ، وتفرق العمال الزراعيون فى مساحات واسعة ، مما أدى إلى إضعاف قوة مقاومتهم .

تحول الرأسمالية الى امبريالية :

أخذ الانتاج الصناعى ينمو نمواً هائلا،واتسم بتزايد فى الأيدى العاملة ، كما اتسم على الخصوص بنمو أكثر تزايدا فى انتاجية العمل . وفى نفس الوقت الذى كان الانتاج فيه ينمو ويزداد ، كان يتركز بسرعة فى المنشآت القوية التى انتهت بأن أصبحت تقبض على احتكار يكاد يكون كاملاً فى فروع عديدة للانتاج . وهكذا حدث الانتقال من المنافسة الحرة إلى الاحتكارات وأصبح هذا التحول إحدى الظواهر ذات الأهمية الكبرى إن لم تكن أهم الظواهر فى الاقتصاد الرأسمالى .

ولم يحدث التركز فقط بين المنشآت المتشابهة،ولكنه حدث بين مؤسسات يكمل بعضها البعض ، وهو ما أصبح يطلق عليه الهيئة المتحدة.ولهذه الهيئة المتحدة مزايا عديدة فقد سمحت بالاستغناء عن مراحل من التجارة ، كما أنها أصبحت تضمن استقرارا أكثر للأرباح ، وأصبحت تقدم تحولات تقنية للانتاج تعتبر مصادر جديدة للربح فضلا عن أنها أخذت فى زيادة قوة مقاومة المؤسسات فى أوقات الأزمات .

وإذ كانت ولادة الاحتكار هى ظاهرة حتمية للرأسمالية ، إلا أنه لا يمكن القول بأن الرأسمالية الاحتكارية تعتبر رأسمالية جديدة ، وعلى أى حال فقد أخذت هذه الرأسمالية تتقدم فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ولكنها لم تصبح ذات طابع عام مسيطر إلا فى بداية القرن العشرين .

وإذا بحثنا تطور الرأسمالية الذى أدى إلى الاحتكار ، نستطيع أن نميز مراحل متعددة . فالمرحلة السابقة على سنة ١٨٦٠ يمكن اعتبارها ما قبل تاريخ الرأسمالية الاحتكارية . ولم تظهر الأشكال الأولى الواضحة للاحتكار إلا من سنة ١٨٦٠ . ففى هذه الفترة ، وإن بدا النشاط واضحاً فى إنشاء هيئات المنتجين ، إلا أن ذلك ظل استثناء للقاعدة العامة . إذ كان

هذا العصر يعتبر عصر إزدهار المنافسة الحرة . وقد ساعدت أزمة سنة ١٨٧٠؛ والضغط الطويل الذى تلاها على تركز رأس المال بابتلاع المؤسسات الضعيفة . وبدت المؤسسات الاحتكارية فى شكلين أساسيين، الكارتلات والترستات. فالكارتلات هى اتفاقات بين مؤسسات كبيرة من أجل تقسيم السوق وتحديد ما ينتج من السلع ، وتحديد أسعار البيع ، وقد تكون فى بعض الأحيان اتفاقات لتقسيم الأرباح . أما الترستات فهى تركز لمؤسسات متشابهة أو متكاملة تحت إدارة موحدة ، مكونة بذلك مؤسسة واحدة ضخمة . وقد جاء بجريدة التجارة والنشر التجارية (١) ، التى كانت تصدر فى نيويورك بعددها الصادر فى مارس سنة ١٨٩٩ ، أن عدد الترستات التى كانت موجودة فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت يبلغ ٣٥٣ ترستا ذات أهمية واعتبار ، وأن رأسمالها الشامل يبلغ ٨٤٢ ر ٨٨٣ ر ٨٣٢ و٥ دولارا . وكانت أهم هذه الترستات هى التى تعمل فى ميدان الفحم ، وتكرير السكر ، والنقل ، والتلغراف ، والبترول (٢) . ولم يكن رأس مال أى واحد من هذه الترستات يقل عن ٧٠ مليونا من الدولارات . وقد أصبح ترست ستاندرد أويل الذى أنشىء فى سنة ١٨٧٢ يستحوذ فى سنة ١٨٩٩ على كل الأنابيب التى تمتد فى بعض الأحيان مسافة ٥٠٠ أو ٦٠٠ كيلو متر ، والتى تربط بين أماكن الإنتاج ، أى حقول البترول ، فى بنسلفانيا وأوهيو ، وبين معامل التكرير الكائنة على ساحل الأطلنطى ، أو على شواطىء البحيرات الكبيرة . وكانت معامل التكرير هذه مملوكة للترست ، أو بمعنى آخر ، أن تسعة أشخاص كانوا يملكون رأس المال الضخم الذى يبلغ أكثر من مائة مليون دولار . أما ترست تكرير السكر الذى

---

(١) Journal of Commerce and Commercial Bulletin

(٢) أهم هذه الترستات The Reading Coal Company, The Joint traffic Association, The American Sugar refining Company, The Western Union Telegraph Company, The Standerd Oil Company,

تكون على أساس حماية التعريفة الجمركية ، فقد أصبح في سنة ١٩٠٠ يحتكر كل صناعة تكرير السكر . بمعنى أنه كانت توجد في سنة ١٨٨٠ ، ٤٩ مؤسسة من مؤسسات التكرير تملك رأس مال قدره ٢٧ مليون دولار فأصبح هذا الترست الذى اشترى سككاً حديدية ومصانع من كل الأنواع كى يدعم احتكاره ، يستحوذ على ٣٧٥ مليون دولار . وكذلك كان الحال بالنسبة لترست الصلب الذى تكون فى سنة ١٨٩٧ بين كارنيجى ، وروكفلر ملك البترول ومناجم الحديد .

وهكذا ظهر حتى نهاية القرن عصر تكونت فيه فى كل البلدان الرأسمالية المتقدمة ، دون توقف ، أشكال جديدة للاحتكار ، انتهت بالسيطرة على مجموع الانتاج . ومنذ بداية القرن العشرين أصبح الاحتكار هو الشكل المسيطر فى الصناعة . ويعطينا إميل ڤاندر ڤلد مثلا لما كانت عليه الاحتكارات فى سنة ١٩٠٠ فى الولايات المتحدة من تغلغل فى الحياة الاقتصادية بأسرها ، فيقول انه إذا فرضنا أن شخصا تناول طعام العشاء فى أحد مطاعم نيويورك أو فيلاديلفيا ، فإن الجرسون عندما يقدم له قبل الطعام مشروب الويسكى ، فانما يقدم له مشروبا يخضع لسيطرة ترست الويسكى Whisky Trust البالغ رأسماله ٣٥ مليون دولار ، ثم يقدم له الشوربة بعدئذ ، وهى من منتجات ترست لحوم البقر بشيكاغو Beef Trust ، ويبلغ رأسماله ١٠٠ مليون دولار ، ثم يعقب الشوربة المحار وهو منتجات Ayster Trust ، ويبلغ رأسماله ٥ مليون دولار ، وإذا طلب الزبون فاتح الشهية كالكرفس والفجل والزيتون ، فإن الجرسون سيقدم له ما ينتجه ترست منتجات المزارع والألبان Farm and dairy product Trust ، الذى يبلغ رأسماله ١٥ مليون دولار ، وعندما يتناول السمك سيكون ذلك من منتجات ترست السمك Fish Trust ويبلغ رأسماله ٢٠ مليون دولار ، أما المشويات فإنها من منتجات ترست الدواجن Fowls Trust الذى يبلغ رأسماله ٢٠ مليون دولار ، وإذا تناول

بعد ذلك الزبون الحلوى كالبودنج ، فإنه يكون قد تناول منتجات ترست الدقيق الأمريكى American Flour Company البالغ رأسماله ١٢٠ مليون دولار ، أما إذا تناول الفاكهة فإنه سيكون قد تعامل مع ترست الفاكهة الأمريكى American Fruit Company الذى يبلغ رأسماله ١٠٠ مليون دولار ، وإذا احتسى القهوة بعد ذلك فإنه يكون قد استهلك منتجات ترست البن Coffee Syndicate البالغ رأسماله ٦٠ مليون دولار ، ولا شك فى أنه سيختم طعامه بتدخين سيجار ، سيكون بدوره من منتجات ترست الطباق Tobacco Trust الذى يبلغ رأسماله ٧٥ مليون دولار (١) . وبعد أزمة سنة ١٩٠٣ أصبحت الاحتكارات إحدى أسس الحياة الاقتصادية كلها ، وتحولت الرأسمالية إلى سيطرة احتكارية استعمارية ، أى إلى امبريالية . ففى الولايات المتحدة بلغ عدد العمال الذين تستخدمهم المشروعات الكبيرة التى يزيد إنتاج الواحدة منها على مليون دولار ٢,٥ مليون عامل فى سنة ١٩٠٤ من عدد العمال البالغ ٦,٩ مليون ، أى بنسبة ٣٦,٢ ٪ . وكان إنتاج هذه المشروعات الكبيرة يبلغ ٢١,٦ بليون دولار من مجموع الانتاج الكلى البالغ ٤٢ بليون دولار ، أى بنسبة ٤٩,٢ ٪ . وفى سنة ١٩٢٣ بلغ مجموع العمال فى مختلف المشروعات ٨,٦ مليون ، كان مجموع عمال المشروعات الكبيرة ٥ مليون أى بنسبة ٥٦,٨ ٪ ، وبلغ الانتاج الكلى ٦٠,٦ بليون دولار ، كان إنتاج المشروعات الكبيرة يبلغ ٤٠,٢ بليون دولار ، أى بنسبة ٦٦,٣ ٪ . وفى سنة ١٩٢٩ كان مجموع العمال يبلغ ٨,٨ مليون عامل كان منهم ٥,١ مليون يشتغلون فى المشروعات الكبيرة ، أى بنسبة ٥٨ ٪ ، كما أصبح إنتاج المشروعات الكبيرة يبلغ ٤٨,٨ بليون دولار من مجموع إنتاج المشروعات جميعا ، والذى كان يبلغ ٧٠,٤ بليون دولار ، أى بنسبة ٦٩,٣ ٪ .

---

(١) Emile Vandervelde, Le Collectivisme et l'Evolution Industrielle p. 90 (1906).

وفى ألمانيا ، بينما كان مجموع المشروعات الانتاجية فى سنة ١٩٢٥ ٣٫٤٨٩٫٣٧٤ كانت المشروعات الكبيرة التى يزيد عدد عمالها عن الألف عامل تبلغ ١١٢٢ ، أى بنسبة ٠٣٢ر٠٪ ، وكان مجموع العمال ١٨٫٧ مليون عامل يستخدم منهم فى المشروعات الكبيرة ٢٫٥ مليون ، أى بنسبة ١٣٫٤٪ ، كما كانت نسبة القوة المحركة فى المشروعات الكبرى ٤١٫٢ ٪ ، وكانت نسبة المحركات الكهربائية فى تلك المشروعات تبلغ ٤١٫٦٪ ، وبينما أصبح مجموع المشروعات فى سنة ١٩٣٣ ، ٣٫٥٤١٫٨٠٩ ، كانت المشروعات الكبيرة منها ٦٣٩ ، أى بنسبة ٠١٨ر٠٪ ، وبينما كان مجموع العمال فى جميع المشروعات ١٤٫٦ مليون ، كان عمال المشروعات الكبيرة ١٫٢٢ مليون عامل ، أى بنسبة ٨٫٤٪ ، كما كانت نسبة القوة المحركة فى المشروعات الكبرى ٣٢٫٤٪ ، ونسبة المحركات الكهربائية ٣١٫٧٪ .

وقد كانت النتيجة الجوهرية لهذا التحول فى الاقتصاد ، هى أن الظاهرة الاجتماعية للانتاج قد بدت واضحة قوية ، وانتهى الشكل القديم للمنافسة الحرة بين أرباب عمل متفرقين لا اتصال بينهم ، ولا يعرف كل منهم الآخر ، وينتجون لسوق مجهولة بالنسبة لهم . وأخذ التركز يتزايد إلى حد جعل من المستطاع عمل تقدير تقريبى لكل مصادر المواد الأولية فى بلد ما ، بل وفى عدة بلاد ، أو فى العالم أجمع .

ولم يقتصر الأمر على هذه التقديرات ، بل إن هذه التكوينات الاحتكارية الضخمة استحوذت على مصادر المواد الأولية ، وأصبح من الممكن تقدير طاقة الأسواق على الاستيعاب بصفة تقريبية . واستولت الاحتكارات على الأيدى العاملة المتخصصة ، مثل أكفأ المهندسين ، كما استولت على طرق النقل ووسائله ، كالسكك الحديدية وخطوط الملاحة .

وأخذت المؤسسات الاحتكارية تفرض تجاه المؤسسات الضعيفة التى تحاول إخضاعها ، طرقا من النشاط غاية فى القوة تجعل الصراع بينهما غير

متكافىء ، فمنعت الاحتكارات عن منافسيها المواد الخام، بل وفى بعض الأحيان كانت تمنع عنها الأيدى العاملة اللازمة ، بما كانت تعقده من اتفاقات بين اتحادات العمال، تتعهد بمقتضاها هذه الأخيرة بأن لا تسمح لأعضائها بالعمل إلا فى المشروعات الأعضاء فى اتحادات المنتجين ، كما كانت تمنع عنها وسائل المواصلات ، بل وكانت تمنع العملاء أنفسهم ، وذلك بطريقين : إما بالاتفاق مع المشترين ، أو بخفض الأسعار بطريقة منظمة خفضاً لا تستطيع مؤسسة صغيرة أن تتحمله لفترة طويلة . وفى سبيل إدراك هذه الغاية ، كانت الاحتكارات تنفق الملايين كى تبيع السلع بأقل من تكاليف إنتاجها . كما استطاعت فضلا عن ذلك ، بتعاونها مع البنوك ، منع القروض عن المؤسسات الضعيفة ، وأخذ من ثم التنافس بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة ، أى بين المشروعات المتقدمة تقنيا ، والمشروعات التى دونها من هذه الناحية ، ينعدم . وأخذت الاحتكارات تسعى إلى خنق من لا يرضخ لسلطانها وإرادتها .

وترتب على نمو الاحتكارات أن أصبحت بدورها سببا لزيادة عدم التوازن بين فروع الانتاج الاجتماعى ، إذا نظرنا إليه فى مجموعه . فقد انهارت ، من ناحية ، الفروع الضعيفة أمام مغالاة الفروع التى قويت بالاحتكار ، مما أدى إلى عظم التفاوت بين الزراعة والصناعة ، من حيث درجة التقدم . وبدأ الصراع يدب كذلك بين مختلف فروع الاحتكار التى أخذت تعمل فى إصرار ، ودون توقف ، على أن تخضع لنفوذها مؤسسات أخرى جاهدة كذلك على أن تحتفظ لنفسها بأكبر قدر ممكن من الربح . وبعد أن كانت توجد دائما فى ظل المنافسة الحرة مساواة فى الربح بين مختلف فروع الانتاج ، أخذ نطاق هذه المساواة فى ظل نظام الاحتكار يضيق وينعدم . وأصبحت الاحتكارات من القوة بحيث أنها استطاعت نتيجة لأهمية نفوذها ، أن تنتزع النصيب الأوفر من فائض القيمة الذى يمثل العمل

الاضافى للعمال . وكان ذلك يتم بطبيعة الحال على حساب المنافسين ، الذين انعدمت لديهم وسائل المقاومة . وهكذا منع الاحتكار المنافسة داخل نطاق الفرع المحتكر واستخدم فى المنافسة التى تقع خارج نطاقه طرقا شديدة العنف والقسوة تعتبر الحرب نتيجة لها .

وقد ترتب على هذا التزايد فى عدم التوازن أن أصبحت الأزمات الاقتصادية أكثر عمقا . فقد أدى استخدام الرأسماليون نتيجة للتقدم الفنى لآلات أكثر قدرة على الانتاج ، إلى أن أخذت هذه الآلات تلقى بكميات كبيرة من المواد الاستهلاكية فى الأسواق ، وأدى هذا التحسن كذلك ، وفى نفس الوقت ، إلى خلق وفر فى الأيدى العاملة ، أى ألقى بالتالى بجزء من العمال بعيداً عن ميدان الانتاج ، وارتفاع الأجور فى فترات الرخاء الذى يصاحب صناعة واستخدام وسائل الانتاج المخصصة لصنع أدوات الاستهلاك ، يكون دائما عديم الجدوى بالمقارنة مع تزايد القوى الانتاجية إذ عندما تصل السلع الاستهلاكية إلى السوق فانها تتخطى تماما القدرة الشرائية للعمال ، وينشأ من ثم الكساد والانخفاض فى الأسعار ، فتقفل المصانع ، وتزداد البطالة ، ويتعطل العمال ، وتنقص من ثم قدرتهم الشرائية ، فتتحطم الاسعار ، وتتوالى التفاليس ، ويصبح الانتاج مشلولا عاجزاً إلى الوقت الذى يصبح فيه على قدر من الانخفاض يتطابق مع إمكانيات الاستهلاك المخفضة . وفى هذه اللحظة تبدأ حلقة اقتصادية جديدة . فتبدأ بعض المؤسسات فى تجديد آلاتها لتنتج بتكلفة أقل . ويثير هذا التجديد لرأس المال بداية للاحياء . فتجديد الآلات يزيد الطلب على المنتجات ، فترتفع الأسعار شيئاً فشيئاً ، ويأخذ هذا الاحياء فى التقدم فى مختلف فروع الأنتاج . فترتفع الاسعار بسرعة ويحقق هذا الاحياء الرخاء . ولكن الانتاج المتزايد يجد نفسه مرة أخرى من جديد فى تناقض مع امكانيات استهلاك العمال ، فتنفجر أزمة جديدة .

وقد كانت هـذه الأزمات تمثل فى نفس الوقت جانباً إيجابياً بالنسبة للمؤسسات الاحتكارية ، فهى فضلا عن تحطيمها المنافسين الضعاف ، قد أخذت تزيد من ثم التركز ، وبالتالى دعمت قوى الاحتكارات . فقد أثرت أزمة سنة ١٩٠٠ مثلا فى المصانع غير الداخلة فى نطاق الاحتكارات ، والتى تكونت فى أوج عهد الرخاء الصناعى ، فقد أخذ مركز هذه المشروعات يتحرج نتيجة لهبوط الأسعار ونقص الطلب . ولم يؤثر هذان العاملان على الإطلاق فى المشروعات الكبيرة الاحتكارية ، وإن كان قد أثر فى بعض الأحيان ، إلا أن هذا التأثير كان لفترات وجيزة . ولذلك حدث أن ترتب على أزمة سنة ١٩٠٠ تركز فى الإنتاج ، أعظم مما حدث على أثر الأزمات السابقة كأزمة سنة ١٨٧٣ ، إذ أحدثت هذه الأخيرة نوعا من الانتخاب الطبيعى بالنسبة للمشروعات الأفضل إعدادا من غيرها ، ولكن نظراً لمستوى التطور التقنى فى ذلك الوقت لم يستطع هذا الانتخاب أن يجعل المشروعات التى اجتازت الأزمة بنجاح فى مركز احتكارى .

ولم يقتصر الأمر على الأزمات الاقتصادية ، بل تعداها إلى الحروب . ولذلك فإنه عندما قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ ، أخذ التركز يتزايد . وكان مرجع ذلك أن الحرب قد أوضحت عدم استواء التقدم بين الصناعات الثقيلة والخفيفة وبين الصناعات الجديدة والقديمة . وأدى نقص الأيدى العاملة أثناء الحرب إلى التوسع فى استخدام الآلات وتطبيق نظام الإنتاج الكبير ، ولما انتهت الحرب أخذت القوى الانتاجية للرأسمالية تزداد سرعة فى الصناعات والبلدان المميزة من قبل بارتفاع مستوى مركزة الإنتاج ، وتبعاً لذلك زادت أهمية هذه البلدان وهذه الصناعات ، مما تضمن فى ذاته مستوى عاليا من التركز ، كما ساعد على هذا التركز ما حدث من تغيرات تقنية هامة ، فضلا عما ولده الصراع التنافسى بوجه خاص بسبب اشتداد مشكلة الأسواق ونمو الاحتكار ، إذ أن انكماش

الأسواق قد عجل بإفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وامتصاص الكبيرة لها . كما أن نمو الاحتكار قد دفعه إلى خنق ما ينافسه . وعلى العموم فإن الاحتكارات كانت أثناء الحرب هى حجر الزاوية فى تنظيم الدولة للصناعة ، مما قوى مركز هذه الاحتكارات ، فاستغلت ذلك لتوسيع نطاق سيطرتها ، كما أن الأرباح الهائلة التى هيأتها الحرب لعدد قليل من المحتكرين ، والتضخم الذى حدث فى السنوات الأولى بعد الحرب ، بحيث حصل البعض فى شهور قلائل على ثروات هامة ، كانت من العوامل التى زادت فى مركزة رأس المال إلى حد كبير . وقد كان أسرع الاحتكارات ملحوظا فى صناعة المواد الكيماوية وفى صناعة السيارات . فبين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٢٦ كان يوجد فى الولايات المتحدة ما لا يقل عن ١٨١ شركة لصنع سيارات الركاب ، وفى سنة ١٩٢٦ نقص عدد هذه الشركات إلى ٤٤ شركة . وفى سنة ١٩٣٠ أصبح تسعين فى المائة من إنتاج هذه السيارات تقوم به ست شركات بقيت موجودة فى حلبة الانتاج فى ظفر وانتصار [١] . وفى بريطانيا أخذ عدد المنشآت التى تقوم بصناعة السيارات ينقص ، فانخفض إلى الثلث من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٤٦ ، وأصبح التطاحن الحقيقى يقوم اليوم بين منشئتين هما بريتش موتور British Motor Corporation ، وهى تنتج حوالى نصف منتجات بريطانيا من السيارات . وفورد ، وهى مؤسسة تابعة لشركة فورد الأمريكية ، وهى تنتج حوالى الربع [٢] .

ولم يقتصر الأمر كذلك على الحروب . بل امتد إلى التقلبات النقدية ، ونشاط الدولة على وجه العموم ، إذ نمت هذه جميعها تركز رأس المال فى أيدى المحتكرين .

---

(١) Since 1900, Bark and Blake (1947)

(٢) T. Qaronovitch, Monoply, p. 35

وإذ أدت الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية، إلى أن اتخذ الإنتاج الاجتماعى الكامل واجتذب الاحتكار الرأسماليين بشكل ما رغما عن إرادتهم وعن ضمائرهم ، إلى تنظيم اجتماعى جديد يمثل تحولا من المنافسة الحرة إلى الإنتاج الاجتماعى الكامل ، فإن الإنتاج ، وإن كان يمثل المظهر الإجتماعى الواسع. إلا أن التملك قد بقى خاصا فرديا. ولم تصبح هذه التنظيمات الضخمة للانتاج، والتى اعتمدت عليها الحياة الجماعية ، مملوكة ملكية اجتماعية ، ولكنها ظلت مملوكة لبضعة أفراد يستخدمونها وفق هواهم ، لا من أجل الحاجات العامة ، بل من أجل زيادة أرباحهم . ولقد ذكرت لنا مجلة وزارة التجارة الأمريكية Survey of Current Buisness أن أرباح الشركات الأمريكية فى إزدياد مستمر، إذ زادت الأرباح الصناعية لهـذه الشركات بعض خصم الضرائب منذ سنة ١٩٣٧ على النحو الآتى :

ففى سنة ١٩٣٧ بلغت ٤٫٦٨٥ مليون دولار . وفى سـنة ١٩٣٨ بلغت ٢٫٢٨٩ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٣٩ بلغت ٥٫٠٠٥ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٠ بلغت ٦٫٤٤٧ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤١ بلغت ٩٫٣٨٦ مليون دولار ، وفى سـنة ١٩٤٢ بلغت ٩٫٤٣٢ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٢ بلغت ١٠٫٣٦٣ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٤ ٩٫٩٢٨ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٥ بلغ ٨٫٩٣٩ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٦ بلغ ١٢٫٥٣٩ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٧ بلغ ١٧٫٤٠٠ مليون دولار ، مع ملاحظة أن الانخفاض المشاهد فى سنة ١٩٤٤ ، وفى سنة ١٩٤٥ ، يرجع إلى التمهل فى مطالب التسليح ، بمعنى أن الأرباح قد زادت فى سنة ١٩٤٧ عنها فى سنة ١٩٣٧ بنسبة ٣٧٠ ٪.

ولعبت البنوك بدورها دورا جوهريا أساسيا فى تكوين الاحتكارات فبعد أن كانت الوظيفة الأولى الرئيسية للبنوك هى قيامها بالوساطة فى إتمام عمليات الدفع ، وكانت فى قيامها بذلك تحول رأس المال العاطل إلى رأس

مالاً عاملا ، أى يدر ربحا ، وتجمع كل أنواع الدخول لتضعها تحت تصرف الطبقة الرأسمالية ، أخذت نتيجة لنمو وتطور العمليات المصرفية تنظم رءوس الأموال التى أصبحت فائضة شيئاً فشيئاً ، وتلعب بذلك دورها فى تكوين الاحتكارات . ففى نهاية سنة ١٩٠٩ كانت تسعة من البنوك الألمانية والمصارف المرتبطة بها تستحوذ على ٨٣ ٪ من مجموع رأس المال المودع فى البنوك الألمانية ، وكان بنك دويتش يسيطر هو والمصارف المرتبطة به على ٣٠٠٠ مليون مارك .

ولم تلجأ البنوك الكبيرة فى بادىء الأمر إلى ابتلاع البنوك الصغيرة وإنما كانت تخضعها لهيمنتها وتدخلها فى نطاق مجموعاتها وتلحقها بها وفقا لطريقة المساهمة التى أصبحت تسمح لها بأن تدير فى الخفاء أو فى العلانية نشاط بنك من البنوك بامتلاكها جزءا من رأس ماله فقط . وهكذا تكونت بسرعة شبكة معقدة من البنوك المسيطرة والبنوك الخاضعة التى أخذت تدير من الناحية العملية كل نشاط تجارة النقود فى البلادالرأسمالية المتقدمة . فبعد الحرب العالمية الأولى أخذت الودائع تزداد زيادة لا مثيل لها ، وكانت الزيادة فى أهمية الاحتكارات الكبرى فى النظام المصرفى ، وفى الدور الذى تلعبه البنوك أعظم سرعة ، فقد امتصت ستة بنوك ألمانية كبيرة فى السنوات من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٣٣ ، ١٩١ بنكا بفروعها البالغة ١٦٩٩ . كما حدث أن تناقص عدد البنوك الكبرى المسيطرة على موارد الائتمان فى البلد،فقد هبط العدد فى ألمانيا من تسعة إلىأربعة بنوك، بينما زاد نصيبها من الودائع من ٤٩ ٪ فى سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ إلى ٦٣ ٪ فى سنة ١٩٣١ . وزادت فروع البنوك هذه ، فبعد أن كان لبنوك برلين الستة ٤٥٠ فرعا ، أصبح لثلاث منها فقط ٨٤٤ فرعا فى سنة١٩٣٢ . وفى انجلترا كانت أربعة وعشرون بنكا تستحوذ فىسنة ١٩٠٠ على ٦٨٫٢ ٪ من مجموع الودائع فى البنوك ، وفى سنة ١٩٢٠ أصبحت

خمسة بنوك تستحوذ على ٨٣ ٪ من مجموع الودائع ، وفى سنة ١٩٥١ أصبحت خمسة بنوك تهيمن على ٨٦ ٪ من مجموع الودائع . وهكذا أصبحت مصادر ضخمة خاضعة لإشراف عدد قليل من بنوك الودائع الكبيرة. وقد حصلت هذه البنوك الخمسة خلال سنة ١٩٥٣ على ١٠ ملايين من الجنيهات كأرباح ، إذا استثنينا ما أضافته هذه البنوك إلى الاحتياطى، وهو ما أنقصته من الأرباح ، والذى يبلغ بدوره مبلغا ضخما (١) .

وترتب على التركز الكبير فى رءوس الأموال النقدية الجاهزة فى البنوك ، أن تحول أصحاب رءوس الأموال المتفرقين إلى رأس مال جماعى. ولم يكن ذلك يعنى أن هؤلاء الرأسماليين المتفرقين هم الذين يديرون شئون هذا الرأسمال الجماعى ، وإنما كان مديرو البنوك هم الذين يرسمون طرقا فعالة للنشاط الذى أصبح يختلف كثيرا عن نشاط البنوك البدائية .

وأصبحت البنوك تكشف بفحصها حسابات عملائها الجارية عن المركز الاقتصادى الحقيقى لهؤلاء العملاء ، واستطاعت بقبولها أو رفضها إقراضهم. أن تدعم مركزهم وتشجعهم ، أو أن تقضى عليهم وتخنقهم ، وذلك وفقا لصالحها . وبدت البنوك من ثم قوى ضخمة مستقلة ، تهيمن على فروع تتزايد باستمرار من فروع الانتاج ، وأدى المرور من رأسمالية المنافسة الحرة إلى الإمبريالية ، إلى أن أخذت البنوك تسيطر أكثر فأكثر على الإنتاج الاجتماعى ، وأصبحت وسيلة فعالة لإدارة الحياة الاقتصادية ، ولكن ذلك لم يعد كونه وظيفة شكلية . فالبنوك كغيرها من الاحتكارات الصناعية ، لا تحمى إلا المصالح الخاصة ، ولا تؤدى قوتها إلا إلى زيادة خطورتها .

وأصبحت البنوك ، وهى مؤسسات ضخمة ذات طابع خاص ، تتخذ نفس الطريق الذى تتبعه الاحتكارات ، بمعنى أنها مالت دائما إلى التركز ، وإلى تكوين جماعات مالية تضيق حدودها باستمرار ، فقد أصبحت البنوك

---

(١) S. Aoronovitch, p: 47 المرجع السابق :

التي بقيت على رأس الاقتصاد الرأسمالي نتيجة لعملية التركز، تعمل على عقد اتفاقات احتكارية، أي ترست بنوك، ففي أمريكا لم تعد تسعة بنوك هي التي تسيطر على العمليات المصرفية، بل أصبحت بنكين اثنين كبيرين، هما بنكي المليونيرين مورجان وروكفلر. وبلغت أرباح هذا الأخير حداً بالغ الضخامة، حتى كتب تيبورمند عنه في كتابه «قوة العالم في الميزان»، مصوراً ما عليه من ثراء، قائلا: «إنه قد تبرع وحده كإحسان بمبلغ يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن ما كان يمكنه أن يجنيه ألف عامل من عمال مصانع القنب في كالكتا، لو أنهم قد بدأوا في وضع مجموع أجورهم الكلية مع بعضهم البعض، قبل أن يوضع حجر الأساس في كنيسة نوتردام دي باري — بخمسين سنة. إذ لو أننا أخذنا متوسط أجر العامل اليومي وهو يبلغ ٣٠ دولارا شهريا كأساس، لوضح لنا أن هذا المبلغ يوازي قيمة قوة عمل الألف عامل خلال ٨٣٣ عاما[1]». وهي صورة توضح لنا في جلاء مدى ما يستحوذ عليه هؤلاء الرأسماليون المصرفيون من أرباح طائلة.

وترتب على تزايد قوة البنوك، تسللها أكثر فأكثر في الحياة الصناعية، فلم تعد تقنع بإقراض رءوس الأموال، وانما شاركت مباشرة في تكوين وتوظيف المؤسسات الصناعية، فأصبحت تستحوذ على حصص تأسيس وأسهم ممتازة في تلك المؤسسات، وقامت بتعيين أعضاء مجالس الادارة في المؤسسات الكبيرة. وبالتالي أخذت مقابل ذلك في مجلس إدارتها ممثلين لهذه المؤسسات الاحتكارية، ففي انجلترا يوجد لشركات كاردز Canards ممثلين في بنوك ميدلاند ووستمنستر ومارتين، كما يوجد لشركة البترول الانجليزية الايرانية ممثلين في مجالس إدارات بنوك ميدلاند واللويدز، وناشيونال بروفينشيال. كما أن لشركة فيكرز ممثلين في بنوك باركليز

---

(١) Tibor Mende. World Power in the Balance. p. 38

ولويدز ومورجان وجرينفيل . ولمؤسسة جست وكين ونيتلفولد ممثلين في بنوك ميدلاند ، ولويدز ، ووستمنستر .

بل ووصلت البنوك أخيرا إلى درجة من القوة ، بحيث أنها أصبحت تضع رجالها في مراكز إدارة الدولة ، أو تعين في مجالس إدارتها رجالا سياسيين يمكن أن يكون لهم نفوذ . وتعطينا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مثلا واضحا على ذلك. فكل الرجال السياسيين الذين هم في الحكم ممثلون للبنوك الاحتكارية الكبيرة ، وفي نفس الوقت ممثلون للترستات الصناعية الرئيسية. ويقول فرانك هانجن، وأوتون زيتشكا في كتابهما الحرب الخفية من أجل البترول[1] : « إن الرئيس ودرو ويلسون Woodrow Wilson رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يبدو نبياً المثاليين كان في نفس الوقت حليفا غير واع للمصالح الكبيرة، ولهذا كان ويلسون يبدو بجوار ديترنج وروكفلر ، وقد كان كل منهما شخصية هادفة ، تعرف ما تريده ولا تبخل على الوسائل التي تحصل بها على ماتحتاجه وترغبه ، كان ويلسون ، يبدو شخصية مذبذبة مترنحة ، كأن على عينيه سحابة، وكان يسير في نفس الطريق ، فقد سار إلى الحرب مع ألمانيا في سنة ١٩١٧ ،وحارب كل تلك الحرب المجيدة من أجل أصحاب المصارف العالميين،ومن أجل مصالح صانعي الأسلحة ، ومع ذلك فقد كان يتكلم في صراحة عن الديموقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ! » .

وفي انجلترا كانت حكومة المحافظين التي رأسها تشرشل تعتبر بصراحة وبطريقة مباشرة خادمة أمينة للرأسمالية الاحتكارية ، ويظهر لنا ذلك مابين هذه الحكومة المحافظة وبين الاحتكارية من صلة ، فبين أعضاء حكومة المحافظين من كان يعمل في إدارة بعض الاحتكارات. فالسير أنطوني إيدن وزير الخارجية وقتئذ كان عضوا في إدارة بنك وستمنستر وشركة

(١) The Secret War for Oil, by, Frank C. Hanighen and Anton Zischka p. 18 (1935)

فيوتكس للتأمين. وكان السير ر.أ. بتلر فى شركة كورتولدز Courtaulds ، وكان أوليفرليتلتون وكيل وزارة المستعمرات فى شركات أليانس للتأمين والمعادن البريطانية وصهر المعادن الامبراطورية ، وكان لورد سالسبرى فى بنك وستمنستر ، ولورد وولتون فى شركة برمنهجام للأسلحة الصغيرة وشركة رويال للتأمين وترست لويس للاستثمار . وإذ كان الدستور البريطانى يوجب على الوزراء أن يتركوا عضوية الشركات عند دخولهم الوزارة ، إلا أن هذا الدستور لم يمنع عودتهم إليها بعد خروجهم من الحكم ، وهذا هو مايحدث بالفعل ، فضلا عن أن الدستور لايقضى بتنازلهم ، عندما يتقلدون مناصبهم عما يحملونه من أسهم هذه المؤسسات الاحتكارية [1] .

وقد ترتب على اكتمال التداخل بين رأس المال المصرفى ورأس المال الصناعى ، أن ظهرشكل جديد من رأس المال،هو مايطلق عليه رأس المال المالى ، وتحولت الاحتكارات الرأسمالية إلى سيطرة أقلية من أرباب المال، وذلك فى ظل انتاج السلع والملكية الخاصة .

وأخذ رأس المال المالى فى سبيل زيادة ثرائه ، ولكى ينتزع أرباحا طائلة ، يقوم بعمليات إصدار السندات وطرح أسهم الشركات ، وعقد القروض للدول . وقد حققت هذه العمليات أرباحاً هامة دون أية مجازفة ودون جهد . ففى فرنسا كانت أربعة من أقوى البنوك تتمتع باحتكار مطلق لا احتكار نسبى فى إصدار السندات ، وكان احتكارها هذا يضمن لها الحصول على أرباح طائلة . فلم تحصل أية دولة عقدت قرضاً على أكثر من ٩٠٪ من قيمته ، بينما كان الباقى يذهب إلى البنوك والوسطاء. ففى سنة ١٩٠٤ حصلت بنوك الاصدار على ١٠ ٪ من القرض الروسى ، كما حصلت هذه البنوك على ١٨٫٧٥ ٪ فى نفس العام من القرض المراكشى .

---

(١) S. Aaronovitch, p. 58 المرجع السابق

وقد كانت هـذه البنوك قبل المرحلة الامبريالية تنهار خلال الأزمات الاقتصادية ، أما فى ظل الامبريالية فقد أصبحت الأزمات بالنسبة لرأس المال المالى فرصاً جديدة للربح ، واستطاعت المؤسسات المصرفية الكبيرة باعتبارها متصرفة فى كميات هائلة من رءوس الأموال أن تبتلع المؤسسات التى كانت تفلس بأن كانت تنقص رأس المال الأسمى ، مسببة بذلك الاضرار بالمساهمين القدامى . فنى أوقات الأزمات تستولى البنوك الكبرى على حصص من أسهم المؤسسات الصغيرة التى تنعدم مقاومتها ، بأن تشتريها بأسعار لاتكاد تذكر . كما تتبع هذه البنوك نفس الطريقة بالنسبة للمشروعات غير المجزية ، بحجة تعميرها وإعادة تنظيمها . وفى عملية تعمير المشروعات الخاسرة تعمد إلى خفض الأنصبة من الأسهم ، بمعنى أنها توزع الأرباح على قدر أصغر من رأس المال ، وبعد ذلك تحسب الأسهم على هذا الأساس الأصغر . فاذا هبط الدخل إلى لاشىء ، جىء برأس مال جديد يستطيع أن يعود بعائد مناسب باضافته إلى رأس المال القديم الأقل ربحاً. فى أزمة سنة ١٩٢٩ تقلبت أسعار الأوراق المالية ٢٠ و ٣٠ و ٤٠ ٪ خلال أسابيع ، بل خلال أيام ، مما أتاح فرصة الإثراء للمضاربين ، وخسر القوم فى الولايات المتحدة الأمريكية عشرات البلايين من الدولارات خلال الأزمة ، بينما تحقق ربح ضخم للقليلين ، واستغلت الاحتكارات الكبيرة فرصة هبوط أسعار الأوراق المالية ، واشترت أسهم مشروعات كثيرة بأسعار تقرب من العدم . وهذه الأساليب التى اصطبغت من وجهة نظر القانون بمشروعيتها، كانت تكملها الألاعيب وطرق النصب والخداع، كما فى حادثة ستافسكى بفرنسا ، التى انكشف أمرها فى سنة ١٩٣٤ ، وراح ضحيتها حوالى بليون فرنك .

وخلاصة الأمر أن رأس المال المالى قد أخذ شكلا فيه استطالة . فقد أصبح يحرك آلاف الملايين ، ويتدخل دون معارضة فى كل مجالات الحياة

الاجتماعية ، فضلا عن النظام السياسى ، وكل الظروف الأخرى ، مما استتبع قيام الرشوة والفساد اللذان أخذا ينخران فى كيان النظام الاجتماعى . ويعطينا ما كتبه الصحفيان ، جاك ليت ولى مورتيمر الأمريكيان ، صورة واضحه حقيقية لما وصل اليه المجتمع الأمريكى الذى سيطرت الاحتكارات على اقتصادياته من تعفن وفساد عندما يقولان: «لقد أصبح زعماء عصابة المافيا، وهى عصابة إجراميه ضخمة. بدأت بالقيام بعمليات تهريب الخمور والمشروبات الروحية ، يساهمون اليوم مساهمة كبيرة فى استثمار حقول البترول فى تكساس وأوكلاهوما ، واتسع نطاق أعمالهم حتى امتد إلى حى وول ستريت المالى فى واشنجطون ، حيث وجدوا فى المضاربات والتلاعب بالأسهم والأوراق المالية ، وفى البورصة العالمية ، ميدانا فسيحا لاشباع رغباتهم وميولهم الاجرامية . كما أنهم فى نفس الوقت لم يتركوا مرفقا من مرافق الحياة الأمريكية إلا طرقوه ونفذوا إليه مسيطرين عليه . فقد تغلغلوا فى أوساط الصحافة ومحطات الاذاعة الكبيرة والسينما والملاهى الليلية والمسارح . وكانوا يحصلون على أتاوات ثابتة لقاء حماية ملاك هذه الأماكن والدعاية لها . وفى منتصف سنة ١٩٥٢ كانت شرور هذه العصابة قد استفحلت ، وأخذت تجنى الأرباح الوفيرة من تجارة المخدرات على أنواعها . ومع ذلك فقد وقفت الحكومة الأمريكية إزاءها عاجزة متسامحة ، وذلك لسبب بسيط هو أن زعماءها قد خصصوا حوالى مائة مليون دولار لمساعدة أنصارهم فى انتخابات البلدية ، والكونجرس ، وحكام الولايات ، وسد أفواه كبار الموظفين على اختلاف درجاتهم » (١) . .

وأخذ مظهر آخر للرأسمالية ، وهو تصدير رأس المال يبدو واضحاً ، فبعد أن كان تصدير البضائع هو ما يميز الرأسمالية القديمة ، حيث سادت

---

(١) U. S. A, Confidential, by Jack Lait and Lee Martimer

المنافسة الحرة ، بدأ تصدير رؤوس الأموال يصبح طابعا مميزا للرأسمالية الحديثة ، حيث يسود الاحتكار .

فعندما أصبح رأس المال الاحتكارى لا يجد لكمية فائض القيمة التى يستحوذ عليها مجالا لاستخدامها فى بلده الأصلى ، وبعد أن بدا له أن ما حققه هذا الفيض من فائض القيمة من ربح غير كاف بالنسبة له ، أخذ رأس المال هذا فى البحث خارج بلاده عن أسعار للربح أكثر ارتفاعا . فتدفق على البلاد المتأخرة ، حيث كانت الأرباح مرتفعة لضآلة رؤس الأموال فيها ، وحيث كانت أثمان الأراضى ، والمواد الأولية ، والأجور منخفضة . وقد يقال لو أن الرأسمالية الاحتكارية استغلت هذا الفيض المتراكم من رؤوس الأموال فى تنمية الزراعة التى بدت متأخرة تأخراً واضحا فى كل مكان عن الصناعة،ولو أنها اتجهت إلى رفع مستوى معيشة الجماهير التي أصبح محكوما عليها، رغما عن التقدم التقنى ، بأن تعيش فى ضنك وعوز ، لو أن الرأسمالية قد حققت هذا ، لما أصبح هناك فائض من رأس المال . ولكن الرأسمالية ، والانتاج الرأسمالى يقومان على شرطين أساسيين، هما التقدم المتفاوت الدرجة، أى النمو غير المتساوى فى فروع الانتاج ، وبؤس الجماهير ، وما هم عليه من فقر وضنك . ولهذا اتجهت إلى تصدير رءوس الأموال إلى الخارج .

وقد بدأ تصدير رؤوس الأموال يأخذ أهميته فى السنوات الأولى من القرن العشرين . واتخذ هذا التصدير لرأس المال شكلين أساسيين . فقد بدأ فى شكل استعمارات مباشرة . كما كان الحال واضحا بالنسبة لرأس المال البريطانى الذى كان يستثمر أساساً فى المؤسسات الصناعية فى الدومنيون ، وفى أمريكا الجنوبية وأسبانيا واليونان ، أو على شكل قروض إلى الحكومات الأجنبية ، كما كان واضحا بالنسبة لرأس المال الفرنسى الذى كان يغذى بالقروض الحكومات الروسية والتركية ، وحكومات أمريكا الجنوبية . وقد كان لرأس المال المالى مصلحة كبرى فى هذه القروض الربوية . فضلا عن أن

المصدر الأكبر لرءوس الأموال هذه كان صغار المدخرين ، الأمر الذى كان يترتب عليه عند انهيار هذه القروض ، عدم المساس برأس المال المالى ، فإن البنوك التى قامت بدور الوسيط كانت تفرض فائدة مرتفعة تحقق لها كل أسباب الربح السريع . كما أن اتفاقات هذه القروض كانت تنص على وجوب استخدام جزء من رأس المال المقترض كقاعدة عامة فى مشتروات من البلاد المقرضة كانت فى أغلب الأحيان أسلحة ومواد حربية مما يحقق أرباحاً للمؤسسات الاحتكارية المرتبطة برأس المال المالى .

وشيئاً فشيئاً أصبح تصدير رءوس الأموال يتقدم تصدير السلع . وأخذ الرأسماليون يبذلون وسعهم دائماً فى أن يربطوا تصدير رأس المال بالظروف السياسية التى تفقد البلاد المدينة استقلالها . وتعد الولايات المتحدة فى العصر الحاضر أكبر الدول تصديراً لرأس المال ، وكان مشروع مارشال ، مثلا صادقاً على ذلك .

وعلى العموم ، فإنه وإن كان تصدير رأس المال قد أوقف نوعا ما التقدم فى البلاد المصدرة ، إلا أن ذلك كان له أثره فى نمو الرأسمالية ، والتعجيل بهذا النمو فى البلاد الصادر إليها . وأدى ذلك إلى زيادة إنماء الرأسمالية فى أنحاء العالم .

وقد صاحب غزو بلدان العالم برأسمال القروض ، تكوّن للاحتكارات العالمية التى مثلت مظهراً لتقسيم العالم ، فأخذت أقوى المؤسسات الاحتكارية تتخطى بسرعة الحدود الوطنية ، وتتجه ناحية تكوين إحتكار أعلى يلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد والسياسة الدولية ، فظهرت احتكارات دولية هى كارتلات عالمية فى ميدان الكهرباء والملاحة البحرية والزنك . وفى سنة ١٩٠٠ كان يوجد حوالى ١٠٠ ترست عالمى . ومن أمثلة هذه الترستات ترستين كبيرين من ترستات الكهرباء هما الشركة الألمانية للكهرباء (A.E.G) Allgemeine Elektriziatet Gesellschaft ، والشركة الأمريكية General Electric Company

(G.E.) وقد أمدا نفوذهما فى عدد من البلاد وبلغاً من القوة حداً كبيراً . وفى سنة ١٩٠٧ عقد هذان العملاقان اتفاقاً لوضع حد لمنافستهما وتقسيم السوق العالمى، وأصبحا يتبادلان بمقتضى هذا الاتفاق الخبراء والاختراعات .

ومنذ الحرب العالمية الأولى استمرت الكارتلات والترستات العالمية تنمو نموا ملحوظا تحت قيادة رأس المال المالى . فقد أصبحت مجموعة مورجان والبنوك المرتبطة بها ، ومجموعة روكفلر، قوى عالمية تدير أهم فروع الحياة الاقتصادية فى عدد كبير من البلاد . والدراسات الحديثة للترست الألمانى فاربن T.G.- Farbin الذى يرتبط بالترستات الأمريكية، والذى لم تتحطم علاقاته وارتباطاته بها أيام الحرب يثبت إلنا كيف نمت قوة الاحتكارات العليا العالمية . ومن ذلك ما ذكره الكاتبان استوكنج ووتكنز (١) من أن هذه المؤسسة ومؤسسة ميتسوى اليابانية Mitsui من جانب ومؤسسات ديبون Dupont وشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية I.C.I وستاندارد أويل Standard Oil من جانب آخر لم تقطع عند قيام الحرب العالمية الثانية علاقاتها الديبلوماسية تماما ، وإنما قامت بمجرد إيقاف تعاونها عندما قطعت الحرب الطريق المباشر للاتصال فيما بينها، على أن تعود من جديد بعد انتهاء الحرب بإتمام ما وقفت لديه فى جو من الاتفاق والتعاون المتبادل .

وقد كشفت لنا الكارتلات العالمية عن الحد الذى بلغه نمو الاحتكارات الرأسمالية ، وعن أساس الصراع بين الجماعات الرأسمالية . فقد اقتسم الرأسماليون العالم ، لا عن خبث أو ميل للأذى ، ولكن لأن درجة التركز التى تم الوصول إليها أجبرتهم فى سبيل الحصول على الأرباح إلى انتهاج هذا الطريق . وقد حدث هذا التقسيم بنسب كانت تتناسب مع مالهم من رءوس أموال ومع ماهم عليه من القوة ؛ إذا لم يعد يوجد أى سبيل آخر للتقسيم فى ظل الانتاج التجارى والرأسمالية . ولكن القوى كانت تختلف وتتنوع مع التطورات

(١) S ocking and Watkins, Cartels in Action, p. 423

الاقتصادية والسياسية .

فقد كشف عصر الرأسمالية الحالي عن حقيقة أصبحت واضحة ، هي أنه قد تأسست بين المحالفات الرأسمالية بعض علاقات قامت وتقوم على أساس التقسيم الاقتصادى للعالم . وبالتالى علاقات بين المنظمات السياسية للدول قامت وتقوم على أساس الصراع من أجل تقسيم العالم والحصول على المستعمرات والأقاليم الاقتصادية . فقد كان العصر الامبريالى هو عصر احتلال الأقاليم الموجودة فى العالم ، أى عصر التقسيم المباشر للعالم . وقد أوضح لنا تاريخ الفتوحات الاستعمارية ، وخصوصا بعد أزمة سنة ١٨٧٣ الاقتصادية هذا الطابع الامبريالية . ففى خلال عشرات السنوات أصبحت كل أراضى العالم محتلة . وقسمت للمرة الأولى أراضى العالم ، ولكن هذا التقسيم وإن بدا ذا مظهر محدد واضح ، إلا أنه لم يكن فى حقيقة الأمر تقسيما جازما ، فقد حدثت بعده تقسيمات جديدة أدت إليها تصفية واضمحلال واحد أو أكثر من القوى المستعمرة ، وأصبح تقسيم العالم دائما مجالا لصراعات جديدة . وقد كانت حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ قبل كل شىء صراعاً من أجل تقسيم العالم ، وعلى أى حال ، فانه يجب ألا يغيب عن النظر أن تقسيم العالم ليس فى ذاته إنعكاساً مباشراً لقوة الدول الرأسمالية ، فان بعض الدول الصغيرة كالبرتغال وبلجيكا وهولندة لها امبراطوريات كبيرة ، أما الولايات المتحدة فإن نطاق مستعمراتها يبدو فى ظاهره ضيق محدد . ولكن حقيقة الأمر أن ظروفا تاريخية عديدة هى التى حددت التقسيم على ما هو عليه الآن . ولكن يجب ألا ننظر إلى المسألة من ظواهرها الخارجية ، فالبلاد التى يقال أنها مستقلة هى فى حقيقة الأمر أنصاف مستعمرات كالبرتغال مثلا ، هى وامبراطوريتها ، وهناك بلاد أخرى تعتبر مستعمرات مختفاة . فأمريكا الوسطى ، وأمريكا الجنوبية فى مجموعها مستعمرات أمريكية .

ولم تعد الولايات المتحدة تبحث اليوم عن الاستيلاء المباشر على الأقاليم ،

ولكنها تعمد إلى استعمارها بطريق غير مباشر . وأمثلة البلاد شبه المستعمرة كثيرة ، من اليونان إلى سيام مثلا . بل ويقول إبرهيم عامر فى كتابه « ثورة مصر القومية » : إن بريطانيا قد رضخت لسيطرة أمريكا الاقتصادية على العالم الاستعمارى ، نخفضت الجنيه الاسترلينى بمقدار الثلث ، وأعطت القوات الجوية الأمريكية نحو خمسين قاعدة عسكرية فى الجزيرة الانجليزية ، وتنازلت عن جزء من أنصبتها فى شركات البترول لشركات البترول الأمريكية التى أصبحت تملك بذلك نحو ٥٥٪ من البترول العالمى ، وبدأ غزو أمريكا للمستعمرات البريطانية تحت ستـــار برنامج النقطة الرابعة والمساعدات الاقتصادية والعسكرية . وفى الوقت ذاته فتحت فرنسا مستعمراتها لإقامة القواعد الأمريكية، وفتحت بلجيكا أبواب الكنغو للاحتكارات الأمريكية[1].

وعلى أى حال ، فإنه يجب أن لا ننسى أنه وإن كانت رأسمالية المنافسة الحرة لم تعتقد فى أهمية الفتوحات الاستعمارية ، فإن الرأسمالية الاحتكارية قد أدت على العكس من ذلك إلى الغزوات الاستعمارية . وأصبح الاستعمار فى العصر الامبريالى يختلف اختلافا عميقاً عن الغزوات الاستعمارية التى تمت فى العصور التاريخية السابقة ، إذ أن القوى الاقتصادية التى دفعت إليها ، لم تكن فى واقع الأمر هى نفس تلك القوى. فقد كانت الدوافع لهذا التوسع الإستعمارى متعددة ، فقد أرادت الاحتكارات أن تحتفظ بكل منابع المواد الأولية ، سواء ما كان ذا أهمية معروفة ، أو ما لم تكن قد عرفت أهميته بعد . ولم تكن كل تلك السفسطة عن حرية حصول كل الدول على مصادر المواد الأولية ، والتى نشرها الفكر البورجوازى ، إلا عبارات جوفاء فارغة، تخفى وراءها الاستعدادات للصراع الذى تهيئه الاحتكارات للاستيلاء على المواد الأولية ، والتى تضمن لها أرباحاً محققة ، ودون أن تلقى هذه الاحتكارات بالا ، أو تهتم بالتكاليف التى يتكبدها هذا الصراع من الحياة

(١) ثورة مصر القومية ، ص ٢١

الإنسانية ، ومن النقود ، طالما أن هذه الاحتكارات لاتتحملها بذاتها . بل كانت على العكس من ذلك تجد فيها مصادر لربح إضافى . كما كانت للرأس المال المالى بدوره مصلحة فى الاستيلاء على المستعمرات ، كى يستطيع أن يصدر جزءا من رؤوس الأموال المهيأة . وكان غزو المستعمرات له كذلك أثر فى بث نوع من الدعاية بين الجماهير يستند إليه رأس المال المالى فى سبيل فرض سيطرته . فالصراع من أجل تقسيم العالم ، وهو ما ليس فى ذاته غير حملة ضخمة لتقوية الاحتكارات ، كان يبدو أمام الرأى العام كعمل وطنى يهدف إلى فخار الدول المستعمرة وتحقيق مجدها . وكان وسيلة تنشر بها الاحتكارات أكذوبة أن الغزو يحقق الربح والرفاهية للجميع ، مع أن الغزوات الاستعمارية الخارجية لم تكن فى حقيقة الأمر إلا عاملا على تضليل الجماهير لإبعادها عن مشاكلها الداخلية وسرابا خادعا يحولها عن تحقيق مصالحها الحقيقية . ودراسة ميزانيات وحسابات الاحتكارات الأمريكية الكبيرة يظهر لنا أنها بمساهمتها مساهمة إيجابية فى مطالب حرب كوريا سنة ١٩٥٠ قد حققت أرباحاً وفيرة . فقد بلغت مبيعات مؤسسة صلب الولايات المتحدة فى تلك السنة ٢٫٩٥٦ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٨ ، بالمقارنة إلى مبيعات سنة ١٩٤٩ ، إذا قدرناهذه المبيعات بمائة ، وبلغت أرباحها الصافية ٢١٥ مليون دولار ، أى بنسبة ١٣٠ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، كما بلغت مبيعات مؤسسة بيت لحم للصلب Bethlehem Steel Corp ١٫٠٤٤ مليون دولار ، أى بنسبة ١٤٤ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، وبلغت أرباحها ١٢٣ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٤ بالمقارنة مع السنة السابقة . وبلغت مبيعات مؤسسة الجمهورية للصلب Republic Steel Corp. ٨٨٠ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٥ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، وبلغت أرباحها ٤٦ مليون دولار أى بنسبة ١٣٩ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ . كما بلغت مبيعات مؤسسة جونز ولوجلين للصلب Jones and Laughlin Steel Corp. ٤٨٧ مليون دولار ، أى بنسبة

١٢٦ بالمقارنة مع السنة السابقة ، وبلغت أرباحها ٤٠ مليون دولار .
أى بنسبة ١٨١ بالمقارنة مع تلك السنة ، وبلغت مبيعات مؤسسة أرمكو للصلب Armco Steel Corp. ٤٣٩ مليون دولار ، أى بنسبة١٢٩ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، وبلغت أرباحها ٤٧ مليون دولار ، أى بنسبة ١٥١ بالمقارنة مع تلك السنة . واستفادت كذلك المؤسسات الكبيرة للصناعة الكهربائية (شركتا جنرال الكتريك General Elecric Co. ووستنجهاوس Westinghouse Electric Corporation) استفادة كبيرة من إقامة الاقتصاد الأمريكى على أساس الحرب . فشركة جنرال الكتريك تساهم فى إنتاج الأسلحة الذرية ، بينما تورد شركة وستنجهاوس آلات الراديو لإدارتى الحرب والبحرية، وتورد الأدوات للمصانع الذرية، ونتيجة لهذه التوريدات ارتفعت أرقام ميزانيتى الشركتين بشكل ضخم . ففى أول يناير سنة ١٩٤٦ كان رأس مال شركة جنرال الكتريك ٨٩٢ مليون دولار ، فأصبح فى أول يناير سنة ١٩٥١ ، ١٢٢٧ مليون دولار ، أى بزيادة ٤٣ ٪ فى خلال خمس سنوات . أما شركة وستنجهاوس فكان رأس مالها فى أول يناير سنة ١٩٤٦ ، ٤٥٠ مليون دولار ، فأصبح فى أول يناير سنة ١٩٥١ ، ٨٠٠ مليون دولار . وبلغت أرقام المبيعات لشركة جنرال الكتريك فى سنة ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ مليون دولار، أى بزيادة ٢١ ٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ . كما بلغت أرباحها فى تلك السنة ١٧٢ مليون دولار ، أى بزيادة ٣٠ ٪ عن سنة ١٩٤٩ . وبلغت مبيعات شركة وستنجهاوس ١٠٢٨ مليون دولار ، أى بزيادة ٨ ٪ عن سنة ١٩٤٩ . كما بلغت أرباحها ٧٨ مليون دولار ، أى بزيادة ١٦ ٪ عن تلك السنة . كما أن ميزانية ترستين من أكبر الترستات فى الصناعة الكيماوية (شركة Dupont de Nemours, Union Carbide & Carbon Corporation) تظهر لنا مدى ما حققته هاتين المؤسستين من أرباح بسبب إنتاج الأسلحة . فجماعة ديبون ، وهم أصحاب بلايين الدولارات يملكون

عدا شركة جنرال موتورز General Motors مؤسسة موروثة منذ القرن الماضى متخصصة فى صناعة المفرقعات وقد تزايد إنتاج شركة ديبون بعد الحرب تزايداً ملحوظا ، فأصبح إنتاج الأسلحة الذرية عملية ذات فائدة بالنسبة لها . وتشهد حسابات سنة ١٩٥٠ والسنوات التى سبقتها على صحة ذلك . فقد بلغت أرقام مبيعات هذه الشركة فى سنة ١٩٤٦ ، ٦٤٩ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٧ ، ٧٨٣ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٨ ، ٩٦٩ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٤٩ ، ١٠٢٥ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٥٠ ، ١٢٩٧ مليون دولار . أى أن أرقام مبيعاتها إذا أخذنا رقم ١٠٠ كرقم للمقارنة عن سنة ١٩٤٦ تكون قد ارتفعت على النحو التالى ١٢١٠ فى سنة ١٩٤٧ ، و١٤٩ فى سنة ١٩٤٨ و١٥٨ فى سنة ١٩٤٩ و ٢٠ فى سنة ١٩٥٠ . وبلغت أرباحها بعد خصم ضريبة الدخل ١١٣ مليون دولار فى سنة ١٩٤٦ و١٢٠ مليون دولار فى سنة ١٩٤٧ و١٥٧ مليون دولار فى سنة ١٩٤٧ و ٢١٤ مليون دولار فى سنة ١٩٤٩ و٣٠٨ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠ . أى أنها — إذا اعتبرنا أرباحها كانت ١٠٠ فى سنة ١٩٤٦ تكون قد ارتفعت على النحو الآتى : ١٠٦ فى سنة ١٩٤٧ و١٤٠ فى سنة ١٩٤٨ و ١٨٩ فى سنة ١٩٤٩ و ٢٧٣ فى سنة ١٩٥٠ ، أما مؤسسة Union Carbide & Carbon Corporation فقد زادت مبيعاتها فى سنة ١٩٥٠ عنها فى سنة ١٩٤٦ بنسبة ٨٣٪ ، كما زادت أرباحها بنسبة ١١٩ ٪ ، إذ أنها كانت ٥٧ مليون دولار ، فبلغت ١٢٥ مليون دولار . ومن بين الصناعات التى كانت تدخل فى الإعدادات الحربية ، صناعة المطاط ومواده ، ولذلك زاد الطلب من مصنوعات المطاط فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، وعلى الخصوص فى سنة ١٩٥٠ . وجنت الاحتكارات التى تعمل فى هذا الميدان أرباحا خيالية ، فقد باع احتكار جوديير Goodyear Tire & Rubber Co. بمبلغ ٨٤٥ مليون دولار ، وجنى

ربحا صافيا قدره ٢٥ مليون دولار . وقد زادت مبيعات هـذه الشركة بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٣٪ ، كما زادت أرباحها بنسبة ٧٥٪ .

ومن دوافع التوسع الاستعماري كذلك ، أن هذا التوسع يجلب فيضاً من الأرباح من المستعمرات ، مما يسمح للاحتكارية بأن تلقى إلى أنواع معينة من العمال ببعض فتات المآدب ، فتؤثر برشوة هذا الجزء من الطبقة العاملة فى نمو وتطور الحركة العمالية .

وخلاصة الأمر أن الأمبريالية قد بدت كمرحلة مباشرة من المراحل المستعمرة المتعاقبة التى أوجبها تطور الخصائص والمميزات الأساسية للرأسمالية بوجه عام ، ولكن الرأسمالية لم تصبح إمبريالية رأسماليـة إلا حينما بلغت حدا معينا ودرجة عالية من تطورها وعندما تحولت بعض الخصائص إلى نقيضها ، وحينما أخذت معالم فترة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام اجتماعى واقتصادى أعلى منها تظهر وتتخذ شكلا واضح المعالم . والعامل الاقتصادى الهام فى هذه العملية هو قيام الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الرأسمالية الحرة التى تعتبر نقيضاً للاحتكار . فقد رأينا أن المنافسة قد تحولت إلى حتكارات ، وبذا خلقت الرأسمالية الصناعة الكبيرة ، وقضت على الصناعة الصغيرة ، وأرغمت المشروعات الصناعية على أن تترك المجال للمشروعات الأكبر منها . كما مهدت السبيل إلى تركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذى ترتب عليه قيام الاحتكارات ممثلة فى الكارتلات والترستات ، وهى هيئات امتزج فيها رأس مال عدد قليل من البنوك التى تتداول آلاف الملايين . ولم يكن ذلك يعنى أن الاحتكار الذى هو وليد المنافسة الحرة قد قضى عليها ، بل أنه ظل قائما إلى جانبها محلقاً فى آفاق أعلا مما هى فيه ، باعثا على ظهور مظاهر الخلاف والعداء والاحتكاك والنضال الحاد . ومن هذا يبدو أن الاحتكار هو مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام أعلا منها ، ولا يعنى تحول الرأسمالية إلى إحتكارات إمكان الوصول إلى مرحلة

من مراحل التطور تستطيع فيها الرأسمالية أن تحقق احتكارا عالميا يسيطر على مجموع الانتاج والتوزيع . وبالتالى يضع حدا للمتناقضات والصراع ، ذلك أنه وإن كان من الممكن من الناحية الشكلية ، ومن ناحية التجريد الذى يقتل المتناقضات التى تشتمل فى داخل الظواهر الاجتماعية ، القول بأنه ليس من المستحيل من وجهة النظر الاقتصادية البحتة أن تجتاز الرأسمالية مرحلة جديدة . حيث تمتد سياسة الكارتلات إلى نطاق السياسة الخارجية ، أى إلى مرحلة امبريالية عليا ، أى مرحلة تقف فيها الحروب فى ظل الرأسمالية ، ويستغل فيها العالم استغلالا مشتركا بواسطة الرأسمالية المالية المتحدة فى النطاق الدولى ، إلا أن ذلك لايعدو كونه تجريداً خيالياً وبلاهة كبرى فليس ذلك إلا فهما شكليا ينقضه المضمون ، ولا تشجع وجهة النظر هذه إلا فكرة سيطرة رأس المال المالى الذى يضعف ، كما يدعون ، من عدم التساوى ويزيل من ثم المتناقضات فى الاقتصاد العالمى ، بينما أن واقع الحال وحقيقة الأمر أن الامبريالية تقوى من هذه المتناقضات ، وتزيد من عدم التساوى . ونكرر هنا مرة أخرى أن القانون الجوهرى الأساسى لتطور رأسمالية الاحتكارات ، هو قانون النمو غير المتكافىء ، أو غير المتساوى ، فالمؤسسات الاحتكارية ، والدول الاستعمارية ، لم ولن تتطور بنفس السرعة . وسير التطور ، يكشف لنا عن قسوة الصراع الاقتصادى بين الاحتكارات الكبيرة ، وبين مختلف الدول الامبريالية ، واستخدامها طرقا شديدة قوية أكثر مما كان يحدث من قبل ، الأمر الذى يترتب عليه قيام صراعات دامية وحروب وتخريب ، ويقيم الدليل على استحالة قيام تنظيم دولى محكم على أساس رأسمالية الاحتكارات .

وإذ كانت رأسمالية المنافسة الحرة كما قلنا من قبل قد ولدت الاحتكارات ، ولم تستطع أن تلغى كل منافسة بل أعادت خلق المنافسة على نطاق هائل عال ، فإن هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية ، ألا وهى الرأسمالية الاحتكارية ،

قد أوجدت قدرا كبيرا من التناقضات ، إلى حد أن الاحتكاريين فى سبيل استحواذهم على الحد الأقصى من الأرباح قد احتاجوا إلى الاستفادة استفادة كبيرة من الدولة. فقد أصبحت الدولة فى العصر الاستعمارى هى الممثلة لمصالح الاوليجاركية المالية وأخذت توجه كل نشاطها لصالح الاحتكارات . وكلما تزايدت تناقضات الامبريالية ، كلما أخذت الاحتكارات تدعم وتقوى بطريق مباشر وضع يدها على جهاز الدولة ، وتحولت الرأسمالية الاحتكارية ، إلى رأسماليه احتكارية للدولة ، أى أن الدولة قد أصبحت خاضعة للاحتكاريين الرأسماليين لاستخدامها للتدخل فى اقتصاد البلاد وذلك للوصول إلى أقصى الأرباح ، ولتدعيم السلطان الكامل لرأس المال المالى .

وإذا كان قد لوحظ أن بعض الدول البورجوازية قد أصبحت تمتلك بعض المؤسسات والفروع والمهام الاقتصادية ، مع تدعيمها فى نفس الوقت سلطان الملكية الفردية لوسائل الانتاج فى تلك البلاد ، فإن ظهور ملكية الدولة هذه حدثت نتيجة لبناء بعض المؤسسات أو طرق المواصلات الحديدية والمائية . . . الخ على حساب ميزانية الدولة ، أو حدث فى شكل التأميم البورجوازى ، أى نقل بعض المؤسسات الخاصة إلى يد الدولة مقابل دفع تعويض كبير . ورغم أن بعض الاقتصاديين يؤكدون أن التأميم فى ظل السيطرة السياسية للبورجوازية ، أى فى ظل نظام الملكية البورجوازية يعد خطوة نحو الاشتراكية ، إلا أن ذلك فى الواقع لا علاقة له بالاشتراكية . فملكية الدولة فى البلاد الرأسمالية هى شكل جديد للملكية البورجوازية ، حيث لم يعد المالك رأسمالياً معيناً بذاته ، وإنما أصبح الدولة البورجوازية التى تخضع لحفنة من كبار الاحتكاريين . واستخدم هذا التأميم بواسطة الاحتكارات لتدعيم استغلال الطبقة العاملة ، ولمضاعفة أرباح الرأسماليين . والتأميم الذى حدث فى انجلترا والذى قام به حزب العمال ، من تأميم بنك انجلترا والسكك الحديدية وبعض فروع الصناعة ، والذى تم

تحقيقه أثناء توليهم الحكم بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن انتصارا للاشتراكية الديموقراطية ، كما يدعى زعماء حزب العمال ، فلم يكن هذا التأميم إلا إجراء بورجوازيا لم يعدل على الاطلاق الطبيعية الاقتصادية للمؤسسات المؤممة باعتبارها مؤسسات رأسمالية . فقد بقيت البورجوازية الاحتكارية ، واستمرت صاحبة السيادة الأولى فى انجلترا . وماحدث هو أن ملاك المؤسسات المؤممة ، والذين كانت مؤسساتهم مصدرا للخسائر ، قد حصلوا على تعويض كبير ودخل مضمون مرتفع ، بينما أن العمال الذين يعملون فى تلك المؤسسات المؤممة كانوا يجبرون على أن يبذلوا جهداً أكثر حدة ، مقابل أجور تقف عند حد منخفض .

تحلل الملكية البرجوازية :

إذا كان التقدم السريع للرأسمالية الاحتكارية ، والنجاح الذى حققته فى ميدان التقدم التقنى ، والقوة المتزايدة للقوى الانتاجية ، قد استطاعت أن تخفى مظاهر التحلل التى تعتمل وتنمو بسرعة داخل نطاق المجتمع الرأسمالى فى هذه المرحلة من مراحل تطوره ، إلا أن عناصر هذا التحلل تبدو واضحة من عدة نواحى .

ومن بين هذه النواحى معارضة التقدم التقنى ، إذ أخذت الاحتكارات تميل إلى إعاقة التقدم التقنى الذى يضطرها ويجبرها على إجراء التعديل فى آلاتها على نحو يحقق إنتاجاً ضخما هائلا لا تستطيع القيام بتصريفه . كما أن استغلال رءوس الأموال فى أدوات الانتاج قد أصبح ضعيفاً نسبياً ؛ إذ أصبحت السيطرة العقلية على وسائل الانتاج تقوم على زيادة حدة عمل العمال ، وعلى التقسيم المدروس للعمل داخل المؤسسات أكثر من قيامه على استخدام الآلات الأكثر اتقاناً . وأدى نمو وزيادة الرأسماليين الذين يعيشون على الربح ، أى الذين يعيشون منفصلين تماماً عن الانتاج ويحيون

على الدخل الذى يحققه لهم ما يملكونه من نقود ، إلى إضعاف قوة بلادهم الرأسمالية أمام ديناميكية الأمبريالية الحديثة الفتية التى تحاول تجريدها من امتيازاتها . وقد كان هذا بدوره سبباً للصراع بين الدول الامبريالية ، كما حدث بالنسبة لألمانيا النازية ، وإيطاليا الفاشية ، وعاملا من عوامل تحلل هـذا النوع من الملكية . فضلا عن أن البؤس والفاقة التى تعيش فيها الغالبية العظمى من الطبقة العاملة ، والتى لم يؤد تطور ونمو الاحتكارية إلا إلى بقائها على ما هى عليـه من فقر وضنك ؛ تعتبر بدورها عاملا من عوامل هذا التحلل .

. . وهكذا بدأت تتحلل الملكية البورجوازية . وأصبحت علاقات الانتاج فى المجتمعات للبورجوازية لا تتطابق مع طابع القوى الانتاجية . وأصبح التاريخ يفتح الأبواب أمام نظام جديد للملكية تتوافق فيه علاقات الانتاج مع طابع القوى الانتاجية . .

الفهرس

صفحة



دار النديم

ب تحت الطبع :

تشيخوف : «المسرح والإنسان»

الدكتور على الراعى

تاريخ الطبقة العاملة

بقلم لطفى الخولى

ر أخيرا عن دار النديم :

مولد الصين الشعبية

بقلم ا . ابشتاين

ترجمة حسنى تمام

نقابات العمال فى المجتمع الحديث

بقلم هارولد لاسكى

ترجمة أحمد رضوان عزالدين

الديمقراطيه الجديدة

بقلم ماوتسى تونغ

ترجمة يوسف أحمد

ثورة مصر القومية

بقلم ابرهيم عامر

قصة إنسان، قصة آكيو الحقيقية

للكاتب الصينى لوسون

ترجمة الدكتور بهى الدين زيان

١٥ م